الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

الرقم التسلسلي ...../ ش. ع. إ ج / ق ع إ ج/ ك.ع.إج . إن / 2025

مشكلات التهيئة الحضرية بمدينة خنشلة

دراسة ميدانية لحي – ديكا –

Urben planning issues in thecity of khenchela

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر شعبة علم الاجتماع

تخصص: علم الإجتماع الحضري

من اعداد الطالبة :

معمرية آية

تحت اشراف الأستاذة :

د. مصيبح سلمى

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
د. إيديو ليلى	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسا
د. مصيبح سلمى	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا و مقررا
أ.د. لبرش راضة	جامعة عباس لغرور خنشلة	مناقشا

السنة الجامعية / 2024-2025

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

الرقم التسلسلي ...../ ش. ع. إ ج / ق ع إ ج/ ك.ع.إج . إن / 2025

مشكلات التهيئة الحضرية بمدينة خنشلة

دراسة ميدانية لحي – ديكا –

Urben planning issues in thecity of khenchela

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر شعبة علم الاجتماع

تخصص: علم الإجتماع الحضري

من اعداد الطالبة :

معمرية آية

تحت اشراف الأستاذة :

د. مصيبح سلمى

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
د. إيديو ليلى	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسا
د. مصيبح سلمى	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا و مقررا
أ.د. لبرش راضة	جامعة عباس لغرور خنشلة	مناقشا

السنة الجامعية / 2024-2025

شكر وتقدير

أتقدّم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى:

والديّ الحبيبين، الذين كان دعمهما اللامحدود وتضحياتهما الملهمة خير دافعٍ لي في مواصلة هذا المسار البحثي.

أساتذتي الأفاضل في كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية، و على رأسهم الأستاذة الكريمة الدكتورة ***سلمى مصيبح*** التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها وإرشاداتها الثمينة و آراءها البناءة طوال مراحل إعداد هذه الدراسة.

زملائي وأصدقائي، الذين شاركوني الأفكار والآراء، ووقفوا إلى جانبي في لحظات التحدي، فكانوا خير سند وعون.

وإلى كل من لم نذكر إسمه هنا، لكن كان له أثرًا إيجابيا في تقديم الدعم النفسي أو المعلوماتي أو التقني، أخصّ بالشكر كل من ساندني بعطائه وصدقه.

هذا العرفان منا لكم أقل ما يمكن أن نقدّمه تعبيرًا عن امتناننا لدعمكم المتواصل.

قائمة المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
ملخص	
مقدمة	**أ – ب**
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1. تحديد وصياغة الإشكالية	**1**
2. فرضيات الدراسة	**2**
3. أسباب إختيار موضوع الدراسة	**2**
4. أهمية موضوع الدراسة	**3**
5. أهداف الدراسة	**3**
6. تحديد مفاهيم الدراسة	**4**
1.6. المشكلة	**4**
2.6. المشكلات الحضرية	**4**
3.6. التهيئة	**4**
4.6. التهيئة الحضرية	**5**
7. الدراسات السابقة	**6**
الفصل الثاني: معالجة نظرية لمشكلات التهيئة الحضرية	
1. أهداف التهيئة الحضرية	**10**
2. أبرز مشكلات التهيئة الحضرية	**11**
3. أسباب مشكلات التهيئة الحضرية	**14**
1.3. هيمنة السلطة المركزية على المحلية	**14**
2.3. قلة مشاركة المجتمع المدني والوطني	**15**

2. النظريات والمقاربات المفسرة للتهيئة الحضرية	**17**
1.2. النظرية الدائرية – (Concentric Zone Theory) إرنست بورغس	**17**
2.4. نظرية القطاع – (Sector Theory) هومر هويت	**20**
3.4. نظرية النوايا المتعددة لهاريس والمان 1945	**21**
4.4. نظرية الثقافة الحديثة للويس وارث 1827–1952	**23**
5.4. النظرية النفسية الإجتماعية	**24**
خلاصة الفصل	**31**
الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	
1. مجالات الدراسة	**33**
2. عينة الدراسة	**34**
3. منهج الدراسة	**34**
4. أدوات جمع البيانات	**35**
الفصل الرابع: عرض وتحليل بيانات الدراسة	
1. تحليل نتائج الدراسة	
1.1. البيانات الشخصية	**45-40**
2.3. المحور الأول: مشكلات البنية التحتية غير الكافية	**56-46**
3.1. المحور الثاني: الإزدحام المروري	**66-57**
4.1. المحور الثالث: انعدام المساحات الخضراء والمرافق الترفيهية	**72-66**
5.1. المحور الرابع: انتشار النفايات	**81 -73**
6.1. المحور الخامس: الهجرة الداخية وتأثيرها على التهيئة	**85 -82**
2. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات	**86**
3. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء النظريات	**89**
خلاصة الفصل	**91**
خاتمة	**94**
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	فقرات عبارة الجنس	40
02	فقرات السن	41
03	فقرات المستوى التعليمي	42
04	فقرات مكان الاقامة الأصلي	44
05	أجابات العينة للفقرة (01)	46
06	أجابات العينة للفقرة (02)	47
07	أجابات العينة للفقرة (03)	49
08	أجابات العينة للفقرة (04)	50
09	أجابات العينة للفقرة (05)	52
10	أجابات العينة للفقرة (06)	53
11	أجابات العينة للفقرة (07)	55
12	أجابات العينة للفقرة (08)	57
13	أجابات العينة للفقرة (09)	58
14	أجابات العينة للفقرة (10)	60
15	أجابات العينة للفقرة (11)	61
16	أجابات العينة للفقرة (12)	62
17	أجابات العينة للفقرة (13)	64
18	أجابات العينة للفقرة (14)	66
19	أجابات العينة للفقرة (16)	68
20	أجابات العينة للفقرة (17)	69
21	أجابات العينة للفقرة (18)	70
22	أجابات العينة للفقرة (19)	71
23	أجابات العينة للفقرة (20)	73
24	أجابات العينة للفقرة (21)	75
25	أجابات العينة للفقرة (22)	76
26	أجابات العينة للفقرة (23)	77

27	أجابات العينة للفقرة (24)	**78**
28	أجابات العينة للفقرة (25)	**79**
29	أجابات العينة للفقرة (26)	**81**
30	أجابات العينة للفقرة (27)	**82**
31	أجابات العينة للفقرة (28)	**83**
32	أجابات العينة للفقرة (29)	**85**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	نموذج نظرية الدوائر المتراكزة	**18**
02	نموذج نظرية القطاع	**23**
03	نموذج نظرية النوايا المتعددة	**25**
04	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الجنس	**40**
05	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب السن	**41**
06	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب المستوى التعليمي	**43**
07	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب مكان الاقامة الأصلي	**44**
08	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 01	**46**
09	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 02	**47**
10	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 03	**48**
11	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 04	**49**
12	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 05	**50**
13	مدرج تكراري يوضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 06	**51**
14	مدرج تكراري يوضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 07	**53**
15	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 08	**54**
16	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 09	**58**
17	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 10	**60**
18	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 11	**61**
19	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 12	**63**

20	مدرج تكراري يوضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 13	**65**
21	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 14	**67**
22	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 15	**68**
23	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 16	**69**
25	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 18	**70**
26	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 19	**72**
27	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 20	**73**
28	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 21	**75**
29	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 22	**76**
30	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 23	**77**
31	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 24	**78**
32	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 25	**80**
33	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 26	**82**
34	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 27	**83**
35	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 28	**84**
36	دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 29	**85**

ملخص

تتناول هذه الدراسة مشكلات التهيئة الحضرية في مدينة خنشلة، من خلال دراسة ميدانية لحي ديكا كنموذج يعكس التحديات التي تواجهها الأحياء الحضرية في الجزائر. تهدف الدراسة إلى تشخيص واقع التهيئة العمرانية، ورصد النقائص على مستوى البنية التحتية والخدمات، مع تحليل الأسباب والعوامل الاجتماعية، الاقتصادية، والمؤسساتية التي ساهمت في تفاقم هذه المشكلات. وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، مدعمًا بأدوات البحث الميداني كالمقابلة والاستبيان، للوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية. توصلت الدراسة إلى أن حي ديكا يعاني من غياب تخطيط حضري محكم، وتداخل صلاحيات الجهات المسؤولة، فضلاً عن ضعف مشاركة السكان في صنع القرار. وخلصت إلى ضرورة إعادة النظر في سياسات التهيئة، وتفعيل آليات المشاركة المحلية لضمان تنمية حضرية مستدامة وشاملة.

الكلمات المفتاحية :التهيئة الحضرية، خنشلة، حي ديكا، التنمية الحضرية، البنية التحتية، التخطيط العمراني.

Abstract

This study addresses the challenges of urban planning in the city of Khenchela, with a field investigation focusing on the Deka neighborhood as a representative case of the difficulties faced by Algerian urban areas. The main objective is to assess the current state of urban development, highlight infrastructure and service deficiencies, and analyze the social, economic, and institutional factors contributing to these issues. The study adopts a descriptive-analytical approach supported by field tools such as interviews and questionnaires to ensure accurate and objective results. The findings reveal that Deka suffers from a lack of effective urban planning, overlapping administrative responsibilities, and limited citizen participation in decision-making processes. The study recommends a revision of urban planning policies and the promotion of local participation to achieve sustainable and inclusive urban development.

Keywords: Urban Planning, Khenchela, Deka Neighborhood, Urban Development, Infrastructure, Urban Policy

مقدمة

مقدمة:

لقد شهدت المدن الجزائرية منذ الاستقلال تطورات عمرانية واجتماعية متسارعة، انعكست بشكل مباشر على بنية المجال الحضري وعلى أنماط العيش داخل النسيج العمراني، سواء من حيث التنظيم أو من حيث توزيع السكان والخدمات. ومع اتساع رقعة المدن نتيجة للنمو الديمغرافي والهجرة الداخلية، أصبحت التهيئة الحضرية تمثل إحدى أكبر التحديات التي تواجه الجماعات المحلية والسلطات العمومية، نظراً لتعقّد الإشكالات المرتبطة بها وتعدد أبعادها المجالية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

إن التهيئة الحضرية ليست مجرد تنظيم للمجال وتوزيع للبنايات والبنى التحتية، بل هي عملية شاملة تهدف إلى تحقيق التوازن في استعمال الفضاءات وتوجيه نمو المدن بشكل عقلاني ومستدام، بما يضمن جودة الحياة لسكانها، ويستجيب لحاجاتهم الأساسية الحالية والمستقبلية، من سكن ونقل وتعليم وصحة وترفيه وغيرها. غير أن التجربة الجزائرية في هذا المجال لا تزال تعاني من عدة نقائص، أبرزها التخطيط غير الواقعي، غياب الدراسات الميدانية، التوسع العشوائي، وضعف التنسيق بين الهيئات المعنية.

ومدينة خنشلة على غرار المدن الجزائرية عرفت خلال السنوات الأخيرة توسعاً عمرانياً سريعاً صاحبه ظهور أحياء جديدة ونمو أحياء قائمة بشكل غير منتظم، مثل حي ديكا، الذي يعتبر من النماذج الحية على التناقضات التي يشهدها الفضاء الحضري بين الحاجة للتوسع من جهة، وبين محدودية الإمكانيات والتخطيط الضعيف من جهة أخرى.

يعاني حي ديكا من عدة مشكلات في مجال التهيئة الحضرية، منها ما يتعلق بالبنية التحتية المهترئة، كشبكات الطرق والصرف الصحي، ومنها ما يتصل بنقص الخدمات الأساسية، كالمرافق الصحية والتعليمية، إضافة إلى مشكلات النظافة، النقل، والازدحام العمراني غير المنظم. وقد نتجت هذه المشكلات عن جملة من العوامل، أبرزها سوء التخطيط، ضعف الرقابة، قلة الموارد المالية، وعدم إشراك السكان في القرارات المتعلقة بمجالهم الحيوي.

إن الطموح من وراء هذه الدراسة ليس فقط تشخيص الواقع الحضري للمدينة، بل أيضًا المساهمة في إغناء النقاش الأكاديمي حول قضايا التهيئة، واقتراح مداخل عملية لتحسين الأداء الحضري بما يتماشى ومتطلبات السكان .

و لقد تم إجراء الدراسة من خلال الفصول الأربعة التالية :

الفصل الأول: ويشمل موضوع الدراسة حيث تم فيه تحديد الإشكالية المعبر عنها من خلال التساؤل الآتي : ماهي أهم المشكلات الحضرية التي تواجه مدينة خنشلة ؟

كما شمل هذا الفصل أسباب اختيار موضوع الدراسة والتي كانت من أبرزها معايشتنا للواقع و وقوفنا عند العديد من المشكلات التي تزيد من تدني الحياة اليومية للسكان في الوسط الحضري هذا إلى جانب مجموعة من الأسباب تضمن هذا الفصل أيضا تحديد أهمية الدراسة التي تتجسد من خلال كونها تسلط الضوء على تحسين البيئة المعيشية للأفراد وكذا تحسين جودة حياة الساكنة الحضرية من خلال تشخيص أهم المشكلات المتعلقة بالتهيئة الحضرية ومحاولة الوصول إلى الحلول الممكنة لهذه المشكلات أما عن أهداف الدراسة فهي تهدف بشكل عام إلى تحسين جودة الحياة الحضرية وتحسين السياسة الحضرية ، كما حاولنا في هذا الفصل تحديد مجموعة من المفاهيم الأساسية في هذه الدراسة دون أن نتعرض إلى المفاهيم المقاربة مثل التهيئة العمرانية ثم ننهي الفصل بتقديم عرض خاص بالدراسات التي تعرضت لموضوع الدراسة .

في حين تناول **الفصل الثاني** الموسوم ب : **معالجة نظرية لمشكلات التهيئة الحضرية** أهم النقاط المحورية المتمثلة في أهداف التهيئة الحضرية ، أسبابها ، أبرز المشكلات الحضرية والنظريات المقاربة و المفسرة للتنمية و التهيئة الحضرية .

كما تضمن **الفصل الثالث** الموسوم ب: الإجرءات المنهجية مجموعة من العناصر الأساسية والتي لا يمكن تجاهلها بل من الضروري الوقوف عندها كمجالات الدراسة المكانية و الزمنية و البشرية وكذا عينة الدراسة ونوعها وطريقة اختيارها دون أن ننسى التركيز على الأدوات البحثية كالملاحظة و المقابلة و الاستبيان .

أما الفصل الرابع والأخير الموسوم ب: **عرض وتحليل البيانات الميدانية** فقد شمل شقين أحدهما تمحور حول عرض و تحليل البيانات أما الثاني فقد تضمن مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات وفي ضوء الدراسات السابق و في ضوء نظريات الدراسة

لننه دراستنا في الأخير بخاتمة تعد بمثابة حوصلة للدراسة الحالية .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1. تحديد وصياغة الإشكالية

تواجه معظم المدن في العالم تحديات كبيرة في التهيئة الحضرية، هذه المشكلات لا تقتصر على الدول المتقدمة، بل تشمل أيضًا المدن في الدول النامية، التي تشهد تحولات حضرية سريعة نتيجة للنمو السكاني والتوسع العمراني المستمر.تنطوي هذه التحولات على تحديات كبيرة في مجال التهيئة الحضرية، التي تتطلب توازنًا بين التطور العمراني وحماية البيئة وتحسين الخدمات الأساسية للسكان. حيث أضحت المشكلات المرتبطة بالتهيئة الحضرية أحد المواضيع الحيوية التي تستدعي البحث والدراسة، نظرًا لتأثيراتها المباشرة على حياة الأفراد وجودة حياتهم .

تُعد التهيئة الحضرية أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق تنمية عمرانية مستدامة، تضمن توزيعًا عادلًا للموارد والخدمات داخل المجال الحضري. ومع تزايد الكثافة السكانية وتوسع المدن، أصبحت العديد من المناطق الحضرية، لا سيما في المدن المتوسطة والصغرى، تواجه اختلالات حادة على مستوى البنية التحتية والخدمات، مما أدى إلى بروز مشكلات عمرانية بيئية واجتماعية واقتصادية باتت تهدد جودة الحياة في هذه الفضاءات.

وفي الجزائر، تشهد العديد من المدن، بما في ذلك ولاية خنشلة، تحولات حضرية ملحوظة نتيجة للتوسع السكاني والاقتصادي ، إلا أن هذه التحولات لم تتم دائمًا بالشكل المخطط له، مما أدى إلى ظهور مشكلات كبيرة في مجالات التهيئة الحضرية ورغم محاولات السلطات المحلية والجهات المعنية وضع حلول لهذه المشكلات، فالواقع يكشف عن وجود عوائق متنوعة تحول دون تحقيق التهيئة الحضرية المثلى في المنطقة.

وانطلاقاً من أهمية موضوع الدراسة، جاءت هذه الأخيرة لتسليط الضوء على أبرز مشكلات التهيئة الحضرية بحي ديكا، و في محاولة لتشخيصا و فهم أبعادها وأسبابها.

حيث تعد هذه الدراسة موضوعا خصبا للباحثين في المجال الحضري لاسيما أن هذه المعضلات تعاني منها العديد من المدن في العالم فهي تتجاوز الحدود المحلية إذ تحول دون مواكبة الركب الحضاري ودون تحقيق تنمية حضرية إذ يؤثر كل ذلك على جودة الحياة اليومية للأفراد في الأوساط الحضرية .

وفي محاولة الوقوف على تحليل أسباب هذه المشكلات ، والبحث في سبل تجاوزها بما يتناسب مع خصوصيات المنطقة وظروفها ومن خلال السياق المتقدم يمكن صياغة التساؤل الرئيسي كالآتي :

التساؤل الرئيسي للدراسة:

ماهي أهم مشكلات التهيئة الحضرية التي تواجه مدينة خنشلة ؟

التساؤلات الفرعية الدراسة:

- ✓ هل تواجه مدينة خنشلة مشكلات في البنية التحتية ؟
- ✓ هل تواجه مدينة خنشلة مشكلات في توزيع الخدمات و المرافق العمومية ؟
- ✓ هل تواجه مدينة خنشلة مشكلات بيئية؟

2. الفرضية الرئيسية للدراسة

- ✓ تواجه مدينة خنشلة مشكلات في التهيئة الحضرية.

الفرضيات الفرعية للدراسة:

- ✓ تواجه مدينة خنشلة مشكلات في البنية التحتية؛
- ✓ تواجه مدينة خنشلة مشكلات في توزيع الخدمات و المرافق العمومية؛
- ✓ تواجه مدينة خنشلة مشكلات بيئية.

3. أسباب إختيار موضوع الدراسة

- ✓ الإهتمام بموضوع الدراسة والإرتباط بالواقع المحلي الرغبة بشكل خاص في دراسة العلاقة بين موضوع الدراسة وعلم الاجتماع الحضري؛
- ✓ وجود مشكلات حقيقة في التهيئة الحضرية بمدينة خنشلة التأثير على جودة الحياة، حيث تؤثر مشكلات التهيئة الحضرية بشكل مباشر على حياة السكان قلة الدراسات المتخصصة في المنطقة حيث تفتقر مدينة خنشلة إلى دراسات ميدانية معمقة حول التهيئة الحضرية مما يجعل موضوع هذه الدراسة ذا أهمية في محاولة سد هذه الفجوة البحثية.
- ✓ تطوير مهارات البحث و التحليل؛

4. أهمية موضوع الدراسة

تكمن أهمية موضوع هذه الدراسة في تحسين جودة حياة السكان من خلال تحليل مشكلات التهيئة الحضرية وتقديم مقترحات لتحسين البيئية المعيشية، تبرز أهميتها أيضا في تحسين التخطيط العمراني من خلال المساهمة في تحديد أهم مشكلات التهيئة الحضرية في مدينة خنشلة وتقديم حلول تسهم في تحسين التخطيط الحضري وتوزيع الموارد بشكل أفضل.

و تتجسد أيضا اهمية هذه الدراسة في دعم التنمية الحضرية من خلال فهم كيفية تحقيق التوازن بين النمو العمراني والحفاظ على البيئة مما يدعم تحقيق التنمية المستدامة في مدينة خنشلة.

5. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى محاولة إبراز أهم مشكلات التهيئة الحضرية التي تواجه مدينة خنشلة كما تسعى أيضا إلى محاولة تقديم حلول و مقترحات عملية لتحسين الحياة الحضرية بمدينة خنشلة و تهدف أيضا إلى محاولة تقديم توصيات قابلة للتنفيذ لتحسين السياسات الحضرية وتنفيذ خطط تنموية مستدامة في مدينة خنشلة.

6. تحديد مفاهيم الدراسة

1.6. تعريف المشكلة

لغة: جاء في لسان العرب لإبن منظور: أَشْكُل الأمر، ألتبس و المشكلة هي الأمر الغامض الذي يصعب فهمه أو حله.(إبن منظور،ص95)

إصطلاحا: يعرفها حنفي بن عيسى بأنها: "وضع أو حالة تتطلب دراسة أو معالجة لأنها تعيق تحقيق هدف معين او تحدث إختلالا"في "نظام معين". (حنفي بن عيسى، 2004،ص112).

ويعرفها عبد الرحمن يدوي بأنها : " سؤال أو موقف محير يتطلب إجابة أو حلاً،وغالباً مايكون نتيجة لتعارض بين واقع معين و ماينبغي أن يكون." (عبد الرحمن، بدوي، 1982، ص 2015).

التعريف الإجرائي : موقف أو حالة تستلزم إيجاد حلا غالبا ما يكون نتيجة لاختلاف ما هو كائن و ما يجب أن يكون

2.6. المشكلات الحضرية

إصطلاحا: جملة من الصعوبات الناتجة عن التوسع السريع وغير المخطط للمدن،مما يؤدي إلى ظهور(أزمات في السكن ،النقل ،البيئة ،الخدمات) وتوزيع السكان داخل النسيج الحضري.(بن عيسى حنفي، 2011، ص134)

كما يعرفها سعيدي عبد الحميد بأنها: نتائج سلبية لخلل في التهيئة و التخطيط داخل المدن، تتمثل في إنتشار البناء الفوضوي، تدهور البيئة، ضعف البنية التحتية والضغط على المرافق الحضرية. (سعيدي عبد الحميد، 2009، ص67).

الإجرائي: يقصد بالمشكلات الحضرية ، الإختلالات والتحديات التي تعرفها مدينة خنشلة على مستوى التهيئة الحضرية مما يؤثر سلبا على جودة الحياة و يعرف التنمية الحضرية.

3.6. التهيئة

لغة: التهيئة في اللغة هي جعل الشيء مهيأ وجاهزاً لإستعمال معين ، وترتيبه وتنظيمه.(إبن منظور،ص124).

إصطلاحا: مجموعة من العمليات التخطيطية والتنظيمية التي تهدف إلى إستغلال الفضاءات الطبيعية و البشرية بطريقة عقلانية،لضمان التنمية المستدامة وتحسين ظروف المعيشة (بن عمار عبد الحميد،2006، ص18).

الاجرائي: العملية التي تعتمدها السلطات لتنظيم و تخطيط وإستغلال مختلف المجالات لضمان تنمية مستدامة وظروف معيشة جيدة.

4.6. التهيئة الحضرية

لغة:التهيئة تعني جعل الشيء مهيأ و جاهز للإستعمال الحضرية:نسبةالى الحضر اي المدينة او النمط العمراني الحضري و بالتالي التهيئة الحضرية تعني تجهيز وتنظيم المجال الخاص بالمدينة. (ابن منظور 1980).

إصطلاحا:العملية التخطيطية والتنظيمية التي تهدف إلى تنظيم إستخدام الفضاءات داخل المدينة،وضبط توزيع الانشطة السكنية، الاقتصاديةوالخدماتية بهدف تحسين جودة الحياة وتنظيم النمو العمراني بطريقة مستدامة. (بن عمار عبد الحميد، 2006، ص30)

نشاط تخطيطي وتقني يستهدف تنظيم الفضاءات الحضرية وادارة استخدامها بطريقة منهجية مع التركيز على تحسين الظروف الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية للمدينة وضمان التوازن بين التطور العمراني وحماية البيئة (المنذز العبيدي ، 2014،ص52).

إجرائيا : مجموعة الاجراءات و البرامج التي تعتمدها السلطات المحلية في مدينة خنشلة لتخطيط وتنظيم المجال الحضري بهدف تحقيق تنمية حضرية متوازنة ومستدامة.

5. **التهيئة العمرانية:**

يختلف تعريف التهيئة العمرانية من بلد إلى آخر، وذلك تبعًا للنظام الاجتماعي المعتمد ومستوى التقدم الاقتصادي في كل دولة. ومن بين أبرز التعاريف المعتمدة لهذا المفهوم، أنه يُمثل : " مجموعة من الأساليب والتقنيات التي تُعنى بالتدخل المباشر، سواء من خلال الأفكار أو الدراسات، مدعومة بوسائل تنفيذ عملية، بهدف تنظيم وتحسين ظروف المعيشة في التجمعات البشرية، سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الإقليمي". (هوري, سعاد، ص 1).

7. الدراسات السابقة

الدراسات السابقة تبرز أهمية الرجوع إلى الدراسات السابقة في تدعيم الجانب النظري للبحث وتوضيح الأطر العامة التي تناولت موضوع التهيئة الحضرية، خاصة على مستوى مدينة خنشلة.

وقد تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات التي أظهرت جوانب متعددة للمشكل الحضري، سواء من الناحية الميدانية أو القانونية أو الاجتماعية.

1.7. **الدراسة الأولى :** بعنوان: "**إعادة هيكلة وسط المدينة خنشلة" سنة 2018**"، من طرف الباحثات عمران سميرة، نصاح فتيحة وركاب سلاف، كمتطلب لنيل شهادة الماستر من جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي.هدفت إلى تشخيص واقع التهيئة وسط المدينة، من خلال الوقوف على أبرز الاختلالات المجالية والعمرانية، واقتراح حلول لإعادة الهيكلة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال المعاينة الميدانية والخرائط. وتوصلت إلى وجود مشاكل تنظيمية واضحة، من بينها سوء توزيع المرافق وتدهور البنية التحتية. يتوافق محتوى هذه الدراسة مع موضوع البحث الحالي من حيث التشخيص الميداني لواقع التهيئة، غير أن مجالها اقتصر على وسط المدينة، بينما يسعى هذا البحث إلى معالجة الإشكالية على مستوى المجال الحضري لمدينة خنشلة ككل، مع التوسع في تحليل الأبعاد الاجتماعية والمؤسساتية.

2.7. **أما الدراسة الثانية :** فتحمل عنوان: "**التخطيط الحضري بين التأسيس والو اقع**"، أُنجزت سنة 2021 من قبل جحفة سهيلة وبهتون نصر الدين، ونُشرت في المجلة الجزائرية للدراسات الاجتماعية.

تناولت الدراسة واقع التخطيط الحضري من خلال المقارنة بين النصوص القانونية والتطبيق الفعلي لها على مستوى مدينة خنشلة. تم الاعتماد على المنهج السوسيولوجي والتحليل الوثائقي، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع فاعلين محليين. أظهرت النتائج وجود فجوة بين الجانب القانوني والتطبيق العملي، إضافة إلى غياب التنسيق بين المتدخلين المحليين.

تتوافق هذه الدراسة مع البحث الحالي في تسليط الضوء على مشكلات التسيير الحضري والتطبيق، إلا أن تركيزها انصب على الجانب القانوني والمؤسساتي، بينما يعالج هذا البحث الأبعاد الميدانية والمجالية إلى جانب الأطر التنظيمية.

3.7. **الدراسة الثالثة :** فهي بعنوان: "**التنمية الحضرية في الجزائر: أي دورللمجتمع المدني؟**" دراسة ميدانية بمدينة خنشلة"، أعدها بوسالمي عامر سنة 2018، ونُشرت في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة سوق أهراس.

تهدف الدراسة إلى إبراز دور المجتمع المدني في دعم التنمية الحضرية، بالاعتماد على استبيانات ومقابلات مع ممثلي جمعيات محلية. وقد خلصت إلى أن مساهمة المجتمع المدني تظل محدودة نتيجة ضعف التنسيق، وغياب الآليات التنظيمية الفعالة. تتوافق هذه الدراسة مع البحث الحالي في إبراز أهمية الشراكة المحلية، لكنها تختلف في تركيزها على البعد الاجتماعي فقط، بينما يسعى البحث الحالي إلى تقديم تشخيص شامل لمجمل الاختلالات المجالية والتنظيمية .

4.7 **الدراسة الرابعة: "عوامل النمو الحضري في المدن الجزائرية المتوسطة**- دراسة ميدانية بمدينة خنشلة" للباحث مبروكي عمار (مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 62، 2021، ص 791 ص 807)، فقد هدفت إلى تحليل العوامل المؤثرة في النمو الحضري بمدينة خنشلة، وفهم ديناميكيات التوسع العمراني في المدن الجزائرية المتوسطة. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليل الإحصائي، إلى جانب إجراء مقابلات مع مسؤولين محليين وتحليل البيانات الديموغرافية والاجتماعية. وقد بيّنت النتائج أن النمو الحضري في مدينة خنشلة يتأثر بعدّة عوامل، منها النمو الديموغرافي، الهجرة الداخلية، السكن العشوائي والسياسات الأمنية، كما أكدت أن توسع المدينة يتجه نحو نمط غير منظم، مما يطرح تحديات كبيرة أمام التهيئة الحضرية.

<u>جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة :</u>

هذه الدراسات تتوافق مع الدراسة الحالية من حيث التشخيص الميداني وتحليل التحديات التي تواجه التهيئة الحضرية، و طرح مشكلات متعددة ذات صلة بالتهيئة الحضرية و تختلف في تركيزها على الجوانب الديموغرافية والاجتماعية للنمو الحضري بينما يهتم البحث الحالي بتقييم فعالية السياسات والبرامج الموجهة للتهيئة الحضرية وتبرز جوانب الاستفادة منها في شقين الأول نظري من خلال التعرف أهم النظريات المفسرة للتنمية و التهيئة الحضرية ، والتعرف على الموروث النظري في حقل علم الاجتماع الحضري و الثاني ميداني يتمثل في معرفة المنهج العلمي المناسب لهذه الدراسة وتحديد أدوات جمع البيانات و ضبط مجتمع البحث الفعلي .

الفصل الثاني

معالجة نظرية لمشكلات التهيئة الحضرية

تمهيد

تُعدّ التهيئة الحضرية ركيزة أساسية في أي سياسة حضرية تهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة وشاملة داخل المجال الحضري. غير أن الواقع في معظم المدن، لا سيما في البلدان النامية، يكشف عن وجود اختلالات هيكلية ومشكلات متراكمة تعيق أداء الفضاء الحضري وتؤثر سلباً على نوعية حياة السكان. لذلك، فإن هذا الفصل يهدف إلى تقديم معالجة نظرية معمقة لأبرز مشكلات التهيئة الحضرية، من خلال تحديد أبعادها، أسبابها، وانعكاساتها، مع عرض النماذج والمقاربات النظرية المرتبطة بها، كمدخل لفهم الوضع القائم قبل الانتقال إلى الدراسة الميدانية.

سنتطرق خلال هذا الفصل الى العناصر التالية:

1. أهداف التهيئة الحضرية

تُعد أداة تنموية فعالة تسهم في تحقيق التقدم والرقي الإقليمي، حيث يمكن أن تُفعّل من قبل السلطات السياسية للدولة. وتكمن مهمتها الأساسية في دعم وتمويل الأنشطة الإقليمية بهدف بلوغ مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

- تنظيم سلطة الدولة والحد من الإشكالات التي تعاني منها المراكز الحضرية، مثل مشكلات السكن، النقل، التلوث، والخدمات العامة؛
- توزيع الأنشطة الإقليمية بشكل عقلاني ومتوازن؛
- تحقيق التكامل الجهوي وتكوين فضاء إقليمي متماسك ومتكامل؛
- التخفيف من الضغط على المدن الكبرى الناتج أساسًا عن الهجرة الريفية، وتقليص الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية من خلال تنمية الأقاليم وتوزيع الاستثمارات والخدمات بعدالة؛
- الحد من الهجرة الريفية نحو المدن وتعزيز الانسجام بين مختلف مناطق الوطن؛
- توفير بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمار، خصوصًا في المناطق النائية.

وفي هذا السياق، نصّت المادة 2، الفقرة 2، من القانون 87-03 بوضوح على أن التهيئة الحضرية تهدف إلى "الاستعمال الأمثل للمجال الوطني من خلال الهيكلة والتوزيع المحكم للأنشطة الاقتصادية والموارد البشرية، والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، لا سيما النادرة منها."

ويُظهر هذا النص القانوني بشكل صريح الأهداف العامة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الهيكلة المنظمة والتوزيع المتوازن للأنشطة الاقتصادية والموارد البشرية، من خلال نشر الأنشطة الإقليمية بطريقة عقلانية، واتخاذ الإجراءات الفنية، التشريعية، والعقارية اللازمة لتنظيم وتصميم المجال العمراني بمختلف مستوياته، من الإقليم إلى الحي؛
- الاستغلال الرشيد والعقلاني للموارد الطبيعية، وخاصة النادرة منها، باعتبارها ثروة وطنية تعود ملكيتها للشعب، ولها أهمية خاصة للأجيال القادمة.

وبناءً عليه، تمثل عنصرًا محوريًا في تطوير المدن وتنظيمها وتجهيزها، الأمر الذي جعلها محط اهتمام واسع من قِبل الباحثين ورجال القانون، نظرًا لما تتطلبه دراستها من التعمق في مضمونها واستيعاب مراحلها التاريخية، لاسيما تطورها في الجزائر، وهو ما سيتم التطرق إليه في المطلب الموالي. (شراطي عمور، 2019، ص 7)

2. أبرز مشكلات التهيئة الحضرية

تُشير المؤشرات الراهنة للسلوك الحضري وأنماط التعمير العشوائي إلى تنامي المخاوف لدى الجهات المعنية، حيث بدأت هذه الظواهر تدق ناقوس الخطر بشأن ضرورة تجاوز أزمة السكن، التي أثبتت محدوديتها في بناء مدينة مندمجة ومتميزة، تستند إلى مشروع عمراني وطني منسجم مع البيئة والإمكانات الاقتصادية، والمرجعيات الجمالية الخاصة بكل مجال ترابي. ويبرز في هذا السياق احتياج ملحّ إلى تنويع الواجهة العمرانية والتخطيط الحضري، من خلال البحث العميق في فرضية التناغم والتكامل بين المشروع الوطني للتعمير والمشاريع العمرانية المحلية، بما يتماشى مع الخصوصيات البيئية وتنوع أقاليم الوطن.

إن التغاضي عن الواقع الحالي، خاصة ما يتعلق بالتوترات داخل الفضاءات الحضرية، والانغماس في أوهام المدن الضخمة دون تحديد واضح لأدوات الإنجاز أو بلورة مشروع حضري واضح المعالم، قد يؤدي إلى نتائج عمرانية معقدة يصعب التحكم في تداعياتها، سواء من حيث اختلال توازنات المدن أو ما قد يترتب عنها من تهديدات للأمن الاجتماعي والرفاه الحضري.

وفي هذا الإطار، يمثل إنشاء المدن الجديدة جزءًا من ديناميكية النمو التي تشهدها البلاد على مختلف الأصعدة، ويدرج ضمن منطق التوسعات العمرانية الحديثة التي تراعي خصوصية الفضاء من حيث طبيعة النشاطات التي سيحتضنها، ونوعية الحاجات المتزايدة للسكان. فهناك علاقة عضوية بين الرؤية الحضرية ونموذج المدينة المنشودة من قِبل الفاعلين المعنيين، إذ إن المدينة، باعتبارها هوية عمرانية يجب أن تستمد خصوصيتها من معطيات الإقليم.

ورغم ما أحرزته الجزائر من إنجازات حضرية واسعة في مختلف أنحاء البلاد، فإنها كثيرًا ما افتقرت إلى التكيّف مع الخصوصيات المحلية للمكان، وعدم الانسجام مع النمط العمراني التقليدي الضارب بجذوره في التاريخ، والذي يمثل إرثًا حضاريًا يعكس هوية المجال. ويستلزم الأمر، بالتالي، دمج هذا البعد التاريخي مع مستجدات التعمير والصناعات العمرانية الحديثة.

إن المدينة اليوم بحاجة إلى عناية أكبر، سواء من حيث إدارتها كفضاء حيّ ومعقّد، أو من حيث معالجة علاقتها الاستراتيجية بقضايا تهيئة الإقليم، بما يشمله ذلك من إشكالات فرعية مثل التوزيع الديموغرافي للسكان، وتخطيط الاقتصاديات المستقبلية. (بن عمار عبد الحميد، 2006، ص 30).

وعليه، تفرض المعطيات الراهنة على التجربة الحضرية الجزائرية ضرورة إعادة تأهيل المدن وفق مخططات متوازنة، تضمن انسجام المصالح وتكامل الأدوار بين مختلف الفاعلين. ويُعد من الأمثلة الواضحة على هذا التحدي انتشار الأحياء العشوائية التي تحاصر معظم المدن، والامتدادات العمرانية الأفقية والفضائية التي تستوجب معالجات مبنية على المعرفة العلمية والخبرة الميدانية، ووفق طرق متخصصة وحديثة.

ولا خيار لنا سوى تجاوز نماذج الأحياء السكنية ذات الطابع النمطي، التي تصطف في مشهد كئيب لا يعكس روح الحياة، بل يعمّق عزلة سكانها ويصعب من مهام تسييرها، ويحول دون خلق فضاءات حيوية تحفز على النشاط الاجتماعي والاقتصادي. كما أن هذه التجمعات السكنية الكثيفة، والتي تفتقر غالبًا إلى روابط اجتماعية تقليدية، قد تشكل تهديدًا للأمن الاجتماعي، لغياب القيم الجماعية التي تنظم سلوك الأفراد وتحد من الانحرافات السلوكية وتكرّس احترام الآداب العامة. (حجاري، ص 28).

وعليه يمكن تلخيص هذه الإشكالات في النقاط التالية:

- **التوسع العمراني العشوائي**

  - غياب التخطيط المسبق يؤدي إلى ظهور أحياء سكنية غير منظم؛
  - استغلال غير قانوني للأراضي دون احترام مخططات التهيئة؛
  - افتقار هذه المناطق للبنية التحتية والخدمات الأساسية.

- **ضعف البنية التحتية**

  - اهتراء شبكات الطرق وغياب التهيئة الدائمة (مياه، صرف صحي، إنارة)؛
  - غياب الترصيف أو تصريف مياه الأمطار، مما يسبب تجمعات مائية؛
  - عدم توفر مساحات خضراء أو فضاءات ترفيهية عمومية.

- **نقص التغطية بالخدمات الأساسية**

  - نقص أو بعد المرافق العمومية مثل المدارس، المستوصفات، مراكز البريد، ومرافق النقل؛
  - تركز الخدمات في بعض الأحياء دون غيرها، مما يُحدث فوارق مجالية.

- **غياب التخطيط الحضري الفعّال**

  - غياب مخططات توجيهية محينة؛
  - تنفيذ مشاريع بدون دراسات مسبقة حول الحاجة الفعلية أو جدوى التوزيع المجالي؛
  - ضعف التكامل بين مختلف القطاعات (السكن، النقل، البيئة).

- **ضعف التنسيق الإداري وتعدد المتدخلين**

  - تداخل صلاحيات البلديات، مديريات التعمير، البيئة، الأشغال العمومية؛
  - غياب رؤية موحدة أو خطة تنموية محلية منسجمة؛
  - ضعف المتابعة والرقابة على تنفيذ مشاريع التهيئة.

- **الموارد المالية المحدودة**

  - ضعف التمويل المحلي يعرقل تنفيذ مشاريع التهيئة الكبرى؛
  - الاعتماد المفرط على الدعم المركزي دون مبادرات محلية؛
  - عدم كفاءة تسيير الميزانيات المخصصة للتهيئة.

2. أسباب مشكلات التهيئة الحضرية

تُعد مشكلات التهيئة الحضرية في المدن، خصوصًا في البلدان النامية، نتاجًا لتراكمات تاريخية وسياسات تخطيطية لم تكن دوماً قائمة على أسس علمية أو واقعية. فرغم الجهود التي تبذلها الدولة والمؤسسات المختصة في ميدان التهيئة والتعمير، إلا أن النتائج غالبًا ما تبقى دون المستوى المطلوب، وهو ما يعكس وجود جملة من العوامل البنيوية التي تؤثر سلبًا على فعالية التهيئة.

وفي الواقع، لا يمكن حصر هذه المشكلات في جانب واحد فقط، بل هي ناتجة عن تقاطع عدة أسباب متداخلة، منها ما يرتبط بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية السريعة، ومنها ما يعود إلى قصور إداري أو ضعف في أدوات التخطيط والتنفيذ. كما أن غياب التنسيق بين المتدخلين وتدني مستوى المشاركة المجتمعية ساهم في تفاقم هذه الأوضاع.

ومن هنا، فإن تشخيص الأسباب يعد خطوة أساسية لفهم طبيعة المشكلات المطروحة، ومن ثمّ البحث عن حلول واقعية وفعالة. ويمكن تصنيف هذه الأسباب إلى عدة محاور مترابطة تشمل الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، الإدارية، والسياسية. (المنذر العبيدي، 2014، ص 52).

1.3. هيمنة السلطة المركزية على المحلية

ان الميدان العملي يظهر عدة نقائص في تفعيل الدور اللامركزي والديمقراطية المحلية أمام الدور المهيمن للإدارة المركزية في مجال إعداد وتنفيذ أدوات التعمير وذلك من خلال عدة مظاهر هي:

أ- عدم توفر الإمكانيات البشرية الكافية خاصة المتخصصة في مجال التعمير في البلديات، وان وجدت فإنها لا يمكنها إنجاز الدراسات المتعلقة بمخططات التهيئة والتعمير، فتلجأ البلديات في اغلب الحالات إلى الإدارة الوصية (المركزية) التي تكلف مكاتب الدراسات العمومية أو مديريات الولائية للتعمير والسكن للتكفل بالدراسات والإشراف على مراحلها ، فيتحول سلطة صناعة أدوات التهيئة والتعمير إلى هذه الأطراف المركزية و لا يبقى للمجالس الشعبية البلدية في معظم الحالات إلا الموافقة عليها،فيصبح دور البلدية شكلي .

غير ان القوانين المنظمة للبلدية تسمح بتجاوز هذا الوضع بإعتبار أنه يمكن للبلدية أن تستعين بأي شخص يستطيع بحكم إختصاصه تقديم معلومات مفيدة مثل الخبراء والباحثين الجامعيين وممثلي الجمعيات والنقابات ذات الإختصاص، كما نصت المادة 132 من قانون (11/10)على إمكانية التعاقد من أجل إنجاز مهام ظرفية مع خبراء ومستشارين.

كما يمكن اللجوء إلى إنشاء مؤسسات عمومية مشتركة بين البلديات كما هو معمول به في الدول المتقدمة، غيران عدم كفاءة المنتخبين يؤدي إلى عدم استغلال هذه الإمكانيات والاكتفاء بالاعتماد على الإدارة المركزية.

عندما كنا ننتظر تكريس اللامركزية، تم إنشاء وكالة وطنية للتعمير لتسيير أدوات التعمير والقيام بالدراسات التقنية باعتبارها وسيط بين سياسة التعمير، المواطن والإدارة المحلية، فالوكالة الوطنيةللتعمير ANURB المنشاة بموجب المرسوم التنفيذي 09 - 144 التي تنص المادة 5 منه على ان: «الوكالة هي الأداة الأساسية للدولة في مجال إعداد ومتابعة مخططات التهيئة والتعمير كما اقره التشريع »، قد أكد الوزير على ضرورة تطوير خبرة مكاتب الدراسات المكلفة بإعداد وسائل التعمير لتحسين التعمير في مدننا هذا يعتبر تأكيدا على تغليب السلطة المركزية لأنه يتضح بان الدولة لمتتخذ الإجراءات لإيجاد موارد بشرية ذات كفاءة على المستوى المحلي لتجسيد اللامركزية، إنما انشات وكالة تتكونإ دارتها من ممثلي الإدارة المركزية للمساهمة في إعداد المخططات.

ب- ضعف الموارد المالية المتاحة للبلديات في تمويل الدراسات لحسابها الخاص، مما يجعلها في تبعية دائمة للإدارة المركزية ذلك لإنعدام الضرائب المحلية، بالتالي يصبح دور البلديات ضئيل في تنظيم المجال يتضح تهميش الإدارة اللامركزية التي تبقي مشاركتها في إعداد هذه الوثائق مجرد مشاركة شكلية، فعمليا تجرد من معظم صلاحياتها بسبب تدخل سلطات الدولة المركزية وغير ممركزة (مديرية التعمير والبناء) ، ذلك بسبب غياب الدعائم الإقتصادية لاسيما منها الجباية المحليةالمناسبة.

عادة ما تجد البلديات نفسها أمام برامج ومشاريع وطنية محددة مركزيا و يتم تنفيذها من قبل الوالي المعين مركزيا بإعتبار تمويلها يتم من ميزانية الدولة، ذلك دون المشاورة مع المجالس الشعبية البلدية مثال: في وهران تم إقتلاع أشجار ووضع في مكانها عشب (gazon) وورود بقرار من والي وهران يبقى قرار الدولة هو المهيمن والمسير خاصة فيما يتعلق بتقديم الإعانات للبلديات في إطار تنفيذ كل ما يتعلق بسياسة تهيئة الإقليم والتعمير. (ابن منضور، 1980، ص 30).

2.3. قلة مشاركة المجتمع المدني والوطني:

رغم الدور الهام الذي يجب أن يلعبه المجتمع المدني والمواطن في مسار التعمير التشاركي الذي تطور في الستينات في البلدان الانجلوسكسونية، فإن مشاركة المجتمع المدني الجزائريفي إعداد المخططات محدودة إن لم نقل منعدمة، رغم أن كل الدساتير الجزائرية تضمن حق إنشاء جمعيات كما أن قانون البلدية(11/10) يشجع ذلك في كل المجالات، ما عدا العمران لم ينص عليه. فرغم وجود عدد هائل من الجمعيات (81.000) غير أنها غير فعالة ولا تهتم بالإطار المعيشي و مستقبل المدن، كما انه واقعيا ان الأدوات عادة ما تعد في غياب الجمعيات المعنية، التي لا تتدخل إلا بعد المصادقة عليها ، الأمر الذي ليس

له تأثير بسبب إلزامية هذه الأدوات في مواجهة الغير بعد المصادقة. كما أن المواطنين لا يشاركون في إعداد مخططات التعمير ذلك راجع لجهلهم بالتحقيق العمومي الذي يبقى إجراء غير معروف في الجزائر لدى العامة.

كما ان المشرع قد حاول تقديم ضمانات لتحقيق الديمقراطية التشاركية في مجال إعداد المخططات غير أن الجمعيات لا تلعب دورها في هذا المجال، فالجمعيات تجد في نفسها أسباب استبعادها في تنظيم النسيج العمراني من خلال : عدم فعالية أو عدم الاهتمام أو عدم إدراك الجمعياتللدور الذي حدده لها المشرع في هذا المجال فنجدأن أدوات التعمير تعد ويصادق عليها في غياب الجمعيات التي تتدخل إلا عند بداية تطبيق الأدوات أيمتأخرة.

ان مضمون التحقيق لا يوضع تحت تصرف الجمهور، لأنه يقدم مشروع دون تقديم الوثيقة التقنية (الخرائط) لفهمه مما يجعل من التحقيق العمومي مجرد إجراء لا معنى له. أنه في بعض الأحيان نجد أن في مرحلة التحقيق هناك تلاعب من قبل المضاربين العقاريين الذين يقومون بتسريب معلومات كاذبة وخاطئة إلى المواطنين مثل وجود نزع ملكيتهم مما يدفعهم إلى بيعها إليهم بأثمان بخسة، ثم تصبح هذه الأراضي موضوع مضاربة عقارية، التي تصعب مهام وثائق التعمير، مما حال من تفعيل دور المخططات لتتحول إلى أداة لتسوية الواقع.

ان أدوات التعمير لابد أن تأخذ بعين الإعتبار توجيهات مخططات تهيئة الإقليم غير انه بالرجوع إلى إجراءات إعداد مخطط تهيئة الإقليم نجد دور الجمعيات والمجتمع المدني محدود و هو مجرد دور تشاوري وليس تشاركي كما نص على ذلك قانون (02/10) المتعلق بالمخطط الوطني لتهيئةالإقليم ". (ابن المنضور، ص 32).

4. النظريات والمقاربات المفسرة للتنمية الحضرية والتهيئة

تمثل النظريات الحضرية مجموعة من التصورات والنماذج التي حاولت تفسير نشأة وتوسع المدن وتنظيم فضائها الداخلي، وفهم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي تنتج عن هذا التنظيم. وتُعد هذه النظريات مرجعية أساسية لفهم إشكاليات التهيئة الحضرية، وتحليل أسباب الفشل أو النجاح في تسيير المجال العمراني، خصوصًا في سياقات الدول النامية.

1.4. النظرية الدائرية – (Concentric Zone Theory) إرنست بورغس:

يعتبر نموذج المنطقة (أو الحلقة) متحدة المركز، والمعروف أيضًا بنموذج بورغيس، من أقدم النماذج النظرية التي حاولت تفسير التكوين الاجتماعي في المدن. وقد صاغه عالم الاجتماع الأمريكي إرنست بورغيس عام 1925، حيث قدم من خلاله تصورًا لبنية المدينة ونمط نموها. تستند هذه النظرية إلى فرضية أن المدن تتوسع نحو الخارج على شكل حلقات أو مناطق متحدة المركز تنشأ تدريجيًا من قلب المدينة.

يرتكز نموذج بورغيس على إطار وصفي يجمع بين البعدين المادي والاجتماعي في علم البيئة البشريةأي بين أنماط استخدام الأراضي من جهة، والعلاقات الإنسانية من جهة أخرى. وبالاستناد إلى مدينة شيكاغو كمثال تطبيقي، رأى بورغيس أن التوسع الحضري يحدث نتيجة تفاعل مستمر بين الأفراد والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ما يؤدي إلى امتداد المدينة تدريجيًا إلى الخارج على شكل مناطق متعاقبة.

يقوم هذا النموذج على مبدأين أساسيين: "الغزو" و"التعاقب". فالغزو يشير إلى انتقال السكان أو الأنشطة من منطقة إلى أخرى، غالبًا نتيجة ضغط الهجرة أو التوسع الحضري، في حين يحدث التعاقب عندما تفرض هذه العناصر الجديدة سيطرتها على المنطقة المستهدفة وتحل محل العناصر السابقة.

وتُبرز النظرية أيضًا وجود تنافس دائم بين سكان المدينة للاستحواذ على المساحات المتوفرة، حيث يتمكن فقط الأفراد أو المجموعات القادرة ماليًا من احتلال المواقع الأكثر تميزًا لأغراض السكن أو العمل. لذلك تعكس النظرية صراعًا دائمًا بين السكان من أجل المكان، كما تشرح كيف تؤدي هذه العملية إلى تمايز اجتماعي ومكاني داخل المدينة، حيث تتمايز الفئات الاجتماعية وتتوزع بحسب قدرتها على الوصول إلى المناطق المركزية. (عبد السلام سليمة، 2019، 86).

الشكل رقم (01): نموذج نظرية الدوائر المتراكزة

المصدر: كامل المرياتي، ص 130.

وبحسب هذا النموذج، تنقسم المدينة إلى خمس مناطق رئيسية متحدة المركز، يتميز كل منها بوظيفة عمرانية واجتماعية مختلفة.

أ. منطقة الأعمال المركزية (CBD):

تعد المنطقة المركزية، أو ما يُعرف بنواة المدينة، القلب التجاري والاقتصادي للمدينة، وتُسمى أيضًا منطقة الأعمال المركزية .(CBD) تتسم هذه المنطقة بكثافة عالية في استخدام الأراضي، وتحتوي على مجموعة متنوعة من المنشآت التجارية والاجتماعية والمدنية مثل المكاتب، البنوك، المتاجر، الفنادق المسارح، والمؤسسات الحكومية. وبسبب موقعها الاستراتيجي وسهولة الوصول إليها من مختلف الاتجاهات، تجذب هذه المنطقة أعدادًا كبيرة من الناس، ما يجعلها مركزًا للنشاط اليومي.

وعلى الرغم من هذا الازدحام، فإن الكثافة السكانية في هذه المنطقة منخفضة، إذ يفضل السكان العيش في أماكن أكثر هدوءًا وأقل تكلفة. وتُلاحظ قلة تواجد السكان في هذه المنطقة خلال العطلات ونهايات الأسبوع. كما أن البنية المورفولوجية (الشكلية) للمنطقة تشهد تغيرًا مستمرًا بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تُستبدل المباني القديمة بأخرى حديثة، مما يعكس ديناميكية إعادة تطوير هذه النواة الحضرية.

ب. منطقة الانتقال:

تُحيط هذه المنطقة بمنطقة الأعمال المركزية، وتتميز بتنوع في الاستخدامات، حيث تضم صناعات خفيفة وأحياءً سكنية متدهورة. غالبًا ما تُعتبر هذه المنطقة منطقة عبور وانتقال، وكانت موطنًا للمهاجرين الجدد من ذوي الدخل المحدود. تنتشر فيها المساكن الفقيرة والمباني المتدهورة، ما يجعلها عرضة للظواهر الاجتماعية السلبية كالجريمة، والانحراف، والتفكك الأسري.

يشير بورغيس إلى أن هذه المنطقة مؤقتة بطبيعتها، وتُعد نقطة انطلاق للنمو الحضري من خلال عمليات الغزو والتعاقب، إذ تتوسع منطقة الأعمال المركزية تدريجيًا على حساب هذه المنطقة لتلبية احتياجاتها الاقتصادية والإنتاجية.

ج. منطقة سكن الطبقة العاملة الدنيا:

تقع هذه المنطقة خارج منطقة الانتقال، وتضم مساكن الطبقة العاملة التي غالبًا ما تكون قريبة من مواقع العمل. نظرًا لقربها من الصناعات والأحياء الفقيرة، فإنها تتأثر بالتلوث والازدحام. تعكس هذه المنطقة مستوى معيشة منخفض نسبيًا، وتفتقر إلى العديد من وسائل الراحة، ما يؤثر سلبًا على نوعية الحياة فيها.

د. منطقة سكن الطبقة المتوسطة:

تُعد هذه المنطقة أكثر تنظيمًا وتخطيطًا، وتضم مساكن الطبقة المتوسطة التي تتمتع بمستوى معيشي أعلى. تشمل المنطقة مرافق حديثة مثل شبكات الصرف الصحي، الخدمات الصحية، والمساحات السكنية الواسعة الخالية من التلوث. يسكنها عادةً مواطنون أمريكيون مولودون في الولايات المتحدة، في منازل فردية أو شقق. كما تُوفّر وسائل نقل واتصالات متطورة، ومواقف سيارات ملائمة، مما يعكس الطابع الطبقي المتمايز لهذه الحلقة العمرانية.

هـ. منطقة التنقل (الضواحي):

تقع هذه المنطقة في أطراف المدينة، وتشمل المدن والقرى الصغيرة المحيطة، وتشكل ما يُعرف بمنطقة التنقل اليومي. يعيش سكانها في الضواحي، ويتنقلون يوميًا إلى منطقة الأعمال المركزية لأغراض العمل والتجارة. وتتميز هذه المنطقة بانخفاض الكثافة السكانية، وطابعها الريفي أو شبه الحضري، وتوزيعها على طول خطوط النقل والسكك الحديدية. أشار بورغيس لاحقًا إلى أن نمط الاستيطان في شيكاغو لم يكن دائريًا تمامًا في هذه المنطقة، بل اتخذ شكلًا شعاعيًّا يمتد من مركز المدينة على شكل محاور.

ي. القيود والانتقادات الموجهة لنموذج بورغيس (المنطقة متحدة المركز):

رغم أن نموذج بورغيس يُعد من النماذج التفسيرية الكلاسيكية المهمة في فهم البنية الحضرية، إلا أن الزمن كشف عن عدة قيود تحد من صلاحيته في تحليل المدن المعاصرة، ومن أبرز هذه الملاحظات:

- ✓ **التركيز الجغرافي المحدود:** أُنشئ النموذج استنادًا إلى ظروف مدن الولايات المتحدة، وخاصة شيكاغو، ولا يمكن تعميمه على المدن في دول أخرى ذات أنماط نمو مختلفة.
- ✓ **التغيرات التكنولوجية والنقل:** تطور وسائل النقل، لا سيما السيارات والمواصلات العامة، غيّر من أنماط استقرار السكان، مما أضعف العلاقة بين البعد عن المركز ومستوى المعيشة.
- ✓ **تجاهل الأبعاد السياسية والتنظيمية:** لا يأخذ النموذج بعين الاعتبار تأثير السياسات الحكومية والتخطيط الحضري في تشكيل المدينة.
- ✓ **عدم وضوح الحدود:** تفترض النظرية وجود مناطق واضحة ومتمايزة، في حين أن الواقع يُظهر تداخلاً كبيرًا بين المناطق، وتغيرات مستمرة في استخدامها.
- ✓ **عدم ملاءمته للمدن متعددة المراكز:** العديد من المدن الكبرى تحتوي على أكثر من مركز اقتصادي أو تجاري، وهو ما يتعارض مع النموذج الخطي الدائري الذي يفترض مركزًا وحيدًا.
- ✓ **الاختلاف بين المدن:** كل مدينة لها خصوصيتها التاريخية والجغرافية والاجتماعية، مما يجعل من الصعب فرض نموذج واحد على جميع السياقات. (منشور على موقع (www.townandcountryplanninginfo

تساعد هذه النظرية في فهم كيفية توزع الأنشطة الحضرية وتغير قيم العقار كلما ابتعدنا عن المركز لكنها لا تراعي العوامل الجغرافية أو السياسة الحضرية الحديثة.

2.4. نظرية القطاع – (Sector Theory) هومر هويت:

ظهرت هذه النظرية في نهاية الثلاثينات 1939 على يد العالم "هومر" جاءت كردفعل للانتقادات التي تعرضت إليها نظرية الدوائر المركزية والتي يرى أن المدينة على شكل قطاعات كل على شكل الدوائرالمركزية ومن أهم منطلقات هذه النظرية ما يلي:

-اعتمد على دراسة المدنية على القيم الإجارية

-جاء مصطلح القطاع كبديل من الدوائر.

قسم المدينة إلى 03 قطاعات

قطاع الإيجارات المنخفضة: يضم طبيعة العمل ذوي الدخل المنخفض؛

قطاع الإيجارات المتوسطة: يضم ذوي الدخل المتوسط للسكان؛

قطاع الإيجارات المرتفعة: يضم طبيعة الأغنياء ذوي الدخل المرتفع. (عبد السلام سليمة، 2019، ص 88) كل هذه النقاط موضحة في مصدر الشكل التالي: د.عبد السلام سليمة، ص88

الشكل رقم (02): يمثل نموذج نظرية القطاع

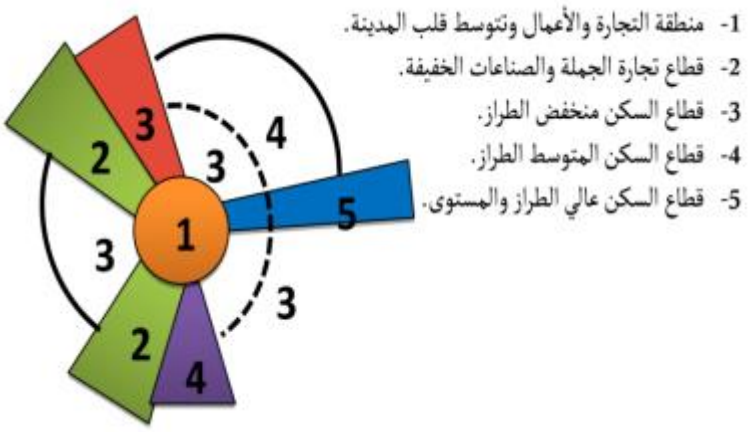

3.4. نظرية النو ايا المتعددة لهاريس والمان 1945:

ظهرت هذه النظرية في منتصف الأربعينيات من القرن العشرين على يد الباحثين هاريس وألمان وذلك بعد بروز المدن الصناعية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد جاءت هذه النظرية كرد فعل وانتقاد للنموذجين السابقين: نموذج الدوائر المتراكزة ونموذج القطاعات.

يرى أصحاب نظرية النواة المتعددة أن المدينة لا تنمو انطلاقًا من مركز واحد فقط، بل تنمو من خلال عدة نُوى مستقلة تتطور كل واحدة منها بشكل منفصل عن الأخرى، وهي:

- **النواة الرئيسية** :تقع في قلب المدينة، وتمثل مركزها الحيوي؛
- **نواة تجارة الجملة** :تنتشر الصناعات بالقرب منها وتستفيد من قربها من النواة الرئيسية؛
- **نواة الصناعات** :تقع عادة في أطراف المدينة، وتُحيط بها مناطق سكنية مختلفة، موزعة حسب مستويات الدخل:
  - ✓ مناطق سكنية لذوي الدخل المنخفض.
  - ✓ مناطق سكنية لذوي الدخل المتوسط.

- ✓ مناطق سكنية لذوي الدخل المرتفع.

ويُشير أصحاب هذه النظرية إلى وجود أربعة عوامل رئيسية تُفسر ظهور هذه النُوى داخل المدينة، وهي:

- تستفيد بعض الأنشطة الاقتصادية من تركزها في موقع واحد لتحقيق التكامل والكفاء؛
- توفر المدينة تسهيلات متنوعة تجذب الأنشطة المختلفة؛
- تميل الطبقات الاجتماعية العليا إلى تجنب السكن بالقرب من مناطق المصانع؛
- تميل بعض الأنشطة إلى اختيار مواقعها بعيدًا عن المناطق المزدحمة أو الأقل تميزًا.

ورغم ما قدمته هذه النظرية والنظريتان السابقتان (نظرية الدوائر المتراكزة ونظرية القطاعات)، فقد تعرضت جميعها لعدة انتقادات من قبل عدد من الباحثين، مثل: ميد، جورج، زميل، مانوال، كاستليز، وماكس فيبر. إذ اعتبر هؤلاء أن المدينة لا تنمو بالضرورة وفق نمط دائري أو قطاعي أو حتى وفق نُوى، بل تنمو وفق خصوصية الحيز الجغرافي والاجتماعي الخاص بها.

كما انتُقدت هذه النماذج لاهتمامها المفرط بالجانب الجغرافي-الفيزيائي، وإغفالها للتحليل السوسيولوجي والاجتماعي للمدينة. فقد ركزت على الجوانب المادية مثل أسعار الإيجارات وتوزيع الوظائف، وأهملت الأبعاد النفسية، التاريخية، والاجتماعية للأفراد، والتي تُعد من الركائز الأساسية لفهم نشأة المدينة وتطورها.

الشكل رقم (03): يمثل نموذج نظرية النو ايا المتعددة

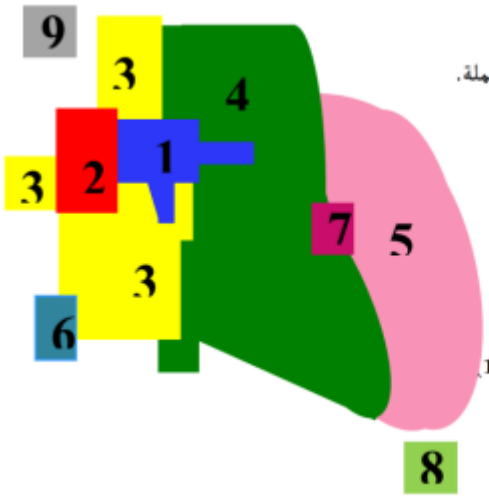

1- منطقة الأعمال والتجارة.
2- منطقة السكنية المنخفضة والبيع بالجملة.
3- منطقة سكنية منخفضة الطراز.
4- منطقة السكن المتوسط الطراز.
5- منطقة السكن عالي الطراز.
6- منطقة الصناعات الثقيلة.
7- منطقة صناعة واقعة على الأطراف.
8- ضاحية سكنية.
9- ضاحية صناعية.(كامل المرياتي ، المرجع السابق ، ص135).

المصدر: عبد السلام سليمة، ص 89

4.4. نظرية الثقافة الحديثة للويس وارث 1827-1952:

اهتم لويس وارث بوضع الأسس النظرية لفهم الحياة الحضرية، انطلاقًا من رؤيته بأن المدينة ليست مجرد تجمع سكاني، بل نمط خاص للحياة، وأنها تمثل متغيرًا أساسيًا لفهم وتفسير الأنماط الحضرية المختلفة.من خلال دراسته للحياة في المدن، أشار وارث إلى أنه لا توجد طريقة واحدة للعيش في المدينة، بل تتعدد أنماط الحياة الحضرية بتعدد الخلفيات الثقافية والاجتماعية، حيث ينظم الأفراد حياتهم بطرق مختلفة تتأثر بموروثاتهم الثقافية وظروفهم الاجتماعية.

وقد قدّم لويس وارث تعريفًا للمدينة، حيث اعتبرها:
"مجالاً جغرافيًا يتميز دائمًا بكبر حجم السكان، وارتفاع الكثافة السكانية، ودرجة ملحوظة من عدم التجانس بين الأفراد".

هذا التعريف يعكس تركيزه على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية التي تُميز المدينة عن الأشكال الأخرى من التجمعات السكانية، ويُبرز في الوقت ذاته تعقيد الحياة الحضرية وتنوعها. (عبد السلام سليمة، 2019، ص 90).

5.4. النظرية النفسية الإجتماعية:

- **ماكس فيبروالحياة الحضرية (1804–1920):**

ركزت السوسيولوجيا في فكر **ماكس فيبر** على فهم **الفعل الاجتماعي** وتأويل معانيه، وذلك من خلال تفسير السلوك الإنساني الملاحظ وربطه بالآثار والنتائج التي تترتب عليه.
ويرى فيبر أن الفعل الاجتماعي لا يمكن تحليله بمعزل عن السياق الذي يحدث فيه، بل يجب النظر إليه ضمن الأطر الثقافية والاجتماعية التي تمنحه المعنى والدلالة.
وبهذا المنظور، فإن فهم الحياة الحضرية لا يقتصر على تحليل الأبعاد المادية أو الجغرافية، بل يستدعي الغوص في **الدو افع النفسية والاجتماعية للأفراد**، ودراسة كيفية تفاعلهم مع محيطهم الحضري، وتأثير أنماط التنظيم الاجتماعي في المدينة على سلوكياتهم وقراراتهم. (غريب محمد سيد أحمد، 2006، ص 60).

تطورت أفكار ماكس فيبر من خلال تعريفه للمدينة، حيث صاغ ما يمكن اعتباره لاحقًا تعريفًا متكاملًا للحياة الحضرية. فقد أطلق فيبر على المدينة مصطلح "النموذج المثالي"، ويقصد به حالة معينة للحياة الحضرية تستوفي المتطلبات الاجتماعية المتوازنة لتنظيم الاستيطان البشري. ويفترض هذا المفهوم إمكانية تقديم وصف عقلاني لأي ظاهرة اجتماعية، باعتبار المدينة ظاهرة مركبة ذات طابع اجتماعي متعدد الأبعاد.

وفقًا لهذا الطرح، اقترح فيبر مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالمجتمع المحلي، والتي تُعد ضرورية لفهم المجتمع الحضري، وتشمل:

- ✓ العلاقات الاجتماعية؛
- ✓ النظم الاجتماعية؛
- ✓ المجتمع المحلي.
- ✓ الأفعال الاجتماعية، والتي تنقسم إلى:
  - الفعل العاطفي؛
  - الفعل القيمي.

من هذا المنطلق، قام فيبر بتجميع أفكاره في نموذج نظري يُعرف بـ"النموذج المثالي"، حيث يُستخدم هذا النموذج كتصور ذهني مجرد يساعد الباحث على فهم وتحليل الواقع الحضري .كما استعان به كأداة للمقارنة بين المدن الأوروبية، خاصةً تلك التي ظهرت في العصور الوسطى ومدن عصر النهضة الإيطالية .(CATHERINE CALLIOT, 2006, p 50).

- **جورج زيمل: الحياة العقلية في المدينة (1858–1918):**

يُعد جورج زيمل من الجيل الثاني لعلماء الاجتماع الأكاديميين، وقد عُرف بتأثيره العميق في الفكر السوسيولوجي، لا سيما من خلال ما يُعرف بـ"السوسيولوجيا الشكلية."
كان زيمل صديقًا ومُحاورًا مفضلاً للعديد من المفكرين من بينهم ماكس فيبر وسوزان جورج وأوغست رودان، وكان له أثر بارز في النقاشات النظرية حول الحياة العقلية في المدينة.
تناول زيمل المدينة بوصفها فضاءً يؤثر في تشكيل الوعي الفردي، إذ رأى أن كثافة الحياة الحضرية تُنتج أساليب جديدة للتكيف العقلي، من بينها اللامبالاة، والموضوعية، والتجريد، وذلك في محاولة لحماية الذات من زخم المحفزات الحضرية. (http://sociologierab).

- **جورج زيمل: الحياة العقلية في المدينة وتأثيرها على الفرد**

من أهم المداخل التي انطلق منها جورج زيمل في دراسته للمدينة، تركيزه على خصائص الحياة الحضرية وكيف تؤثر هذه الخصائص على سكان المدن الكبرى، خاصة المدينة الكبرى الحديثة (الميتروبوليس).

في كتابه "الحياة العقلية في الميتروبوليس"، أشار زيمل إلى أن سكان المدن الكبرى يعانون من توترات نفسية واجتماعية متعددة ناتجة عن إيقاع الحياة السريع وكثرة المحفزات اليومية. ولمواجهة هذه الضغوط شدّد زيمل على أهمية أن يتفاعل الفرد بعقله بدلاً من مشاعره، إذ إن الانسياق وراء العواطف قد يؤدي إلى فقدان السيطرة الذاتية والضياع في زخم الحياة الحضرية.

رأى زيمل أن المشكلة الأساسية في الحياة الحضرية الحديثة تكمن في محاولة الفرد الحفاظ على ذاتيته وهويته الخاصة وسط مجتمع ضاغط ومتشظٍ. لذلك، أطلق على المدينة وصفًا دقيقًا، باعتبارها مكانًا يُحدث آثارًا نفسية وعصبية على الإنسان، ينبغي عليه التكيّف معها وتجاوزها من أجل العيش والبقاء في المجتمع الحديث.

- **مراحل النمو السوسيولوجي للمدن عند لويس ممفورد**

يُعد لويس ممفورد (Lewis Mumford) من أبرز علماء الاجتماع الذين تناولوا الثقافة الحضرية للمدينة من منظور تطوري تاريخي. ففي كتابه الشهير "ثقافة المدن(1938) "، وضع تصورًا لمراحل تطور المدينة أطلق عليها اسم "المراحل الحضرية"أو "النماذج الحضرية"، والتي تختلف من مجتمع إلى آخر حسب خصائصه البنيوية والثقافية. (سهام حقاص، اشبودان العربي، 2023، ص 326)

✓ **مرحلة النشأة – إيوبوليس:**

تمثل هذه المرحلة بداية تشكل المدينة، حيث بدأت تظهر العلاقات بين المجتمعات البدوية والقرى، وشهدت هذه الفترة تطورات حاسمة مثل:

- اكتشاف الزراعة؛
- ظهور الصناعات البسيطة؛
- تربية الحيوانات مثل الأبقار والمعز والدواجن.

تهدف هذه المرحلة إلى تحقيق نوع من الاستقرار البدائي، حيث يبدأ الإنسان في البحث عن سبل العيش المنظمة التي تُشبع غرائزه النفسية والاجتماعية .وتُعد هذه المرحلة بمثابة مرحلة ما قبل التحضر، إذ تسلط الضوء على البدايات الأولى للحياة الاجتماعية المنظمة في التاريخ الإنساني.

وضع لويس ممفورد (Lewis Mumford) نموذجًا نظريًا لتحليل تطور المدن عبر التاريخ، مستندًا إلى منظور ثقافي وحضري يصف مراحل التحول من البدايات الريفية إلى المدن الصناعية والحديثة، حتى الانهيار. هذه المراحل تمثل دورة حضرية تمر بها المدن وتنعكس على العلاقات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية.

✓ **مرحلة المدينة الصغيرة – بوليس:**

تمثل هذه المرحلة تطورًا مباشرًا من مرحلة الإيوبوليس، حيث يبدأ المجتمع الحضري المحلي في التبلور. تتميز مدينة "بوليس" بخصائص جديدة منها:

- بروز التنظيم الاجتماعي والسياسي في المدينة؛

- ازدهار الأنشطة التجارية والعسكرية والاجتماعية؛
- ظهور البيروقراطية كجهاز إداري منظم؛
- تصاعد النزعة الفردية، وتطور العلاقات الرسمية المعتمدة على القوانين والدساتير.

هذه المرحلة تؤشر إلى بداية التحول من الحياة البسيطة إلى نمط أكثر تنظيمًا يخضع لمؤسسات مدنية واضحة. (عبد السلام سليمة، 2019، ص 93).

✓ **مرحلة المدنية الاقتصادية – تير انوپوليس:**

في هذه المرحلة تصل المدينة إلى ذروتها من حيث القوة الاقتصادية، وتُعرف بـ"المدينة الاقتصادية الطاغية"، نظرًا للتوسع الضخم في البنى الاقتصادية، ويبرز فيها:

- تضخم في النفقات العامة والضرائب والميزانيات؛
- هجرة مكثفة من الأرياف إلى المدن، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في اليد العاملة؛
- تشكل طبقات اجتماعية متعددة :الطبقة المنتجة، المتوسطة، والضعيفة، لكنها جميعًا تساهم في تحقيق اقتصاد أكثر كفاءة وإنتاجية.

تمثل هذه المرحلة المدينة في أوجها الاقتصادي، لكنها في نفس الوقت تؤسس لصراعات طبقية وعدم توازن. (سهام حقاص، اشبودان العربي، 2023، ص 327)

✓ **مرحلة المدينة المنهارة – نيكروپوليس:**

تصف هذه المرحلة الانهيار التدريجي للمدينة نتيجة سلسلة من التحولات السلبية التي تراكمت خلال المراحل السابقة. يرى ممفورد أن المدينة تمر بمراحل متعددة، هي:

- النشأة(Eopolis) ؛
- المدينة الصغيرة(Polis) ؛
- المدينة الكبرى؛
- المدينة العظمى؛

- المدينة الاقتصادية(Tyrannopolis) .

وفي النهاية، تصل المدينة إلى حالة النيكروبوليس (مدينة الأموات)، والتي تتميز بـ:

- اندلاع الحروب والصراعات بين المجتمعات؛
- سقوط منظومات القوة والسيطرة؛
- ظهور التفاوت الاقتصادي الكبير وتدهور النظام الاجتماعي؛
- انتشار الفوضى الوظيفية بسبب تعدد الأدوار الاقتصادية وانعدام التوازن.

يُعد نموذج النيكروبوليس بمثابة المرحلة الأخيرة في دورة التحضر، حيث تفقد المدينة وظيفتها الحيوية وتتحول إلى عبء على المجتمع.

✓ **مرحلة المدينة الكبرى – المتروبوليس:**

تمثل هذه المرحلة التحول الحقيقي نحو التحضر الكثيف والمنظم، وتتميز بظهور مدينة مترامية الأطراف تحتضن عددًا كبيرًا من السكان. أبرز خصائص هذه المرحلة:

- الكثافة السكانية العالية نتيجة تزايد فرص العمل وتحسّن ظروف العيش؛
- المدينة تصبح نقطة وصل بين الريف والمدينة، حيث تتيح شبكات الاتصال والمواصلات؛ التنقل بسهولة، ما يساعد سكان الريف على الوصول إلى الخدمات والموارد الحضري؛
- توفير بيئة تعليمية وعملية وإنتاجية متقدمة مقارنة بالمراحل السابقة؛
- تشكل مركز جذب للهجرة الداخلية، حيث يسعى الأفراد للاستقرار بسبب وفرة الفرص والمناخ الملائم.

الـ"متروبوليس" تمثل مرحلة النضج والتحول الكبير في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمدينة.

✓ **مرحلة المدينة العظمى – الميجالوبوليس:**

تمثل هذه المرحلة الذروة في التوسع الحضري، حيث تندمج المدن الكبرى في كيانات حضرية عملاقة تُعرف بالـ"ميجالوبوليس"، وغالبًا ما نجدها في مدن كبرى مثل:

- لندن، باريس، روما، نيويورك وغيرها.

السمات الرئيسية لهذه المرحلة:

- انفجار سكاني ناتج عن التوسع المفرط والاندماج بين المدن الكبرى؛
- تحوّل المناطق الريفية إلى حضرية بالكامل، ما يؤدي إلى اختفاء الحدود بين المدينة والريف؛
- نشوء ما يسمى بـ"مدن الأشباح"، نتيجة التفكك الاجتماعي والاقتصادي، وظهور النزاعات والصراعات الحضرية الداخلية؛
- احتكار المدينة للسلطة والاقتصاد والإعلام على حساب الأقاليم المحيطة.

تُعتبر هذه المرحلة ذروة التحضر المفرط الذي قد يهدد بانهيار البنية الاجتماعية والاقتصادية، ما يُمهد لمرحلة النيكروبوليس، أي الانهيار الكلي. (سهام حقاص، اشبودان العربي، 2023، ص 328)

خلاصة الفصل

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري الذي يُشكل الخلفية العلمية الضرورية لفهم مشكلات التهيئة الحضرية، خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي تواجهها المدن الجزائرية عمومًا، ومدينة خنشلة على وجه الخصوص.

أظهرت المعالجة النظرية لجوانب التهيئة أن أغلب المدن الجزائرية تواجه جملة من المشكلات الحضرية المعقدة التي تعبّر عن فشل نسبي في تحقيق أهداف التهيئة.

الفصل الثالث:

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد

تُعد الإجراءات المنهجية الركيزة الأساسية لأي بحث ميداني علمي رصين، إذ تمثل الأداة التي من خلالها تُترجم الإشكالية النظرية إلى معطيات واقعية قابلة للقياس والتحليل. ومن هذا المنطلق، سيتناول هذا الفصل جملة العناصر المنهجية المعتمدة في دراستنا لمشكلات التهيئة الحضرية بحي ديكا بمدينة خنشلة بدءًا من تحديد طبيعة المنهج، وأدوات جمع البيانات، وصولًا إلى تحديد مجتمع الدراسة والعينة والأساليب الإحصائية المعتمدة في التحليل.

حيث سنتطرق خلال هذا الفصل الى:

1. **مجالات الدراسة**
2. **عينة الدراسة**
3. **منهج الدراسة**
4. **الأدوات البحثية للدراسة**

1. أولا: مجالات الدراسة

1.1. المجال المكاني: يتمثل المجال الجغرافي للدراسة في مدينة خنشلة كمجال عام و في حي ديكا كمجال خاص حيث يعتبر هذا الحي أحد الأحياء الشعبية بمدينة خنشلة الواقعة في الشمال الشرقي من الجزائر. ويُعدّ هذا الحي من الأحياء التي تُعاني من اختلالات واضحة في التهيئة الحضرية، من حيث ضعف البنية تقع **ولاية خنشلة** في المنطقة الشرقية من الجزائر، وتُعدّ جزءًا من منطقة الأوراس التاريخية. تتميّز الولاية بطبيعتها الجبلية ومناخها القاري، وتحتضن العديد من المعالم التاريخية والثقافية،

يُعدّ **حي ديكا** من الأحياء الشعبية الواقعة ضمن النسيج الحضري لمدينة خنشلة. يتميز بكثافته السكانية وبتركيبة اجتماعية يغلب عليها الطابع العائلي والتضامن بين السكان. كغيره من الأحياء الشعبية، يواجه تحديات مرتبطة بالبنية التحتية، السكن، واحتياجات التنمية المحلية، ما يجعله مجالًا مهمًا للدراسات المتعلقة بالتهيئة العمرانية وتحسين مستوى المعيشة.

2.1 المجال الزمني : ويشمل المدة التي استغرقتها الدراسة بشقيها النظري والميداني بداية باختيار موضوع الدراسة إلى غاية إخراجه في شكله النهائي وقد بدأت الدراسة منذ تحديد موضوع البحث في 19 / 05/ 2025، إلى غاية استكمال الدراسة الميدانية في : 04 / 06 / 2025 .

المرحلة الأولى : الإعداد النظري

في هذه الفترة تم تحديد الإطار العام للدراسة بداية باختيار موضوع البحث و ضبطه مع المشرفة ومن تم جاءت فترة جمع المراجع والكتب و الدراسات السابقة ، بحيث قمنا بصياغة خطة مبدئية للدراسة تناولت الشق النظري وقد خضعت لبعض التغييرات و التعديلات بالتنسيق مع الأستاذة المشرفة ودامت هذه المرحلة مدة :أسبوع.

المرحلة الثانية : الإعداد الميداني :

تم في هذه الفترة القيام بخرجات استطلاعية لمجتمع البحث – حي ديكا – كما قمنا بتحديد الأدوات البحثية اللازمة في هذه الدراسة من ملاحظة و مقابلة

المرحلة الثالثة : إعداد الاستبيان:

وتوزيعه بعد الموافقة عليه من طرف الأستاذة المشرفة وعرضه للتحكيم وتعديله ثم ضبطه في صورته النهائية ومن تم جاءت مرحلة التوزيع على المبحوثين حيث انطلقت هذه المرحلة ابتداءا من 25/ 05 / 2025 إلى غاية 30 / 05 / 2025.

المرحلة الرابعة:

قمنا فيها بتفريغ البيانات و عرض النتائج و مناقشتها على ضوء الفرضيات السابقة ، وعلى ضوء نظريات الدراسة ومن تم صياغة النتائج النهائية للدراسة وامتدت هذه الفترة من نهاية شهر ماي إلى غاية بداية جوان.

3.1 **المجال البشري:** يتمثل المجال البشري للدراسة في سكان حي ديكا بمدينة خنشلة، باعتبارهم الفاعلين الرئيسيين في البيئة الحضرية، والمستفيدين المباشرين من خدمات التهيئة.

2. عينة الدراسة

يعتبر تحديد مجتمع البحث من أهم الخطوات المنهجية التي تساعد الباحث على تطبيق دراسته الميدانية و التي تستلزم الدقة و الوضوح و التوافق بين الشق النظري للبحث و الشق الميداني له وبعد الخرجات الاستطلاعية لبعض أحياء مدينة خنشلة ونظرا لتوفر ملامح تبرز مشكلات حضرية متنوعة ذات صلة بالتهيئة الحضرية تم اختيار حي ديكا كمجتمع البحث الفعلي.

حيث تتكون العينة من **50 مفردة** تم اختيارهم بطريقة **قصدية** تمثل مختلف الفئات داخل المجتمع المدني بحي **عمارات ديكا**. وقد تم توزيع الاستبيانات وجمعها يدويًا،

خصائص العينة :

- ✓ تتسم بالتنوع في الخصائص السوسيوديموغرافية الجنس، السن، الحالة العائلية.
- ✓ تقطن بحي تبرز فيه ملامح مشكلات التهيئة الحضرية
- ✓ تعاني من مشكلات اجتماعية متنوعة
- ✓ تفاوت المستوى التعليمي
- ✓ التنوعً الاجتماعيً والثقافيً الذي يسمح برصد مشكلات التهيئة الحضرية بمدينة خنشلة – حي ديكا-.نموذجا

اعتبار السكان المقيمون بحي ديكا بخنشلة المعنيين بشكل مباشر بمشكلات التهيئة الحضرية

3. منهج الدراسة

يعتبر المنهج الطريقة و الوسيلة التي تمكن الباحث من الوصول إلى الحقائق و اختبار فرضياته سعيا منه للوصول إلى نتائج و إجابات منهجية لتساؤلاته ، إذ تُحدد الطريقة التي سيتبعها الباحث للإجابة عن الإشكالية، وتحقيق أهداف الدراسة، وفهم الظاهرة المدروسة في سياقها الواقعي. وبناءً على طبيعة الموضوع، تم اعتماد منهجية تجمع بين التحليل الوصفي والمقارنة الاجتماعية.

- ✓ **المنهج المعتمد:** اعتمدت هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، نظرًا لطبيعة الموضوع الذي يتمحور حول تشخيص وتحليل مشكلات التهيئة الحضرية، كما تم دعم المنهج الوصفي بجانب كيفي (نوعي) من طرف سكان الحي.

هذا إلى جانب تمحور إشكالية الدراسة حول أبرز مشكلات التهيئة الحضرية التي تتطلب الوصف و التشخيص ومن تم التحليل كضعف الإنارة العمومية ، تدني قنوان الصرف الصحي، التلوث البيئي ...كل ذلك يستدعي الوصف الدقيق و المباشر ووصف هذه المشكلات كما هي في الواقع ومن تم تحليل عوامل وميكانيزمات انتشارها والوصول إلى حلول لها و ذلك لا يتحقق إلا من خلال الوصف الدقيق و الموضوعي لهاته المعضلات ذات الصلة بالتهيئة الحضرية

4. الأدوات البحثية للدراسة

1. الملاحظة : تعتبر الملاحظة من بين أهم الأدوات المنهجية المستخدمة في البحوث الوصفية إذ ساعدتنا هذه التقنية على معاينة المشكلات الحضرية ذات الصلة بالتهيئة الحضرية سيما وأن الدراسة الحالية تتميز بالطابع الوصفي و التحليلي لذا فقد تم الاعتماد على الملاحظة المباشرة حيث قمنا برصد الأوضاع المهترئة لحي ديكا المتواجد بقلب مدينة خنشلة من تلوث وتشوه الجانب المورفولوجي للعمارات والاستغلال السيئ و الخاطئ للأرصفة من طرف الباعة المتجولون هذا إلى جانب

الوضعية السيئة للإنارة و لقنوات الصرف وذلك تسنى لنا من خلال الزيارات المتكررة .

1. **المقابلة** خلال تنفيذ المقابلات الميدانية، سعينا إلى إشراك مختلف الفاعلين المحليين من إدارات ومصالح تقنية ذات علاقة بالتهيئة العمرانية و الحضرية ، إلا أننا واجهنا عدة عراقيل حالت دون تحقيق ذلك، تمثلت في:

- انشغال دائم أو غياب مسؤولي مديرية التهيئة ومديرية التعمير عن مكان عملهم.
- عدم الاستجابة لمواعيد المقابلة رغم المحاولات المتكررة.
- ضعف تجاوب بعض الموظفين معنا بسبب إجراءات إدارية معقدة، ما حال دون حصولنا على بعض المعطيات التقنية الدقيقة المرتبطة بالمخططات الحضرية وتوزيع المشاريع.

وعليه فقد اقتصرت مقابلتنا على مقابلة المبحوثين حيث قمنا بالتوزيع الشخصي للاستبيان حتى نعطي للبيانات التي تم جمعها أكثر مصداقية .

2. **الاستبيان**

تم استخدام أداة الاستبيان المغلق، حيث تم تصميم فقراته لقياس تمثلات ومواقف الأفراد حول الطقوس التقليدية والحديثة للزواج، ومدى قبولهم أو رفضهم لها.

تم تصنيف فقرات الاستبيان إلى 05 محاور رئيسية، وهي كالتالي:

- **المحور الأول: مشكلات البنية التحتية غير الكافية**
- **المحور الثاني: الازدحام المروري**
- **المحور الثالث: انعدام المساحات الخضراء والمرافق الثقافية والترفيهية**
- **المحور الرابع: هل تعاني منطقتك من انتشار النفايات**
- **المحور الخامس: الهجرة الداخلية وتأثيرها على التهيئة**

بالاضافة الى محور خاص بالبيانات الشخصية للعينة المدروسة.

تم تحليل النتائج وفق المعالجة الإحصائية البسيطة، باستخدام النسب المئوية، والجداول المقارنة بين اجابات القانطين بالحي والمسؤولين بمديرية التهيئة العمرانية، مع تقديم قراءة تحليلية لكل محور من محاور الاستبيان، واستنتاج العلاقات والدلالات الاجتماعية من خلال التمثلات المختلفة.

الفصل الرابع:

عرض وتحليل بيانات الدراسة

1. تحليل نتائج الدراسة

1.1. البيانات الشخصية:

يتضمن هذا المحور على 06 فقرات أو أسئلة كلها مغلقة، بهدف معرفة الخصائص الديمغرافية لعينات الإجابة.

- ✓ **الجنس**

الجدول (01): فقرات عبارة الجنس

السؤال	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	34	%68
	أنثى	16	%32
المجموع		50	%100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

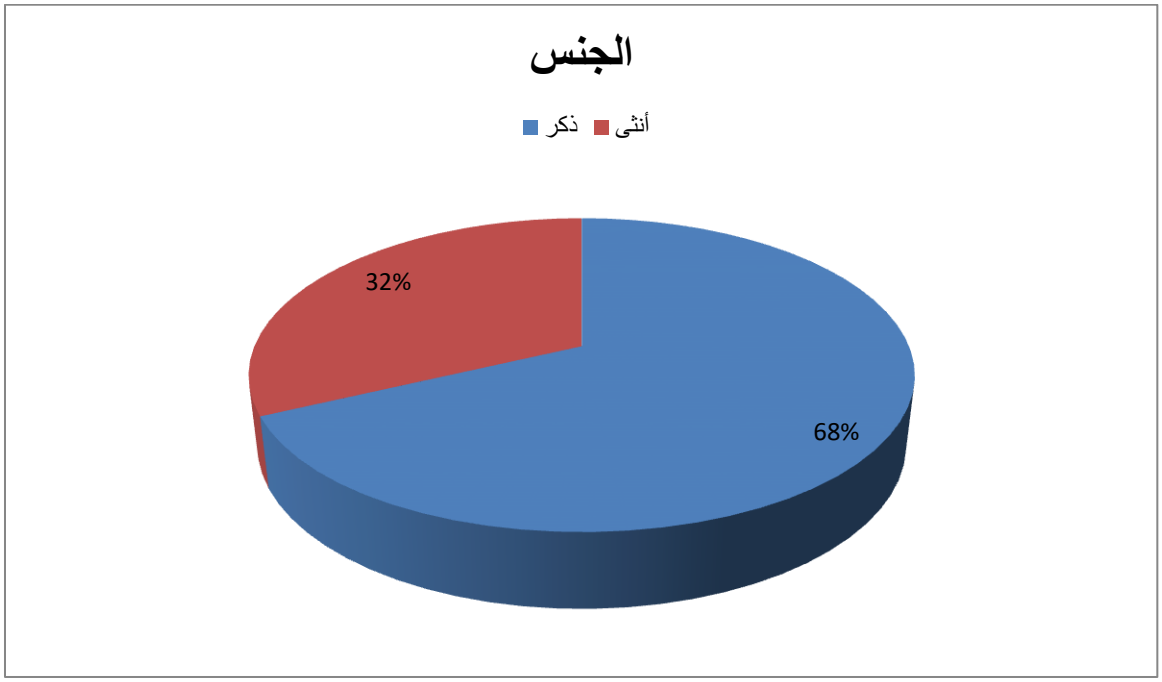

الشكل رقم (04): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الجنس

يتبين من الجدول أن الغالبية العظمى من المستجوبين هم من الذكور بنسبة 68%، مقابل 32% فقط من الإناث. هذا التفاوت قد يكون ناتجًا عن طبيعة العينة المختارة، أو السياق الاجتماعي والثقافي للمنطقة المدروسة (حي ديكا – خنشلة)، حيث قد تكون مشاركة النساء في الاستبيانات أو التعبير عن الرأي حول

قضايا التهيئة الحضرية محدودة، سواء نتيجة لغياب الوعي أو لأسباب اجتماعية مثل الأعراف أو ضعف الحضور النسوي في المجال العام.

- يمكن اعتبار أن هذه النتيجة تُعطي بعدًا إضافيًا لتحليل مشكلات التهيئة الحضرية، إذ قد تختلف نظرة الذكور عن الإناث تجاه ما يُعدّ "أولوية" حضرية؛
- مثلًا: قد يعتبر الذكور أن الطرقات أهم مشكل، في حين ترى النساء أن الإنارة أو النقل الحضري هو المشكل الأكثر إلحاحًا.
- يُنصح لاحقًا بزيادة نسبة تمثيل النساء، سواء في الاستبيانات أو من خلال إجراء مقابلات معهن لضمان شمولية أكبر في تقييم المشكلات الحضرية واقتراح الحلول.

✓ **السن**

✓ **الجدول (02): فقرات السن**

السؤال	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
السن	بين[20-30]	11	%22
	بين [30-40]	19	%38
	بين [50-60]	20	%40
المجموع		50	%100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

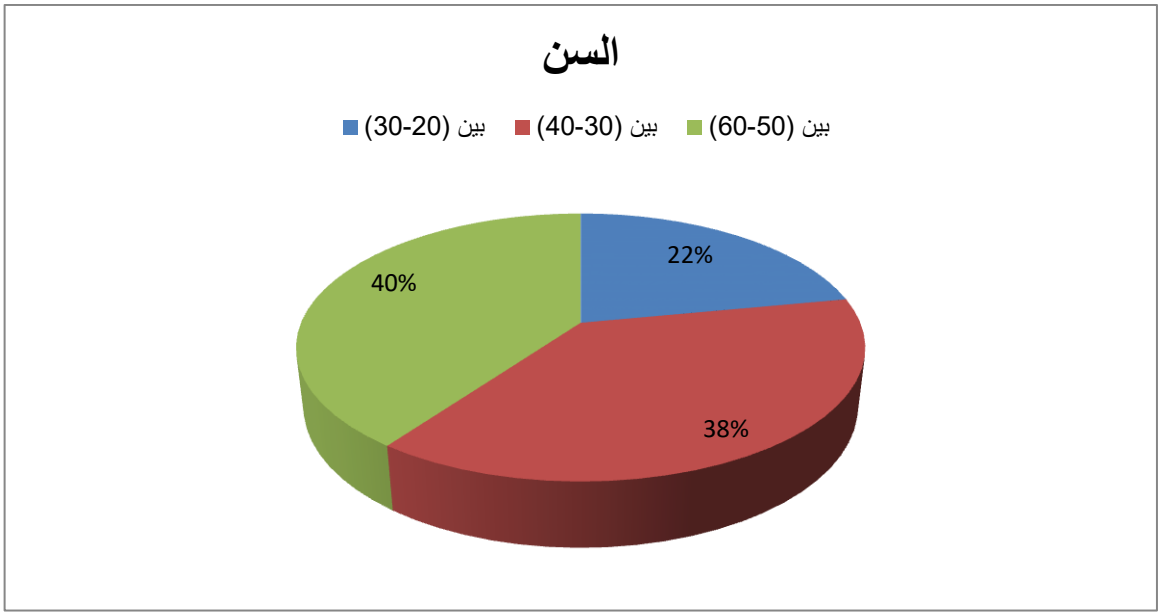

الشكل رقم (05): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب السن

من خلال التوزيع الإحصائي للفئات العمرية، نلاحظ ما يلي:

- الفئة الأكثر تمثيلًا في العينة هي 60–50 سنة بنسبة 40%، تليها الفئة 40–30سنة بنسبة 38%، ثم الفئة الأصغر 30–20سنة بنسبة 20%.
- التركيبة العمرية تميل بوضوح نحو الفئات الناضجة والكبرى سنًا، ما يعكس طبيعة العينة كمقيمين دائمين، أو من لهم ارتباط طويل الأمد بالحي.

الفئة (60–50)سنة تمثل سكانًا على الأرجح عاشوا التحولات العمرانية الكبرى في حي ديكا، وهم الأقدر على تقييم واقع التهيئة الحضرية عبر الزمن، من حيث التغيرات في البنية التحتية، الخدمات، والمرافق.

فئة (40–30)سنة قد تكون الفئة الأكثر نشاطًا اقتصاديًا واجتماعيًا، وهي الفئة التي غالبًا ما تواجه تحديات التهيئة الحضرية بشكل مباشر (النقل، المدارس، الخدمات الإدارية).

أما الفئة (30–20)سنة، فنلاحظ أنها الأقل تمثيلًا، وقد يعكس ذلك:

- عزوفًا عن المشاركة في الاستبيانا؛
- تركيز هذه الفئة على الدراسة أو العمل خارج الحي؛
- أو عدم شعورها بالانتماء القوي بعد.

✓ **المستوى التعليمي**

✓ **الجدول (03): فقرات المستوى التعليمي**

السؤال	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
المستوى التعليمي	ابتدائي	00	%00
	متوسط	05	%10
	ثانوي	17	%34
	جامعي	25	%50
	أمي	03	%06
المجموع		50	%100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

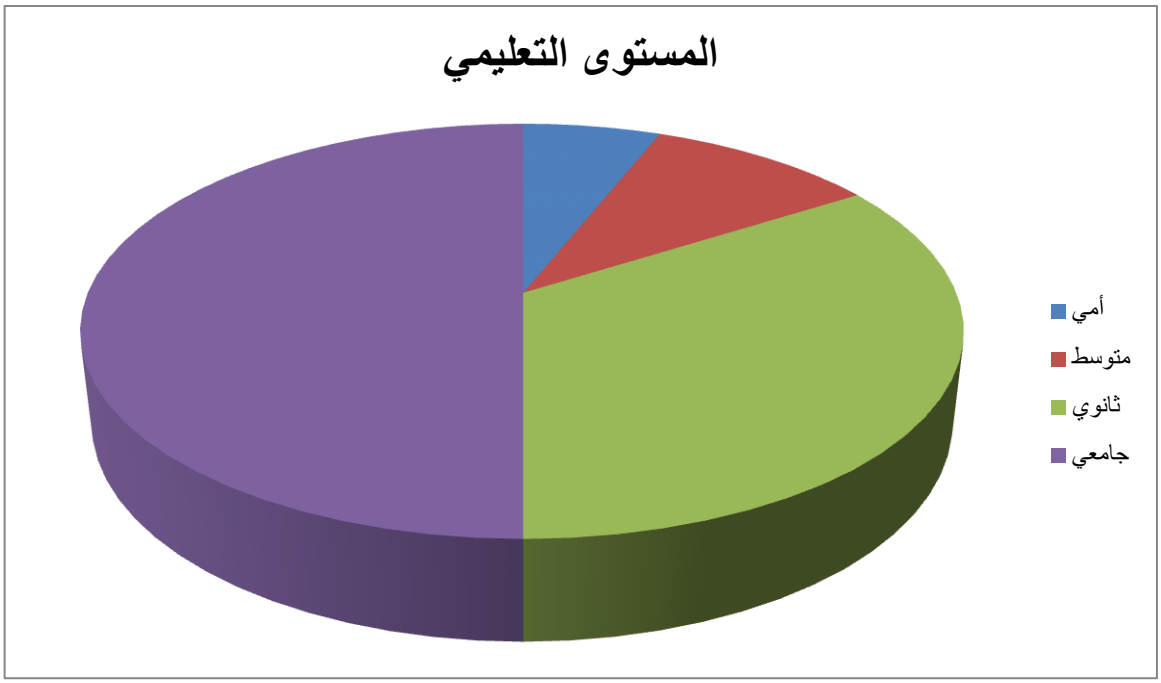

الشكل رقم (06): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب المستوى التعليمي

تمثل فئة الجامعيين النصف تمامًا من العينة (50%)، وهي النسبة الأعلى، ما يدل على مستوى عالٍ من التحصيل العلمي.

يليها المستوى الثانوي بنسبة معتبرة (34%)، ما يعني أن حوالي 84% من العينة لديهم تعليم ثانوي فما فوق.

المستوى المتوسط لا يتجاوز 10%، بينما الأميون يشكلون فقط 6%، وهي نسبة منخفضة جدًا.

هذه النتائج تشير إلى أن سكان حي ديكا يتوفرون على رصيد معرفي مهم، ما يعني أن معظمهم يمتلكون الحد الأدنى من الوعي فيما يخص:

- التهيئة الحضرية ومشاكلها؛
- حقوقهم في بيئة حضرية سليمة؛
- سبل المطالبة بالخدمات أو التواصل مع الجهات المعنية؛

الفئة الأمية ضعيفة جدًا، ما يعني:

- غياب العوائق المرتبطة بالأمية في التفاعل مع قضايا التهيئة؛

- توفر قدرة لغوية ومعرفية على قراءة اللافتات، فهم الإجراءات الإدارية، والمشاركة في قرارات المجتمع.

الجدول (04): فقرات مكان الاقامة الأصلي

السؤال	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
مكان الاقامة الأصلي	مدينة	14	%28
	ريف	36	%72
المجموع		50	%100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

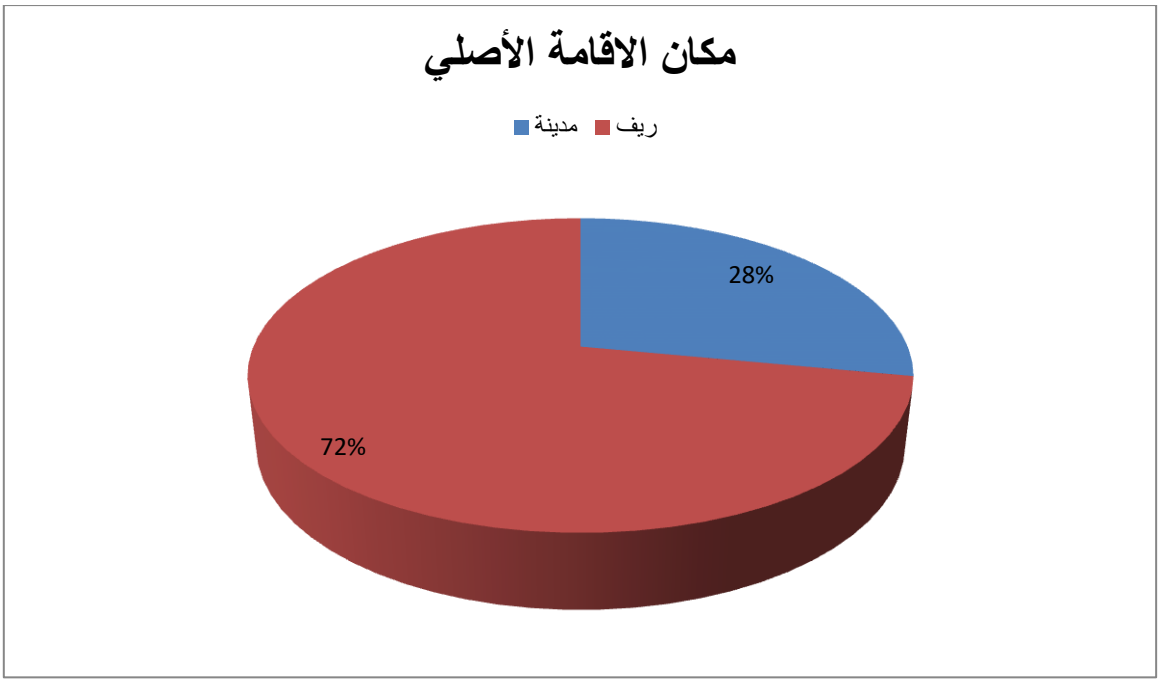

الشكل رقم (07): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب مكان الاقامة الأصلي

الغالبية العظمى من سكان الحي تعود أصولهم إلى الريف 72 %، ما يمثل حوالي ثلاثة أرباع العينة.

فقط 28%من السكان هم من أصول حضرية (مدنية)، مما يعكس أن الحي قد يكون نشأ أو تطوّر كناتج لهجرة ريفية نحو المدينة.

أثر الأصل الريفي على مشكلات التهيئة الحضرية:

- القادمين من الريف غالبًا ما يفتقرون إلى:

- الخبرة المسبقة في التعامل مع البنية التحتية الحضرية (الطرقات، الربط بشبكات المياه والغاز)؛
- فهم قواعد البناء الحضري (رخص البناء، احترام الارتفاقات).

- هذا ينعكس في:
  - تشكل الأحياء العشوائية أو غير المهيكلة؛
  - بناء سكنات بدون رخص أو بتصاميم غير مندمجة مع المخطط العمراني العام؛
  - ضعف في ثقافة المطالبة بالتخطيط الحضري المتوازن أو المستدام.

الجانب الإدماجي والتأثير الحضري:

- هذه النسبة تعكس ما يسمى في الأدبيات بـ"التمدين غير المتوازن"، حيث تتحول المدن إلى وجهة للريفيين دون أن ترافقهم سياسات تهيئة مناسبة.
- هذا النوع من التمدين يخلق:
  - ضغطًا على التجهيزات الأساسية (المدارس، الطرق، الصحة)؛
  - توسعًا حضريًا غير مدروس؛
  - اختلالًا في البنية السوسيومجالية للحي.

2.1. المحور الأول: مشكلات البنية التحتية غير الكافية

يهدف هذا المحور الى تحديد مشكلات البنية التحتية ومدى تأثيرها على التهيئة الحضرية، يتكون هذا المحور من 07 أسئلة، 05 منها أسئلة مغلقة بينما السؤال المتبقيان سؤال مفتوحان.

الفقرة الأولى:

الجدول (05): أجابات العينة للفقرة (01)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
1. هل تعاني الطرق في حيك من الحفر أو نقص التهيئة؟	نعم	48	%96
	لا	02	%04
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

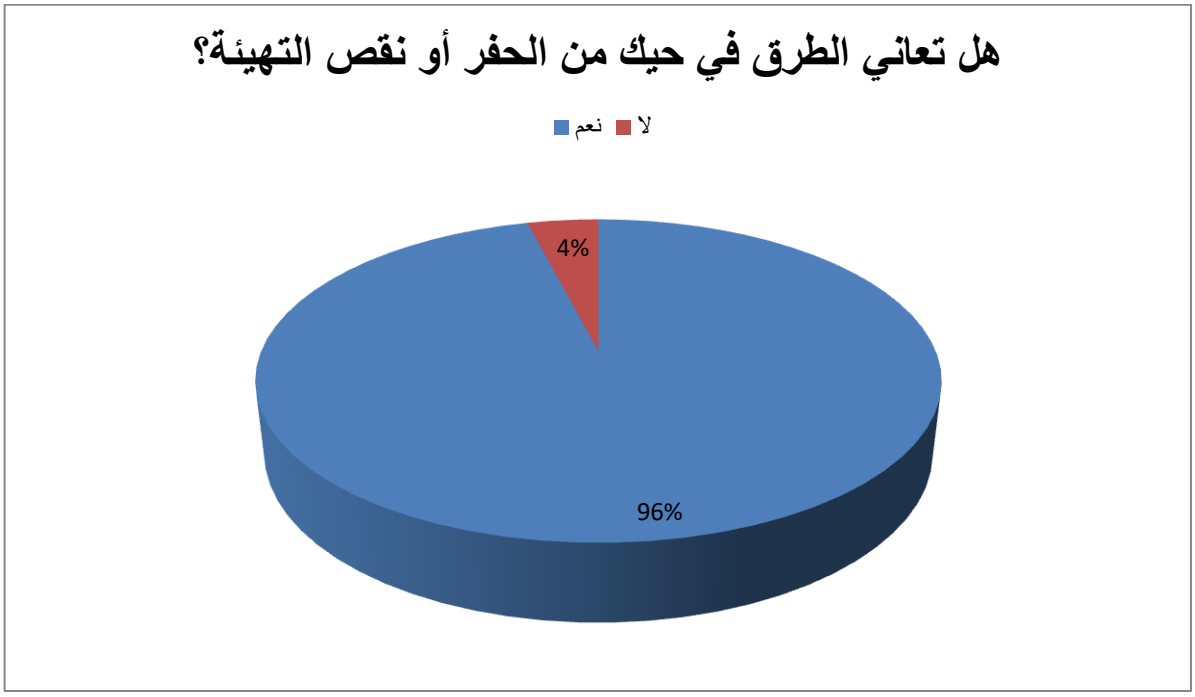

الشكل رقم (08): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 01

- 96 % من المبحوثين أكدوا معاناتهم من مشكلات في الطرق، حفر، اهتراء، نقص تهيئة.

- نسبة 04% فقط يرون أن الطرق لا تعاني من هذه المشكلات، وهي نسبة ضئيلة جدًا، ما يعكس إجماع شبه تامعلى سوء وضعية الطرق في الحي.
- الطرق المتدهورة تعكس ضعف التهيئة الحضرية الأساسية، وهي إحدى أبرز مظاهر الإقصاء التنموي في الأحياء الطرفية أوالشعبية.
- يرى بعض الباحثين أن مشكلات الطرق تعبّر عن اللامساواة المجالية في توزيع المشاريع التنموية حيث تُركّز الميزانيات عادة في وسط المدينة أوالأحياء الراقية.

يمثل هذا السؤال مؤشرًا دقيقًا على عمق مشكلات التهيئة الحضرية في حي ديكا، وهو يُعزز الفرضية العامة التي تنطلق منها هذه الدراسة. فالمعاناة اليومية من الحفر وسوء الطرق لا تُعدّ فقط مشكلة تقنية بل هي تعبير عن ضعف البنية الحضرية والتخطيط المجالي، وتستدعي إعادة نظر شاملة في السياسات التنموية الموجهة للأحياء الشعبية.

الفقرة الثانية:

الجدول (06): أجابات العينة للفقرة (02)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
2. هل تتوفر شبكة مياه صالحة للشرب بشكل منتظم؟	نعم	06	%12
	لا	44	%88
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

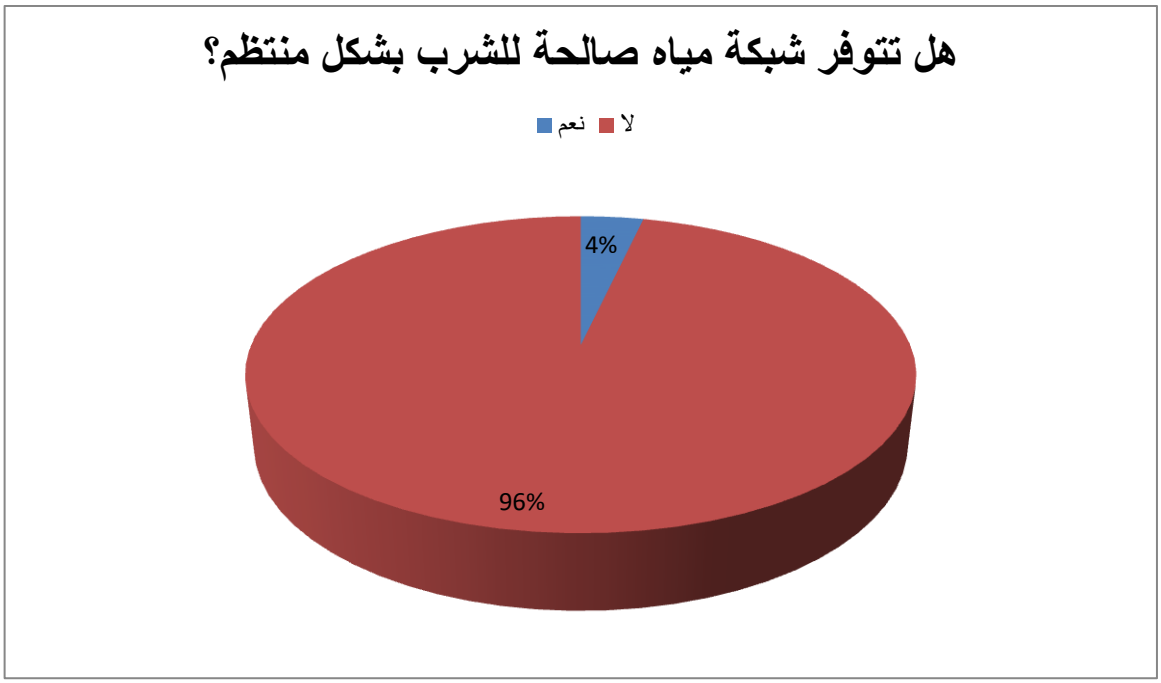

الشكل رقم (09): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 02

- 88% من المشاركين أي 44 فردًا من أصل 50 أكدوا أن حيهم لا يتوفر على مياه صالحة للشرب بشكل منتظم.
- في المقابل، فقط 06أفراد فقط أفادوا بأن المياه تصلهم بشكل منتظم.

هذه النسب تعكس بوضوح أن هناك نقصًا حادًا في خدمة المياه الشروب، مما يصنف هذه المشكلة ضمن أبرز مظاهر القصور في التهيئة الحضرية الأساسية.

وذلك يرجع لعدة أسباب:

بنية تحتية قديمة ومهترئة لا تتحمل الضغط السكاني؛

غياب التوسعة والتجديد بما يتماشى مع الكثافة السكانية الحالية؛

ضعف أو انعدام الرقابة التقنية من طرف مديرية الموارد المائية أو مصالح البلدية.

تشير نتائج هذا السؤال إلى أن حي ديكا يعاني من ضعف حاد في البنية التحتية لشبكة المياه، وهو ما يُعد أحد أوجه الحرمان التنموي في هذا المجال.

هذا المعطى يُعزز الطرح الأساسي للدراسة حول وجود اختلالات واضحة في التهيئة الحضرية، ويؤكد أن تحسين هذه الشبكة من الضروريات وليس الكماليات.

الفقرة الثالثة:

الجدول (07): أجابات العينة للفقرة (03)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
3. هل هناك انقطاعات متكررة في الكهرباء؟	نعم	40	%80
	لا	10	%20
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

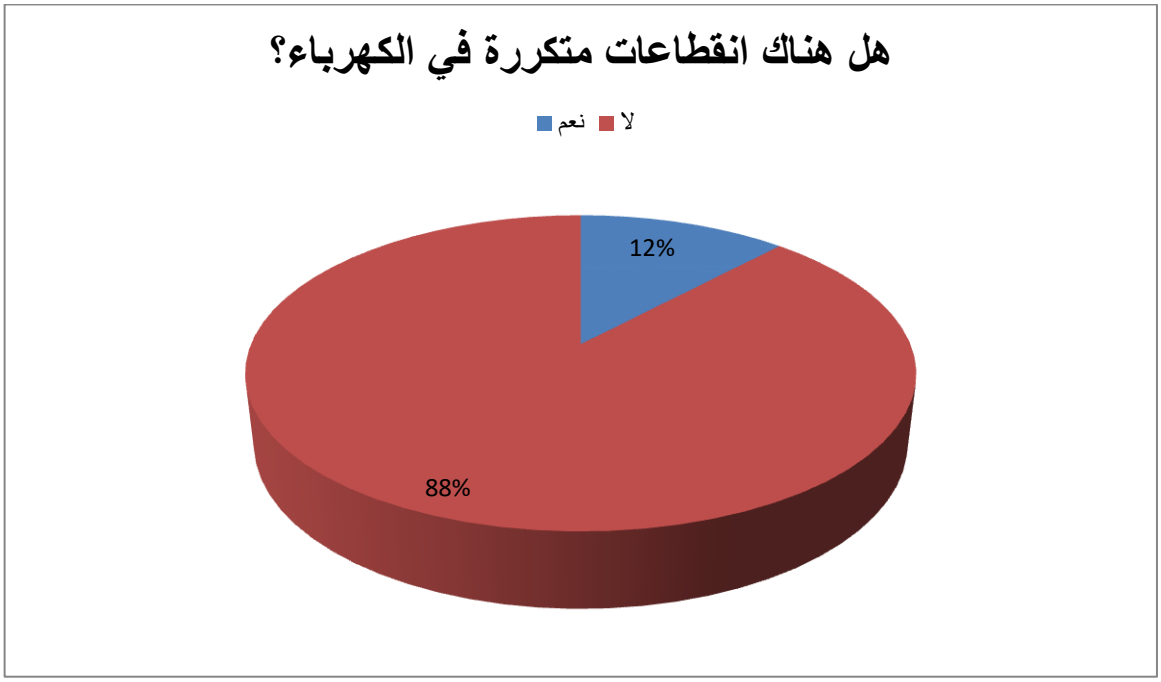

الشكل رقم (10): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 03

- 80% من المشاركين 40 فردًا من أصل 50 أقرّوا بوجود انقطاعات متكررة في التيار الكهربائي.
- بينما 20% فقط قالوا إن الكهرباء مستقرة في منطقتهم.

هذه النتيجة تُظهر بوضوح أن حي ديكا يعاني من اختلالات في التزود بالكهرباء، وهي إحدى الوظائف الأساسية للبنية التحتية العمرانية.

العلاقة بالتهيئة الحضرية:

- الانقطاع المتكرر في الكهرباء يعكس سوء التخطيط العمراني وعدم مواكبة البنية التحتية لتطور الحي؛
- يعكس خللًا في تهيئة الخدمات الأساسية التي من المفروض أن تُضمن لكل مواطن بكرامة وعدال؛
- يعدّ مؤشرًا مباشرًا على الحرمان الطاقوي الحضري الذي يجب أن يُؤخذ بعين الاعتبار في سياسات إعادة التهيئة أو التنمية المحلية.

تشير نسبة 80% من السكان الذين يعانون من الانقطاعات إلى أن حي ديكا يعاني من تدهور حاد في خدمة الكهرباء، وهو ما يؤثر سلبًا على جودة حياة السكان، ويؤكد الحاجة إلى تدخل سريع ضمن إطار تهيئة حضرية عادلة وشاملة تأخذ بعين الاعتبار البعد الطاقوي كأولوية.

الفقرة الرابعة:

الجدول (08): أجابات العينة للفقرة (04)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
4. هل شبكة الصرف الصحي مهيأة بشكل جيد؟	نعم	06	%12
	لا	44	%88
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

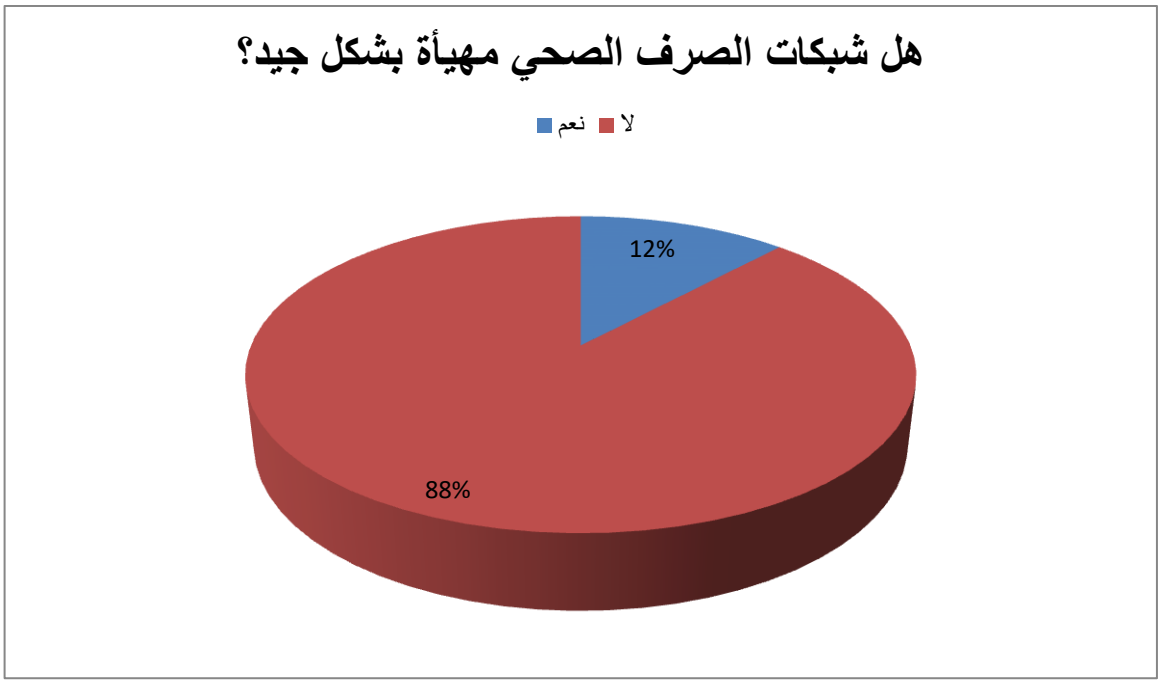

الشكل رقم (11): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 04

- 88%من السكانيرون أن شبكة الصرف الصحي في حي ديكا غير مهيأة بشكل جيد.
- فقط12% من المشاركين يعتقدون أن الشبكة جيدة أو مقبولة.

هذه النسبة العالية من عدم الرضا تعكس وجود مشكلة هيكلية خطيرة في البنية التحتية الصحية للحي.

العلاقة بالتهيئة الحضرية

- تهيئة الصرف الصحي تعكس درجة الالتزام بالتنمية المتوازنة؛
- حي ديكا يبدو مهمشًا في مخططات التهيئة، مما يتطلب إعادة النظر في أولويات المشاريع الحضرية؛
- ضعف هذه الشبكة هو مؤشر مباشر على الإقصاء التنموي والتخلي عن الحقوق الأساسية للسكان.

تمثل نسبة الـ88% من عدم الرضا عن شبكة الصرف الصحي في حي ديكا جرس إنذار واضح حول تردي وضع البنية التحتية، مما يستدعي تدخلًا حضريًا عاجلًا لتحسين جودة الحياة وضمان شروط صحية وإنسانية لائقة للسكان.

الفقرة الخامسة:

الجدول (09): أجابات العينة للفقرة (05)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
5. هل توجد إنارة عمومية كافية في الشوارع؟	نعم	15	%30
	لا	35	%70
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

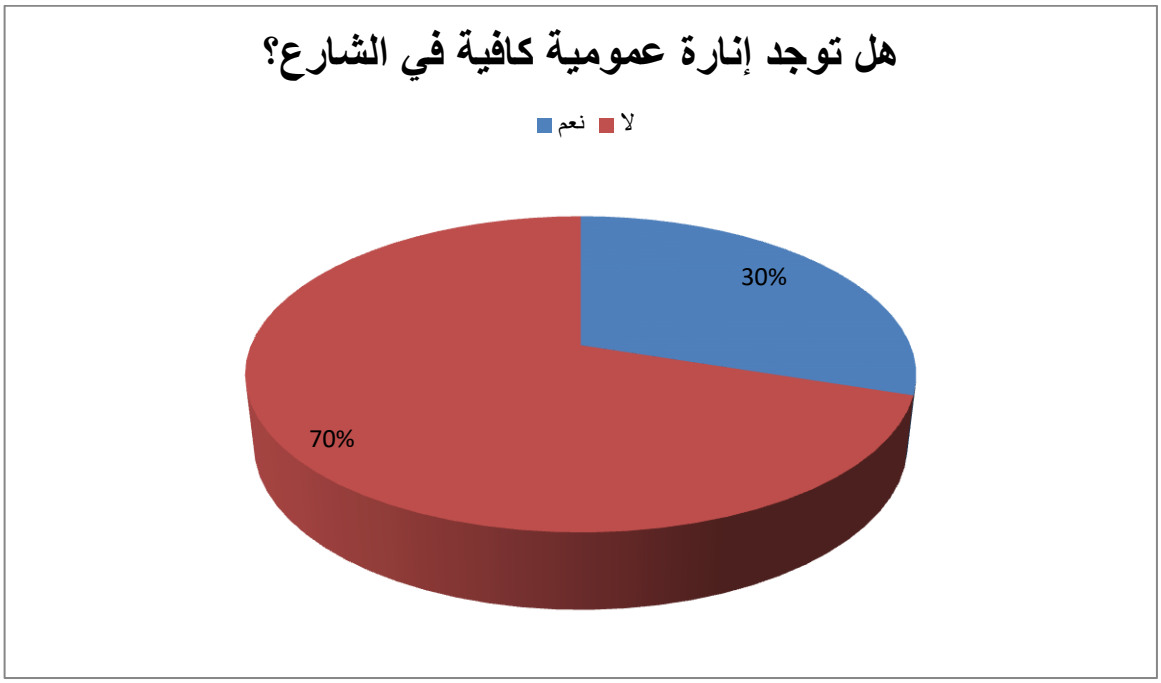

الشكل رقم (12): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 05

- 70%من المشاركين صرّحوا بوجود نقص في الإنارة العمومية في حي ديكا.
- بينما 30%فقط أي 15شخصًااعتبروا أن الإنارة العمومية كافية.

هذه النتائج تُبرز وجود مشكلة واضحة في الخدمات الأساسية المتعلقة بالأمن والراحة في الحي.

العلاقة بالتهيئة الحضرية

- نقص الإنارة هو مؤشر على التهميش التنموي وضعف العدالة المجالية؛

- يعكس عدم وجود رؤية عمرانية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الفعلية للسكان؛
- يجب اعتبار الإنارة عنصرًا أساسيًا في أي مشروع لإعادة تهيئة الأحياء، وليس كماليات.

تعكس نسبة 70% من عدم الرضا عن الإنارة العمومية في حي ديكا قصورًا واضحًا في التهيئة الحضرية، خاصة في مجال الخدمات القاعدية المرتبطة بالأمن والراحة النفسية. معالجة هذا الخلل لا تقتصر على الجانب التقني، بل هي أيضًا مسألة عدالة اجتماعية وضمان لكرامة المواطن في الفضاء العام.

الفقرة السادسة:

الجدول (10): أجابات العينة للفقرة (06)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
6. ما رأيك، في أهم المشكلات الحضرية التي تعاني منها مدينة خنشلة؟	ضعف في البنية التحتية	15	
	انعدام التناسق العمراني	20	
	تدهور	11	
	مشكلات الصرف الصحي	04'	
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

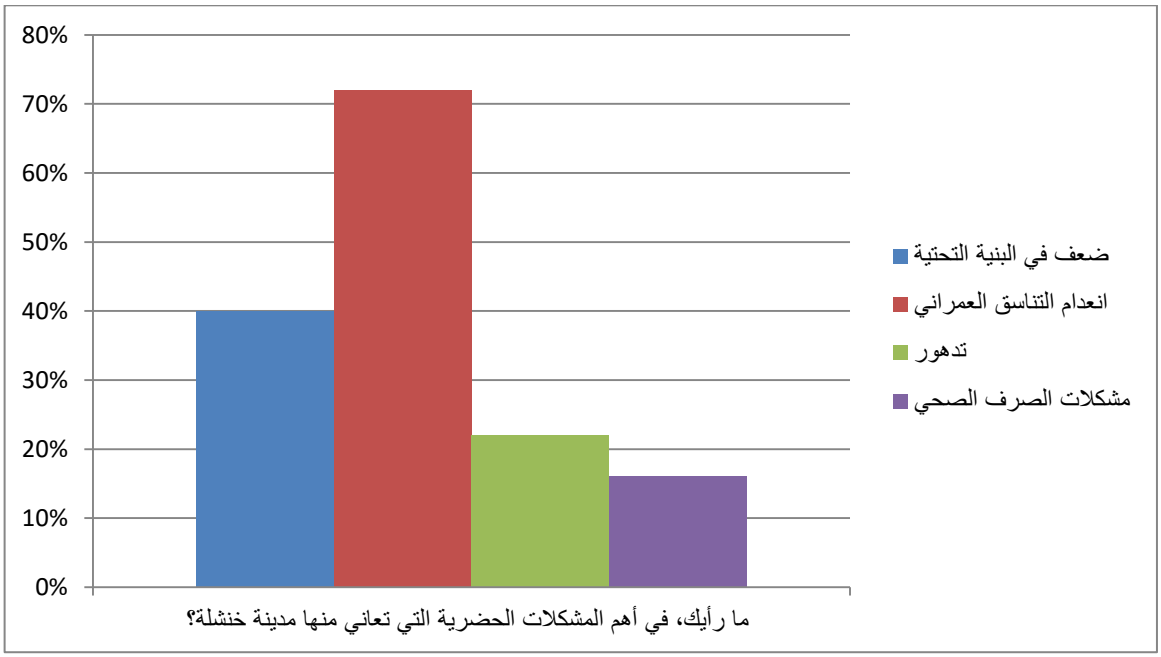

الشكل رقم (13): مدرج تكراري يوضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 06

- النسبة الأعلى (72%) أشاروا إلى انعدام التناسق العمراني باعتباره المشكلة الحضرية الأبرز.
- تلاه ضعف البنية التحتية بنسبة 40%.
- ثم تدهور المحيط العمراني بنسبة 22%.
- وأخيرًا مشكلات الصرف الصحي بنسبة 16%.

العلاقة بالتهيئة الحضرية

- هذه النتائج تُظهر أن مدينة خنشلة تعاني من مشكلات هيكلية مرتبطة بضعف التخطيط العمراني والتهيئة المسبقة؛
- انعدام التناسق لا يعكس فقط مشكلة جمالية، بل يعكس غياب رؤية شمولية طويلة الأمد في التنمية الحضرية؛
- ضعف البنية التحتية وتدهور المحيط ناتج عن نقص الاستثمارات، غياب الرقابة، وضعف المتابعة.

تعكس هذه النتائج الواقع الحي الذي يعيشه سكان مدينة خنشلة، خاصة في حي ديكا، حيث ترتبط أغلب المشاكل بضعف التسيير الحضري وتراكم العجز في مجال التخطيط .إن تجاوز هذه التحديات يتطلب إرادة سياسية، تمويلًا كافيًا، وتنسيقًا بين مختلف القطاعات المعنية.

من خلال تحليل معطيات السؤال المتعلق بأبرز المشكلات الحضرية في مدينة خنشلة، وخاصة في حي "ديكا"، يتضح أن أغلبية السكان يعانون من انعدام التناسق العمراني، حيث شكّل ذلك النسبة الأعلى بـ(72%)، وهو مؤشر على وجود فوضى في توزيع المباني والأنشطة والخدمات، إضافة إلى غياب تخطيط عمراني فعّال ومتناسق. هذا الواقع يؤكد هشاشة السياسات العمرانية المتبعة سابقًا، وعدم الالتزام بدفاتر الشروط ومعايير التهيئة.
كما كشف التحليل أن ضعف البنية التحتية يحتل نسبة معتبرة (40%)، وهو ما يعكس قصورًا في شبكات الطرق والمياه والكهرباء، إلى جانب اهتراء التجهيزات الأساسية التي تُعد عصب الحياة الحضرية.
أما مشكلات تدهور المحيط العمراني (22%)، والصرف الصحي (16%)، فهي مؤشرات إضافية تدل على ضعف الخدمات العمومية واستدامتها، مما يزيد من الإحساس بالإقصاء والتهميش لدى السكان.
تعكس هذه النتائج الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في أساليب التخطيط الحضري، وتفعيل آليات التسيير المحلي، وتوفير التمويلات الكافية لمشاريع التهيئة الحضرية، خصوصًا في الأحياء المهمّشة.

الفقرة السابعة:

الجدول (11): أجابات العينة للفقرة (07)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
7.ماذا تقترح لتحسين وضع البنية التحتية؟	تخصيص ميزانية موجهة لتحسين البنية التحتية الأساسية	37	%74
	إشراك السكان في التبليغ عن المشاكل اليومية للمصالح المعنية	33	%66
	مراجعة شاملة لشبكة الكهرباء في حي ديكا	40	%80
	أخرى	16	%32
المجموع		136	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

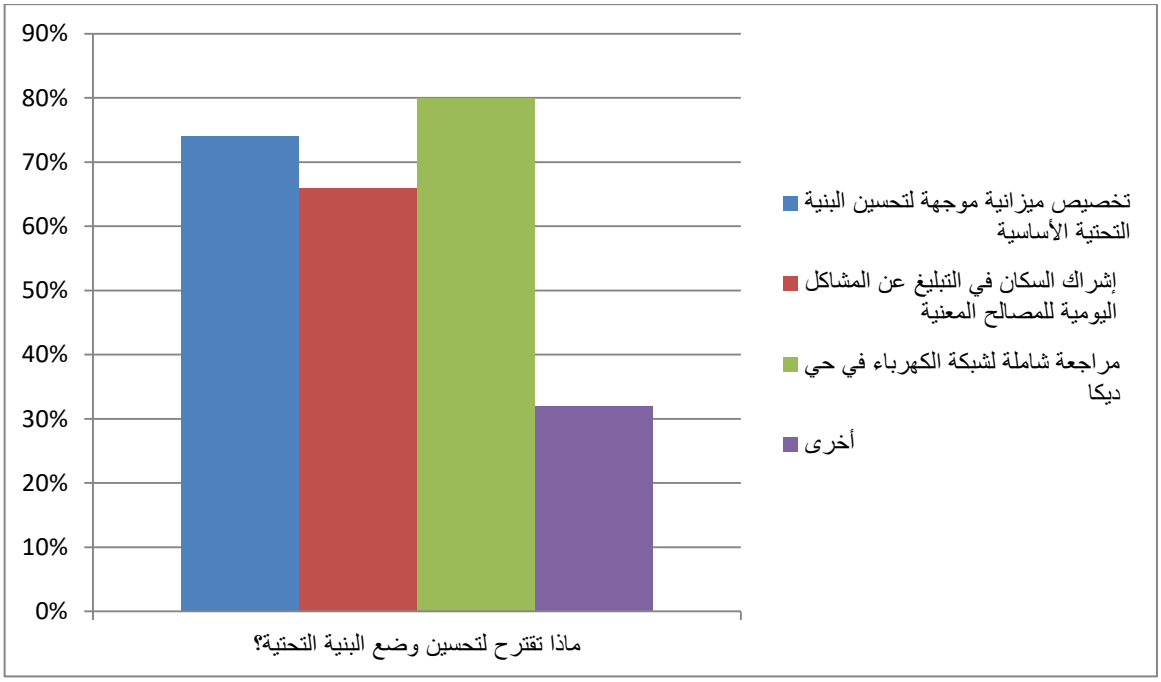

الشكل رقم (14): مدرج تكراري يوضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 07

أظهرت نتائج الاستبيان أن هناك إجماعًا شعبيًا واسعًا على ضرورة التدخل العاجل لتحسين ظروف البنية التحتية في الحي، وذلك عبر مسارات متعددة:

- **مراجعة شاملة لشبكة الكهرباء80%**

تمثل هذه النسبة الأعلى في التفضيلات، ما يعكس حجم المعاناة اليومية مع الانقطاعات المتكررة

وضعف التغطية الكهربائية، خصوصًا في أوقات الذروة أو في فترات الشتاء والصيف. يشير ذلك إلى ضرورة القيام بمسح ميداني شامل، متبوع بأشغال إعادة تأهيل وتوسعة للشبكة، مع تحسين محولات الطاقة.

- **تخصيص ميزانية موجهة لتحسين البنية التحتية الأساسية 74%**

يؤكد المستجوبون أن الحل يبدأ من توفر إرادة سياسية وتمويل فعلي، إذ إن النقص في الموارد المالية وغياب التخطيط طويل المدى يُعدّان من أبرز معيقات تحسين الوضع القائم. يتطلب الأمر إدراج الحي ضمن برامج التنمية المحلية أو المخططات البلدية ذات الأولوية.

- **إشراك السكان في التبليغ عن المشاكل اليومية 66%**

هذه النسبة تعبّر عن وعي مجتمعي متزايد بأهمية التعاون بين المواطن والإدارة، ويقترح المستجوبون آليات مثل التطبيقات الذكية أو خطوط ساخنة لتقديم الشكاوى أو التبليغ عن أعطاب في الوقت الفعلي، مما يسهم في تسريع الاستجابة وتحديد الأولويات.

- **مقترحات أخرى 32%**

تضمنت بعض المقترحات التي عبّر عنها المستجوبون في خانة "أخرى:"

  - ضرورة تفعيل الرقابة على المقاولات المنجزة للمشاريع؛
  - إعادة تهيئة الطرقات الداخلية والفرعية؛
  - ترقية الحي إلى منطقة ذات أولوية في برامج الإسكان؛

تعكس هذه النتائج وجود رؤية مجتمعية واضحة المعالم حول سبل تحسين البنية التحتية، تتراوح بين الحلول التقنية والمالية والمؤسساتية. وعليه، فإن نجاح أي سياسة للتهيئة العمرانية في حي ديكا يجب أن تبني على مقاربة تشاركية، تدعمها إرادة إدارية وتمويل فعّال، وتُراعي حاجيات السكان وظروفهم الواقعية.

2.1. المحور الثاني: الإزدحام المروري

يبرز هذا المحور مدى تأثير الازدحام المروري على راحة السكان، وكيف يرون أنه من العوامل المؤثرة في التهيئة الحضرية، تكون هذا المحور على 06 فقرات، 05 أسئلة منه مغلقة، بينما الفقرة الأخيرة مفتوحة.

الجدول (12): أجابات العينة للفقرة (08)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
8. هل تعاني منطقتك من إزدحام مروري دائم؟	نعم	50	100%
	لا	00	00%
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

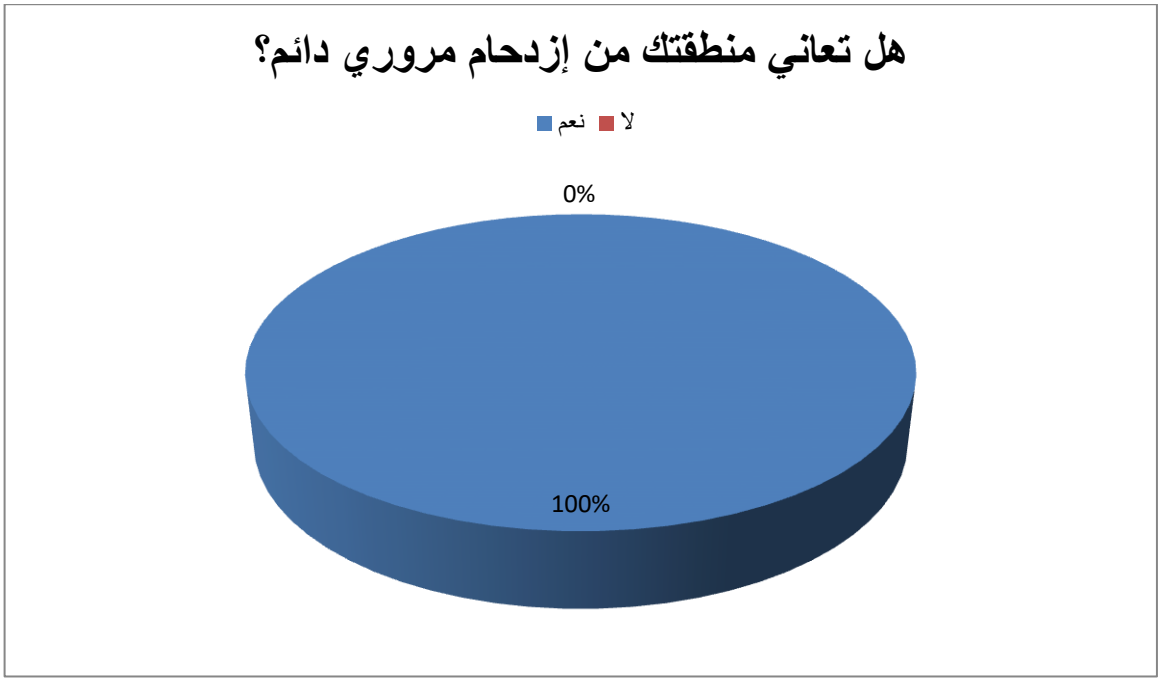

الشكل رقم (15): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 08

جاءت الإجابات على هذا السؤال إجماعية بنسبة 100%، حيث أكد جميع المستجوبين (50 فردًا) أن منطقتهم تعاني من ازدحام مروري دائم، وهو مؤشر قوي على أن هذه المشكلة تعدّ أحد أبرز الإشكالات الحضرية التي تؤثر بشكل مباشر على نوعية الحياة في الحي.

دلالات النتيجة:

- **ضعف التنظيم الحضري**

الازدحام المروري غالبًا ما يعكس سوء تخطيط شبكات الطرق، أو غياب ممرات بديلة، أو وجود تصميم عمراني لا يتماشى مع عدد السكان والمركبات في المنطقة.

- **نقص المساحات المخصصة للمرور أو الركن**

قد تكون هناك ندرة في مواقف السيارات أو ضيق الطرقات، مما يؤدي إلى تكدس العربات في أوقات الذروة، خاصةً أمام المرافق الحيوية الأسواق، المدارس، الإدارة.

- **انعدام أو ضعف الإشارات والتنظيم المروري**

غياب إشارات ضوئية أو لوحات إرشادية يمكن أن يتسبب في فوضى مرورية، ويزيد من معدلات الحوادث، ناهيك عن التأخر في وصول الخدمات إسعاف، أمن، نقل مدرسي.

- **غياب الرقابة وتنظيم حركة النقل**

قد يرجع السبب إلى ضعف تدخل مصالح الأمن أو الشرطة المرورية، ما يترك المجال لتصرفات فوضوية من بعض السائقين، كالتوقف في أماكن ممنوعة أو القيادة العشوائية.

الفقرة التاسعة:

الجدول (13): أجابات العينة للفقرة (09)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
9. هل تلاحظ زيادة في التلوث نتيجة وجود الكثير من المركبات في حيك؟	نعم	38	%76
	لا	12	%24
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

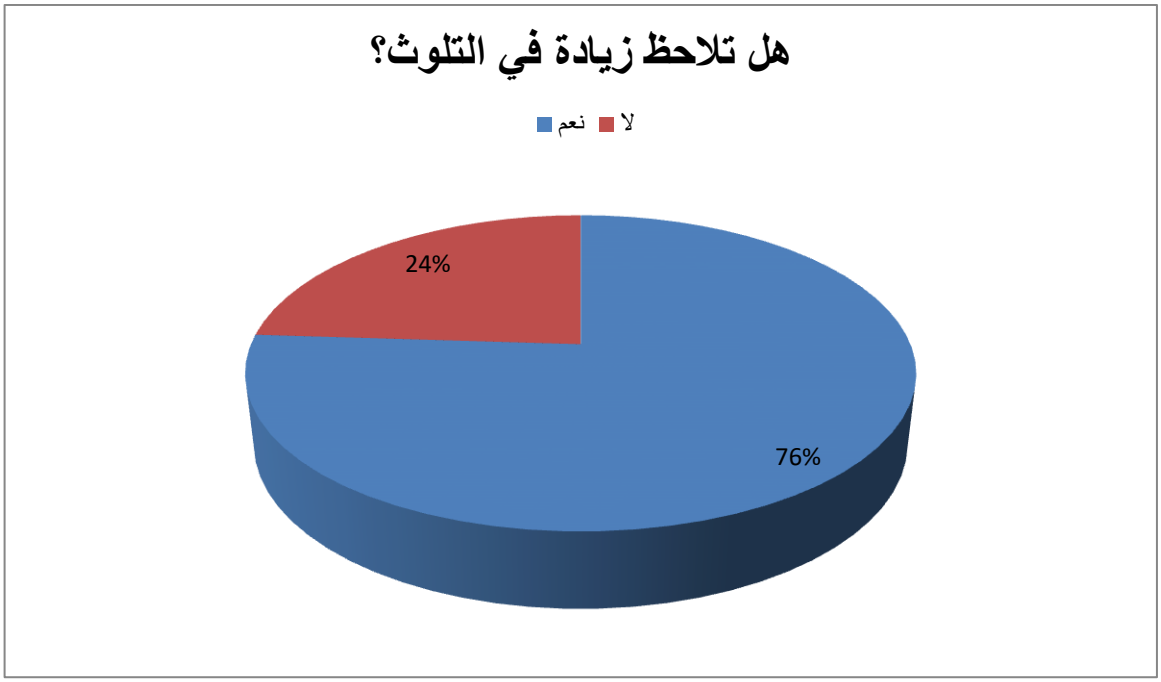

الشكل رقم (16): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 09

تشير نتائج هذا السؤال إلى أن نسبة معتبرة من السكان 76%تلاحظ وجود تزايد في التلوث البيئي ناتج عن العدد الكبير من المركبات المنتشرة في حيهم، وهو ما يدل على وعي نسبي بآثار الازدحام المروري على البيئة.

تفسير هذه النتيجة:

- **الربط بين التلوث والازدحام**
  - سكان حي ديكا أصبحوا يدركون العلاقة المباشرة بين كثافة حركة المرور والتلوث الهوائي، خاصة في الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية والمداخل الضيقة.
- **انعكاسات التلوث الظاهرة**
  - قد يكون التلوث محسوسًا من خلال الروائح، الدخان، الغبار، تغير لون المباني، أو حتى أعراض صحية كالحساسية والربو، مما دفع بالسكان إلى التعبير عن ملاحظاتهم.
- **نقص المساحات الخضراء**
  - ضعف التهيئة الحضرية وغياب المساحات الخضراء قد يزيد من الإحساس بالتلوث حيث تفتقر المنطقة لآليات "امتصاص" طبيعية للانبعاثات.
- **التحولات العمرانية العشوائية**
  - ظهور منشآت سكنية أو تجارية غير مهيأة لاستقبال أعداد كبيرة من السيارات يؤدي إلى اكتظاظ مروري دائم وتراكم للملوثات في الهواء.

الفقرة العاشرة:

الجدول (14): أجابات العينة للفقرة (10)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
10. هل يؤثر الإزدحام على تنقلك اليومي أو وصولك للعمل أو المدرسة؟	نعم	40	%80
	لا	10	%20
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

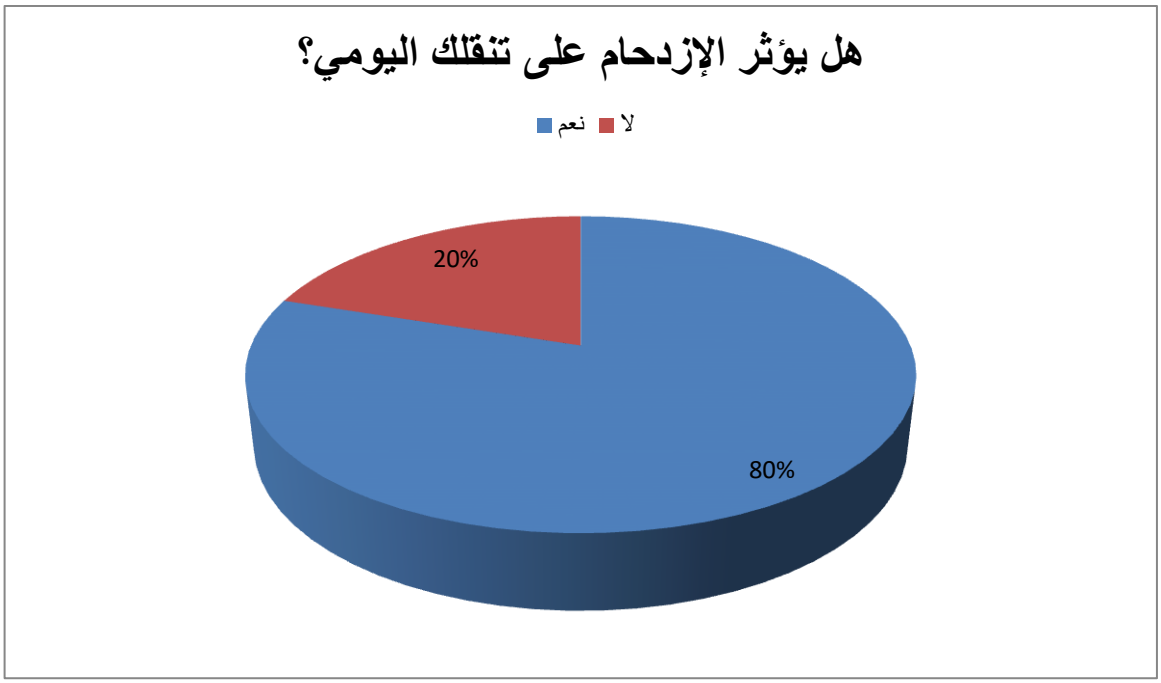

الشكل رقم (17): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 10

تشير المعطيات إلى أن نسبة كبيرة من السكان 80% صرّحت بأن الازدحام المروري يؤثر سلبًا على تنقلاتهم اليومية، سواء للعمل، المدرسة، أو غيرها من الأنشطة، في حين أن 20% فقط لا يشعرون بتأثير واضح.

تفسير هذه النتيجة:

- **ضعف البنية التحتية المرورية**
  - النسبة المرتفعة من المتأثرين تعكس سوء تنظيم حركة المرور وضيق الطرقات في حي ديكا، مع غياب إشارات مرورية فعالة ومخارج منظمة.
- **التأثير على نوعية الحياة**
  - التأخير اليومي في التنقل يؤثر سلبًا على التحصيل الدراسي والانضباط الوظيفي، ويزيد من الضغط النفسي والتوتر اليومي.
- **غياب بدائل نقل فعّالة**
  - عدم وجود نقل عمومي منتظم وحديث أو ممرات خاصة بالدراجات والمشاة يزيد من الاعتماد على السيارات، وبالتالي يؤدي إلى ازدحام مزمن.
- **تمركز الخدمات في نقاط محدودة**
  - قد يعود هذا التأثير أيضًا إلى تمركز المدارس والإدارات والخدمات الحيوية في مناطق معينة، ما يخلق نقاط ازدحام يومي معروفة لا مفر منها.

الفقرة الحادية عشر:

الجدول (15): أجابات العينة للفقرة (11)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
11. هل تتوفر مرافق عمومية بحيك؟	نعم	20	%40
	لا	30	%60
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

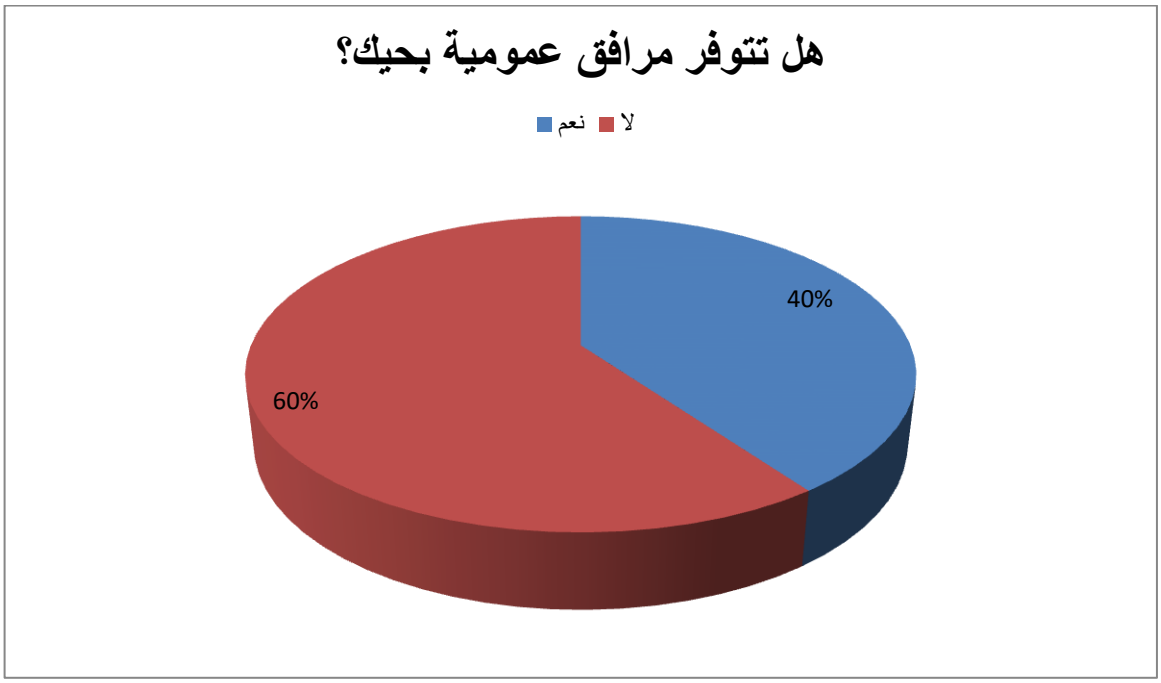

الشكل رقم (18): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 11

تشير المعطيات إلى أن أغلبية المشاركين 60% أكدوا غياب المرافق العمومية في حيّهم، بينما يرى 40% فقط وجود بعض المرافق.

تفسير هذه النتيجة:

- **غياب التوازن في توزيع الخدمات**
  - النتيجة تكشف عن فجوة تنموية واضحة داخل الحي، حيث لا يتم توزيع المرافق العمومية (مثل المراكز الصحية، المرافق الرياضية، المكتبات، الحدائق، المراكز الاجتماعية...) بشكل عادل ومنظم.
- **انعكاسات سلبية على الحياة اليومية**
  - **نقص هذه المرافق يؤدي إلى:**
    - ✓ صعوبات في الحصول على خدمات أساسية؛

- ✓ ارتفاع في التكاليف والوقت بسبب الحاجة للتنقل إلى أحياء أخرى؛
- ✓ تدهور جودة الحياة وغياب الإحساس بالراحة والانتماء.

- **المرافق المتوفرة غير كافية أو غير مهيأة**
  - حتى بالنسبة لـ40% الذين أجابوا بـ"نعم"، قد تكون المرافق المتوفرة بجودة ضعيفة، أو غير قادرة على تلبية احتياجات السكان المتزايدة.
- **مؤشر لغياب سياسة واضحة للتهيئة**
  - هذه النتائج تعكس غياب تخطيط عمراني شامل يأخذ بعين الاعتبار النمو الديمغرافي واحتياجات السكان، ما يؤكد اختلالات في سياسات التهيئة الحضرية المحلية.

تشير هذه النتائج إلى وجود ضعف واضح في البنية التحتية الاجتماعية والخدماتية بحي ديكا، مما يمثل أحد أبرز ملامح سوء التهيئة الحضرية، ويُعد عاملاً مساهماً في التهميش الاجتماعي والتنموي للسكان.

الفقرة الثانية عشر:

الجدول (16): أجابات العينة للفقرة (12)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
12. هل تلاحظ وجود فروقات في مستوى الخدمات بين الأحياء	نعم	41	%82
	لا	09	%18
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

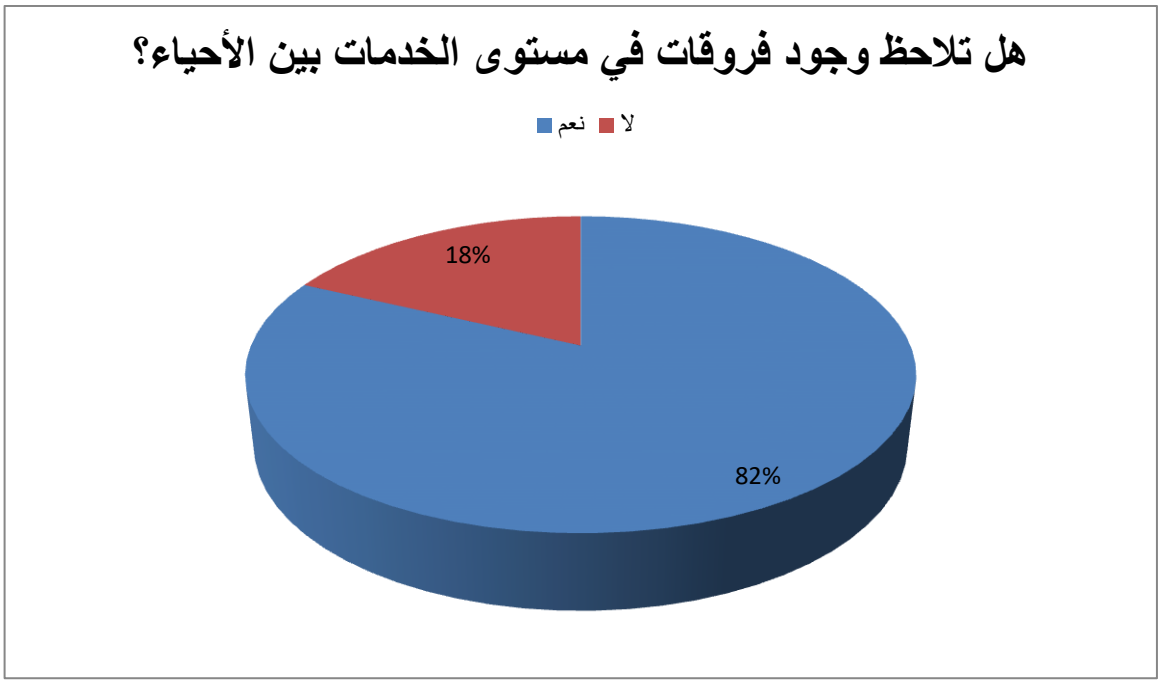

الشكل رقم (19): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 12

يتّضح من خلال النتائج أن نسبة كبيرة جداً من المبحوثين 82% ترى أن هناك فروقات واضحة في مستوى الخدمات بين الأحياء، بينما يرى 18% فقط أن الخدمات متكافئة أو لا توجد فروقات تُذكر.

دلالات هذه النتيجة:

- **مؤشر قوي على التفاوت المجالي**
  - النسبة المرتفعة تؤكد غياب العدالة المجالية في توزيع الخدمات والمرافق، وهو ما ينعكس على شعور السكان بالتهميش أو الإقصاء.
- **انعكاس مباشر على نوعية الحياة**
  - هذه الفروقات تؤدي إلى:
    - ✓ اختلاف جودة الحياة بين الأحياء؛
    - ✓ مظاهر الفقر الحضري في بعض الأحياء مثل حي ديكا؛
    - ✓ هجرة داخلية غير منظمة من أحياء متدهورة إلى أخرى أفضل حالًا.

- **ضعف فعالية سياسات التهيئة الحضرية:**

  - النتيجة تعكس غياب رؤية شاملة في تسيير المدينة وتوزيع استثمارات التهيئة، بحيث تُركّز الجهود على بعض الأحياء المركزية وتُهمل الأطراف.

- **إمكانية تشكل بؤرللإقصاء والتهميش:**

  - استمرار هذا التفاوت قد يؤدي إلى ظهور أحياء مهمشة تُعاني من العزلة والخدمات الرديئة، مما يعقّد المشهد الحضري ويُضعف الاستقرار الاجتماعي.

هذه النتيجة تُعدّ دليلاً صارخًا على وجود اختلالات في تسيير المدينة وتنظيمها عمرانيًا .كما تُبرز أحد أهم مظاهر مشكلات التهيئة الحضرية في مدينة خنشلة، والمتمثل في التفاوت في البنية التحتية والخدمات بين الأحياء، ما يستوجب تدخلًا عاجلًا لإرساء مبدأ العدالة المجالية.

الفقرة الثالثة عشر:

الجدول (17): أجابات العينة للفقرة (13)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
13. في رأيك، ماهي الخدمة الأكثر نقصا بحيك؟	الصحة	20	
	التعليم	18	
	النقل	10	
	أخرى	02	
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

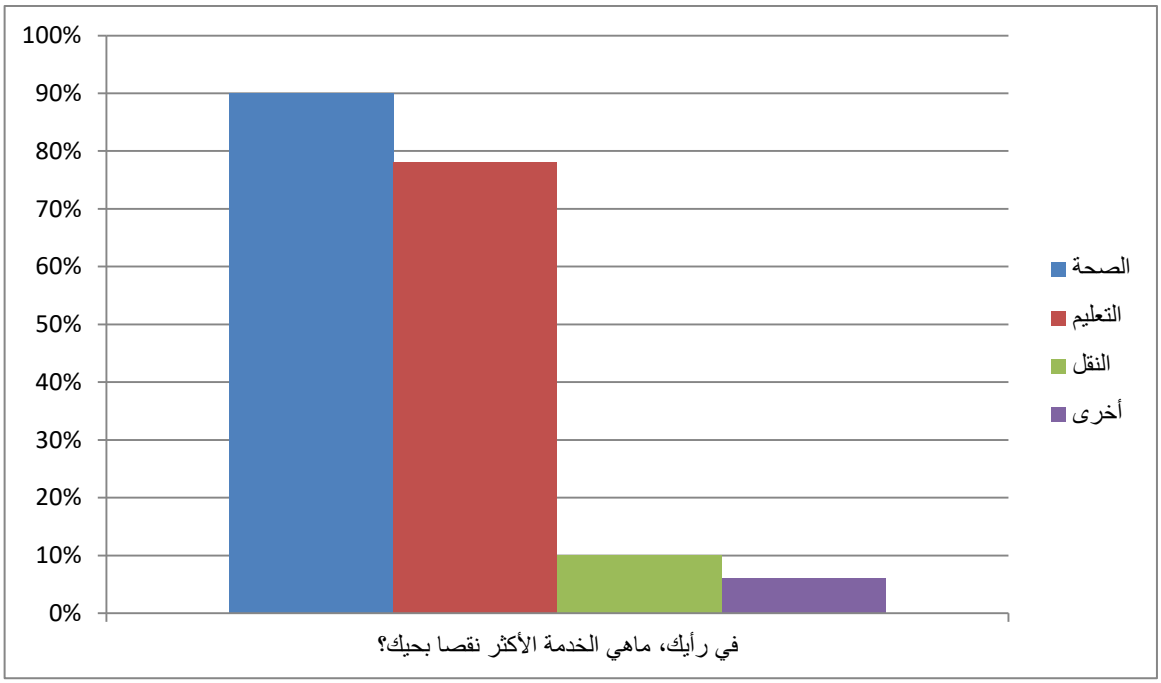

الشكل رقم (20): مدرج تكراري يوضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 13

- **الخدمات الصحية على رأس الأولويا:**
  - 90% من المبحوثين يرون أن قطاع الصحة هو الأكثر نقصًا في حي ديكا، ما يعكس حالة شبه غياب أو تدني كبير في مستوى الخدمات الصحية.
  - هذا يُشير إلى غياب:
    - ✓ قاعات علاج أو مستوصفات فعالة؛
    - ✓ تجهيزات طبية حديثة أو خدمات إسعاف قريبة؛
    - ✓ طواقم طبية كافية أطباء، ممرضين، إلخ.
- **التعليم يمثل هاجسًا ثانيًا**
  - 78%من المشاركين عبّروا عن ضعف الخدمات التعليمية في الحي.
  - قد يُشير ذلك إلى:
    - ✓ نقص المؤسسات التعليمية أو بعدها عن السكان؛

- ✓ اكتظاظ الأقسام؛
- ✓ تدني جودة التعليم أو غياب التأطير الجيد.

- **النقل والخدمات الأخرى تُعدّ ثانوية:**

- انخفاض النسبة في النقل (10%) يشير إلى أنه رغم بعض الصعوبات، فإن السكان يرون أن مشكل الصحة والتعليم أشد إلحاحًا.
- أما نسبة "أخرى" (6%) فقد تشمل مشاكل كغياب المرافق الثقافية أو الرياضية، أو انعدام النظافة، لكنها تبقى فرعية مقارنة بالخدمات الأساسية.

يُظهر التحليل الميداني أن حي ديكا يعاني من تداخل إشكالي بين مشكلات التهيئة العمرانية، ضعف الخدمات، والضغط المروري المتزايد، ما ينتج عنه بيئة حضرية متدهورة تُضعف من مقومات التنمية المحلية. وتؤكد هذه النتائج على ضرورة اعتماد مقاربة شاملة ومندمجة في التخطيط الحضري ترتكز على تشخيص واقعي لاحتياجات السكان وتوزيع عادل للموارد بين الأحياء، مع اعتماد سياسات تشاركية في إدارة الشأن المحلي لضمان نجاعة وفعالية التدخلات العمومية.

4.6. المحور الثالث: انعدام المساحات الخضراء والمرافق الثقافية الترفيهية

يتركز هذا المحور على عرض تفاصيل ووجود المساحات الخضراء ومدى تأثيرها على نفسية السكان، ولما تلعبه من دور كبير في الحفاظ على البيئة، يحتوي هذا المحور على 07 فقرات، 04 منها ذات أسئلة مغلقة و 03 مفتوحة.

الجدول (19): أجابات العينة للفقرة (14)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
14. هل توجد مساحات خضراء أو حدائق عامة قريبة منك؟	نعم	00	00%
	لا	50	100%
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

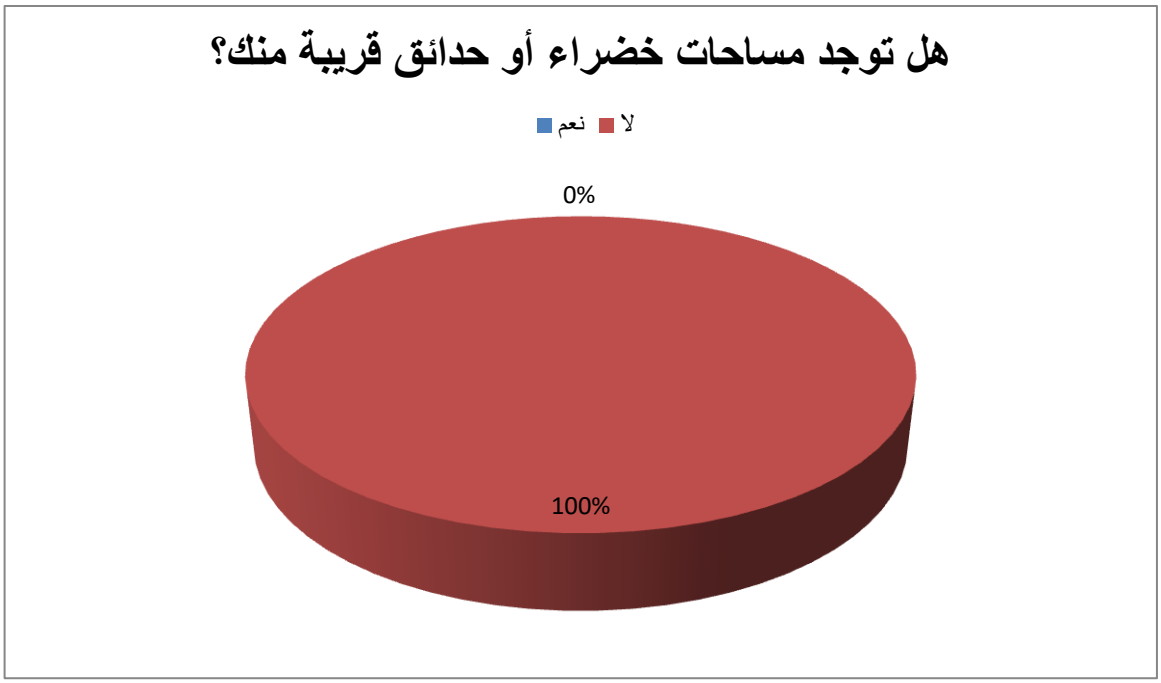

الشكل رقم (21): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 14

أظهرت هذه النتيجة إجماعًا مطلقًا بين المستجوبين على غياب المساحات الخضراء والحدائق العامة في محيط سكنهم بنسبة 100%، وهو مؤشر خطير على افتقار حي ديكا كليًا للبنية التحتية البيئية الحضرية.

هذا الانعدام الكلي للمساحات الخضراء يعكس:

- غياب التخطيط العمراني المستدام عند تصميم الأحياء السكنية؛
- إهمال البعد البيئي والصحي في سياسة التهيئة المحلية؛
- تفاقم الضغط الحضري والتلوث في الحي نتيجة انعدام مناطق التهوية والمجال الحيوي الطبيعي؛
- حرمان السكان من مساحات للراحة النفسية، الرياضة، والأنشطة الاجتماعية، خصوصًا للأطفال وكبار السن.

إن النسبة المطلقة (100%) لغياب المساحات الخضراء في حي ديكا تدق ناقوس الخطر وتدل على فشل واضح في مراعاة البعد البيئي في التنمية الحضرية، ما يستدعي تدخلًا عاجلًا من السلطات المعنية لإعادة إدماج هذه الفضاءات ضمن أولويات برامج التهيئة، لما لها من أهمية اجتماعية، صحية وبيئية لا يمكن الاستغناء عنها في أي نسيج حضري متوازن.

الفقرة الخامسة عشر:

الجدول (20): أجابات العينة للفقرة (15)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
15. هل توجد مرافق ترفيهية أو ثقافية في حيك؟	نعم	02	%04
	لا	48	%96
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

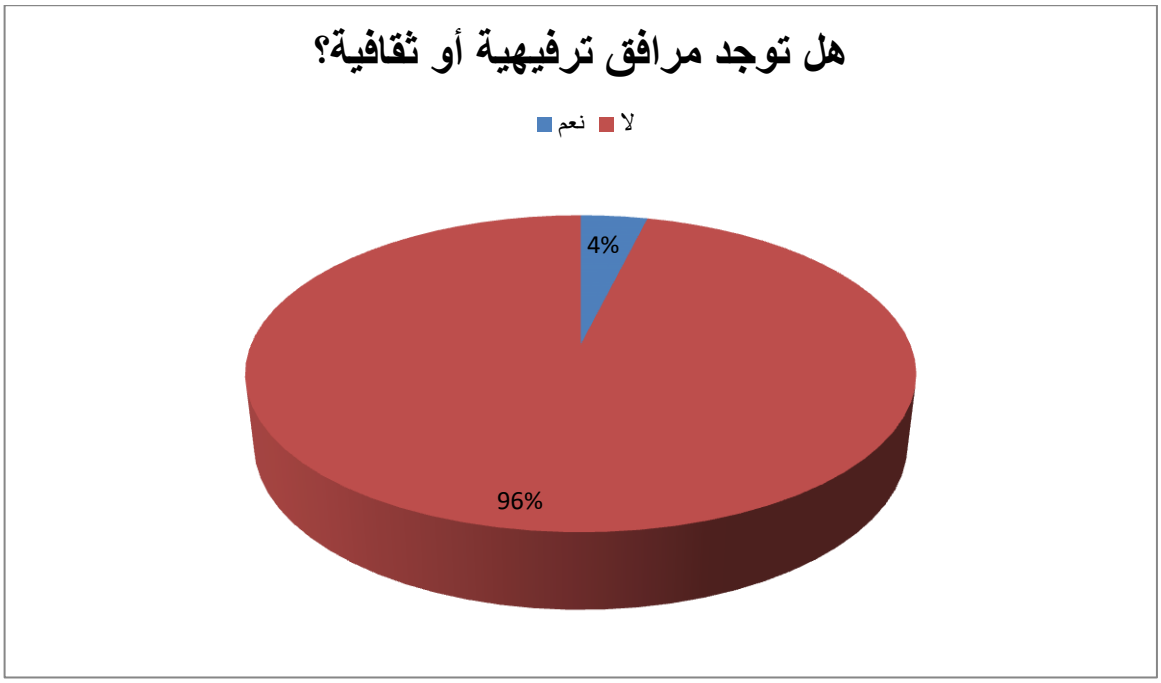

الشكل رقم (22): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 15

تُظهر هذه النتائج نقصًا حادًا يصل إلى 96 %في توفر المرافق الترفيهية والثقافية بحي ديكا، وهي نسبة مرتفعة جدًا تدل على تدهور بيئة العيش الحضرية من حيث الجانب الاجتماعي والثقافي.

رغم أن 4% فقط أشاروا إلى وجود بعض المرافق، فإن ذلك لا يعكس بالضرورة جودتها أو فعاليتها، وقد يكون مرتبطًا بوجود نوادٍ صغيرة، أو مرافق لا تلبي حاجيات السكان بشكل فعلي.

يمثل غياب شبه كلي للمرافق الثقافية والترفيهية في حي ديكامظهراً واضحاً من مظاهر الإقصاء الاجتماعي في التهيئة الحضرية، ويفضح غياب تخطيط شامل يراعي حاجيات السكان من الأنشطة الثقافية والترفيهية.

إن تهيئة الفضاءات الثقافية والرياضية والترفيهية لا تقل أهمية عن توفير البنى التحتية الأساسية، بل تُعتبر مكمّلة لها في تعزيز تماسك المجتمع، ومحاربة الفراغ الثقافي والاجتماعي.

الفقرة السادسة عشر:

الجدول (21): أجابات العينة للفقرة (16)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
16. هل توجد مساحات خضراء في حيك؟	نعم	00	%00
	لا	50	%100
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

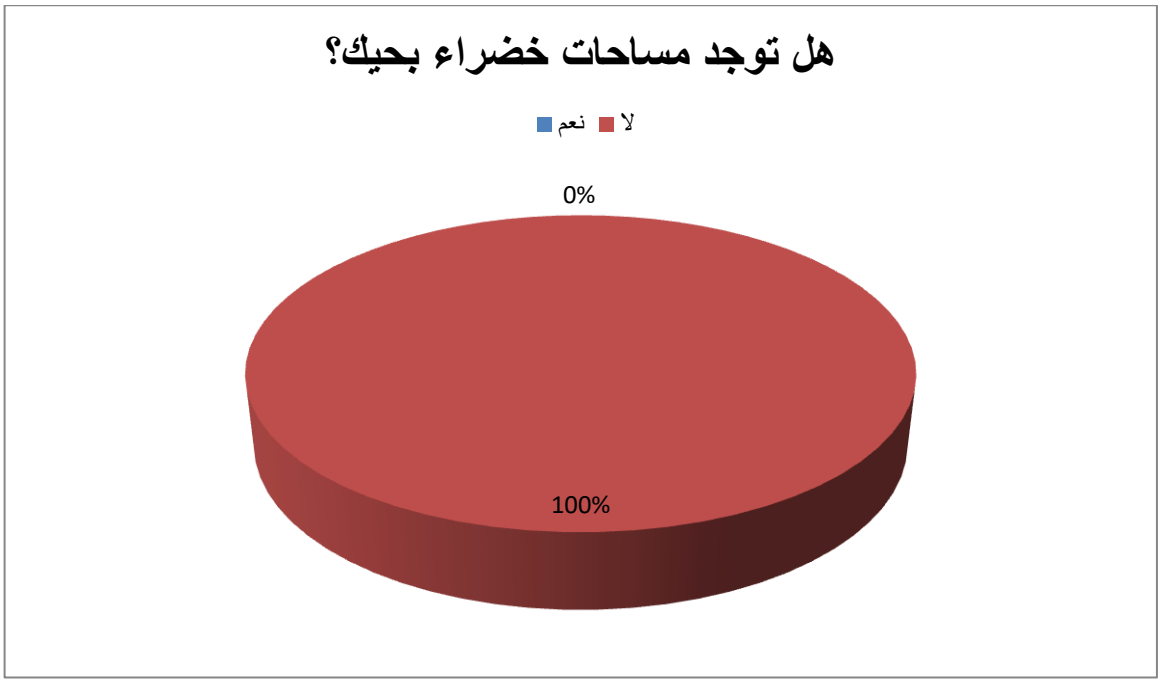

الشكل رقم (25): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 16

تشير هذه النتيجة الصادمة إلى انعدام تام للمساحات الخضراء داخل حي ديكا، حيث أجمع كل المشاركين في الاستبيان على عدم توفرها. هذه النتيجة تؤكد بوضوح مدى التدهور البيئي ونقص التهيئة الحضرية في هذا المجال.

الفقرة الثامنة عشر:

الجدول (22): أجابات العينة للفقرة (18)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
18. هل تقوم السلطات المحلية بتنظيفها بانتظام؟	نعم	05	%10
	لا	45	%90
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

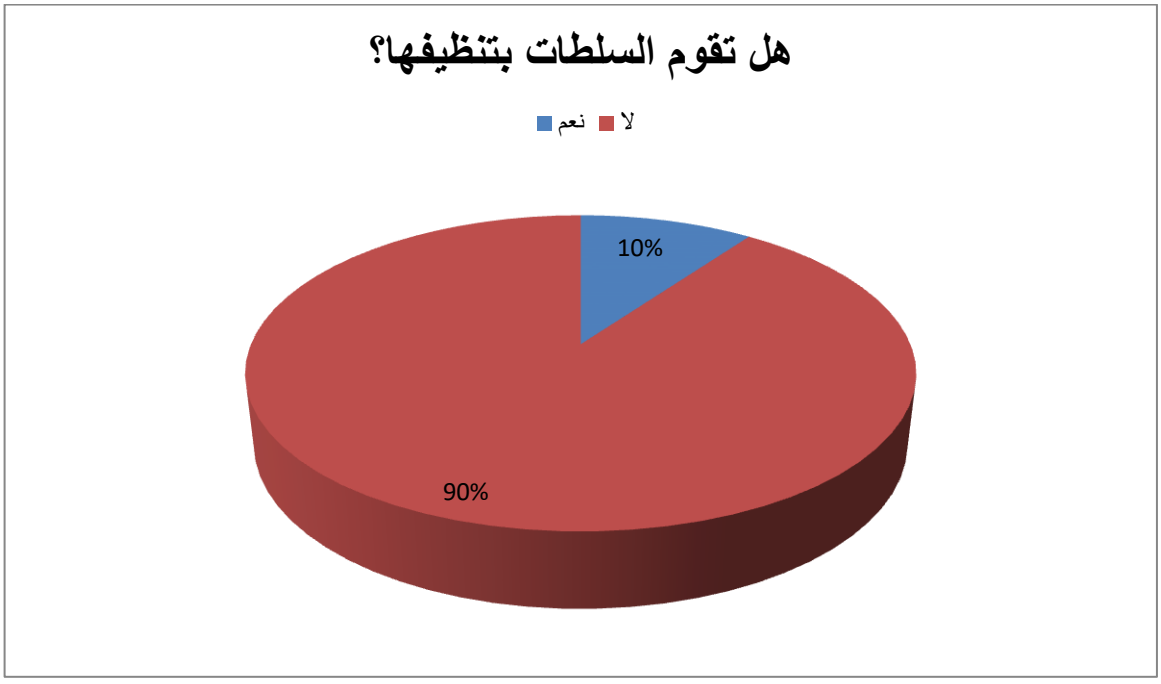

الشكل رقم (26): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 18

تشير نتائج هذا السؤال إلى غياب شبه تام للجهود البلدية في تنظيف الحي، حيث أن 90% من المستجوبين أكدوا أن السلطات المحلية لا تقوم بالتنظيف بانتظام. هذه النسبة تعكس ضعفًا واضحًا في الخدمات البلدية الأساسية وغيابًا للرقابة والمتابعة من الجهات المسؤولة.

نتائج هذا السؤال تضاف إلى سلسلة مؤشرات سلبية تؤكد وجود مشكلات هيكلية في التهيئة الحضرية لحي ديكا، لا سيما في ما يتعلق بالنظافة العامة، وهي خدمة حضرية أساسية يجب أن تكون منتظمة ومستمرة.

هذه الوضعية تتطلب:

- تحسين آليات الرقابة المحلية على النظافة؛
- توفير وسائل مادية وبشرية كافية لعمليات التنظيف؛
- تحسيس السكان وتفعيل أطر المشاركة المجتمعية للحفاظ على البيئة الحضرية.

الفقرة التاسعة عشر:

الجدول (23): أجابات العينة للفقرة (19)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
19. في اعتقادك ماهي أسباب ضعف تهيئة المساحات الخضراء	عدم اهتمام السلطة المحلية	22	%44
	نقص الميزانية المالية المخصصة	18	%36
	انعدام الوعي البيئي	10	%20
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

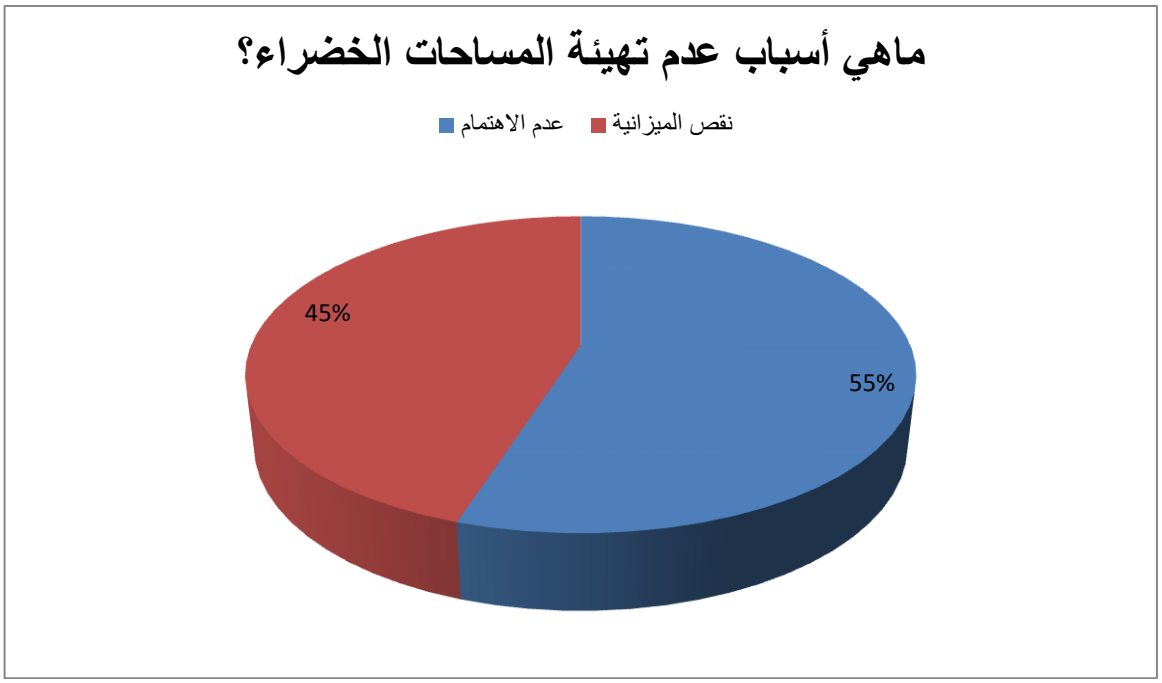

الشكل رقم (27): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 19

تشير هذه النتائج إلى أن المسؤولية الأساسية عن ضعف تهيئة المساحات الخضراء، حسب رأي السكان تعود إلى الجهات الرسمية، حيث صرّح 44% من المبحوثين أن السبب هو "عدم اهتمام السلطة المحلية" ما يعكس فقدان الثقة في الأداء البلدي المحلي.

في المرتبة الثانية، اعتبر 36% أن السبب هو "نقص الميزانية"، وهو ما يشير إلى خلل في التخطيط المالي أو سوء توجيه الأولويات من طرف الجهات المختصة.

أما نسبة 20% فقد أرجعت السبب إلى "انعدام الوعي البيئي"، وهو ما يُظهر أيضًا جانبًا ثقافيًا واجتماعيًا يتطلب المعالجة من خلال التوعية والتحسيس.

من خلال نتائج هذا السؤال يمكن استخلاص أن مشكلة المساحات الخضراء في حي ديكا ليست ناتجة فقط عن عوامل مادية، بل أيضًا عن غياب الإرادة السياسية والإدارية من طرف السلطة المحلية بالإضافة إلى ضعف الثقافة البيئية لدى فئة من السكان.

هذه النتائج تدعم ما تم تسجيله في باقي محاور الدراسة، حيث يتضح أن التدهور في التهيئة العمرانية لا يقتصر على مشكلات تقنية، بل هو نتاج لتداخل عوامل إدارية، مالية وسوسيولوجية.

الفقرة العشرين:

الجدول (24): أجابات العينة للفقرة (20)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
20. ماذا تقترح لتحسين وضعية المساحات الخضراء؟	اهتمام السلطات المحلية	30	%60
	التنظيف المستمر	15	%30
	التشجير	05	%10
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

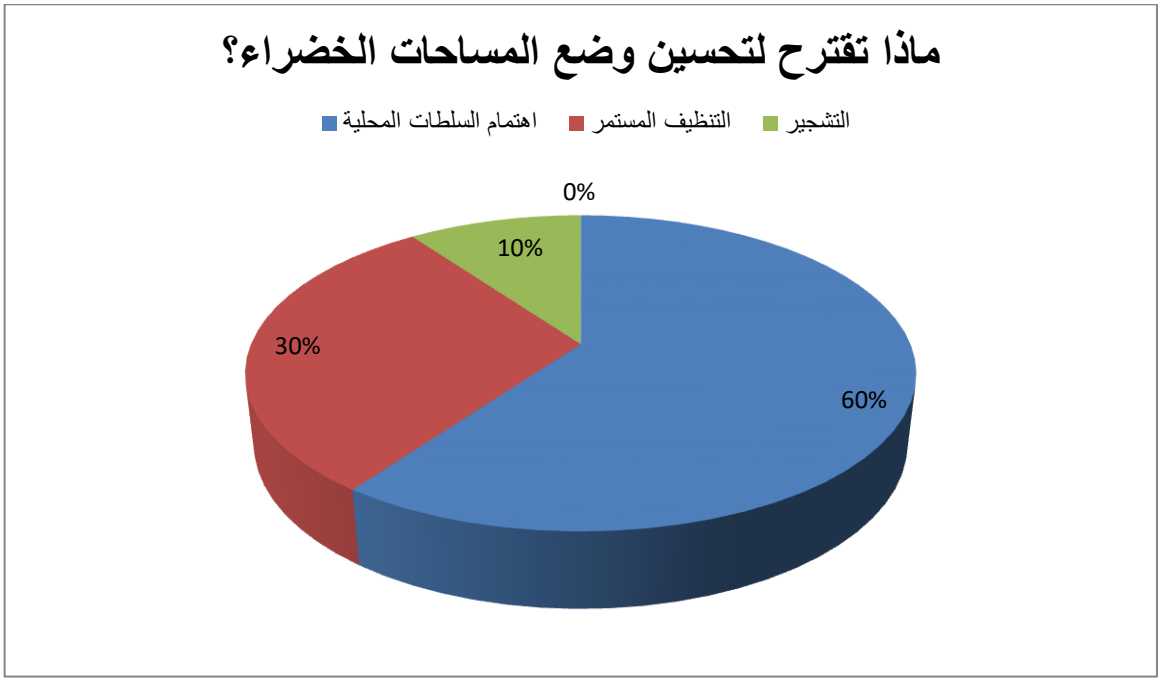

الشكل رقم (28): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 20

يتضح من خلال النتائج أن غالبية المستجوبين (60%) يعتقدون أن اهتمام السلطات المحلية هو العامل الرئيسي لتحسين وضعية المساحات الخضراء. هذا يشير إلى وجود وعي شعبي بأن التهيئة تحتاج إلى تدخل مباشر من الجهات الرسمية، سواء على مستوى التخطيط أو التنفيذ.

كما يرى 30%أن التنظيف المستمر لتلك المساحات يمثل خطوة مهمة نحو تحسين جودتها والمحافظة عليها، وهو ما يسلّط الضوء على البعد البيئي والصحي في تقييم المواطنين لوضعية الحي.

أما فئة قليلة نسبيًا (10%) فقد ركزت على عملية التشجير، وهو اقتراح ميداني مهم، إلا أن ترتيبه المتأخر ربما يدل على أن السكان يربطون تحسين الوضعية أكثر بالإرادة السياسية والتسيير المحلي أكثر من كونه مسألة فنية أو جمالية فقط.

تعكس هذه النتائج تصوّر السكان بأن حل مشكلة انعدام المساحات الخضراء لا يتطلب فقط تدخلات مادية، بل يحتاج إلى التزام فعلي من قبل الجهات المسؤولة، خاصة البلدية، عبر تخصيص ميزانيات، وضع برامج صيانة، ومتابعة مستمرة.
ويمكن القول إن هذا التصوّر يتماشى مع نتائج السؤال السابق (19)، مما يعزز من الحاجة إلى حوكمة حضرية فعّالة تقوم على التفاعل بين الدولة والمواطنين.

يعكس هذا المحور واقعًا صعبًا تعيشه الأحياء الحضرية في مدينة خنشلة، وبخاصة حي ديكا، من حيث الإقصاء البيئي والثقافي والترفيهي .وتتطلب معالجة هذا الواقع:

- تبني سياسات حضرية تراعي العدالة المجالية في توزيع الفضاءات العامة؛
- تعزيز المشاركة المجتمعية في صيانة واستغلال هذه الفضاءات؛
- ربط التهيئة الحضرية بمنظور تنموي شامل، لا يقتصر على البناء فحسب، بل يشمل الحياة الثقافية والبيئية للسكان.

5.1. المحور الرابع: انتشار النفايات

انتشار النفايات ظاهرة بيئية تعد من الأكثر أسبابا في انتشار التلوث، هذا المحور يكشف نظرة سكان حي ديكا حول مظاهر النفايات في الحي، تكون هذا المحور من 05 أسئلة، 04 منها مغلقة وواحد مفتوح.

الفقرة الواحدة والعشرين:

الجدول (25): أجابات العينة للفقرة (21)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
21. هل تعاني منطقتك من انتشار النفايات؟	نعم	42	84%
	لا	08	16%
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

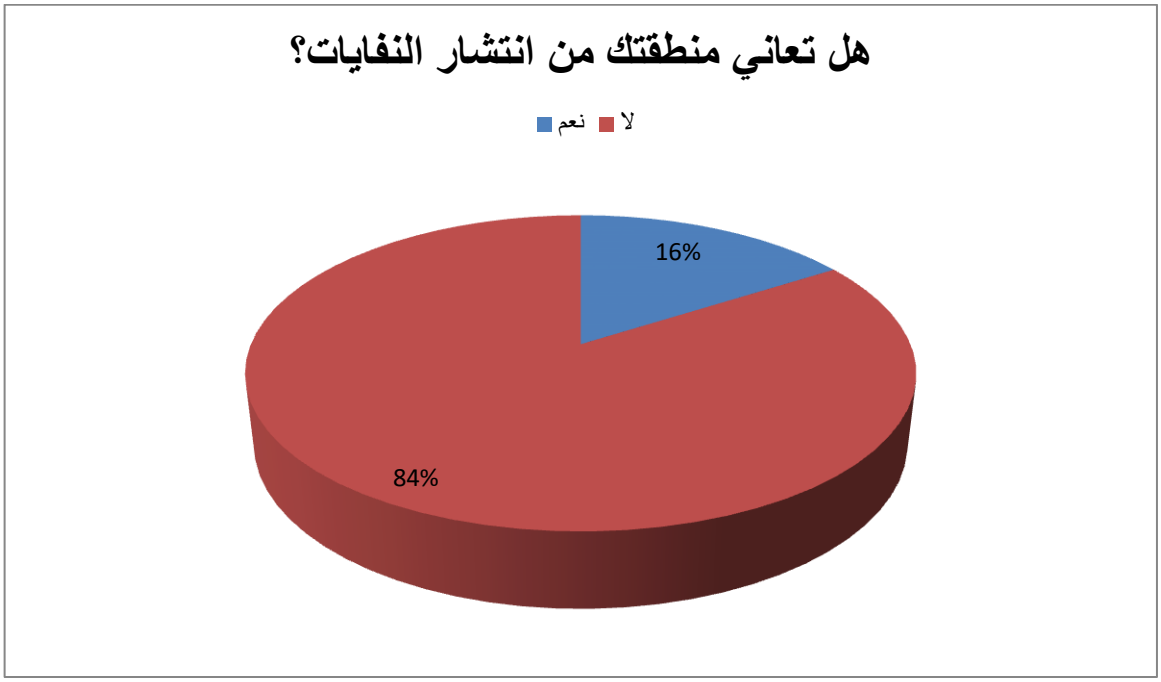

الشكل رقم (28): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 21

تشير النتائج إلى أن 84% من المشاركين يرون أن منطقتهم تعاني من انتشار النفايات، مقابل 16% فقط أجابوا لا. هذه النتيجة تعكس إلى حد كبير تدهورا في إدارة النفايات الحضرية في المنطقة محل الدراسة، أو على الأقل وجودقلة رضى نسبي من قبل السكان عن الوضع البيئي العام.

يعكس هذا وجد خلل في النسيج الحضري والذي لا يزال يعاني من اختلالات في التهيئة البيئية، وهو ما يمكن تفسيره بغياب العدالة المجالية أو تباين مستوى الخدمات بين الأحياء.

الفقرة الثانية والعشرين:

الجدول (26): أجابات العينة للفقرة (22)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
22. هل توجد حاويات نفايات كافية بحيك؟	نعم	13	%26
	لا	37	%74
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

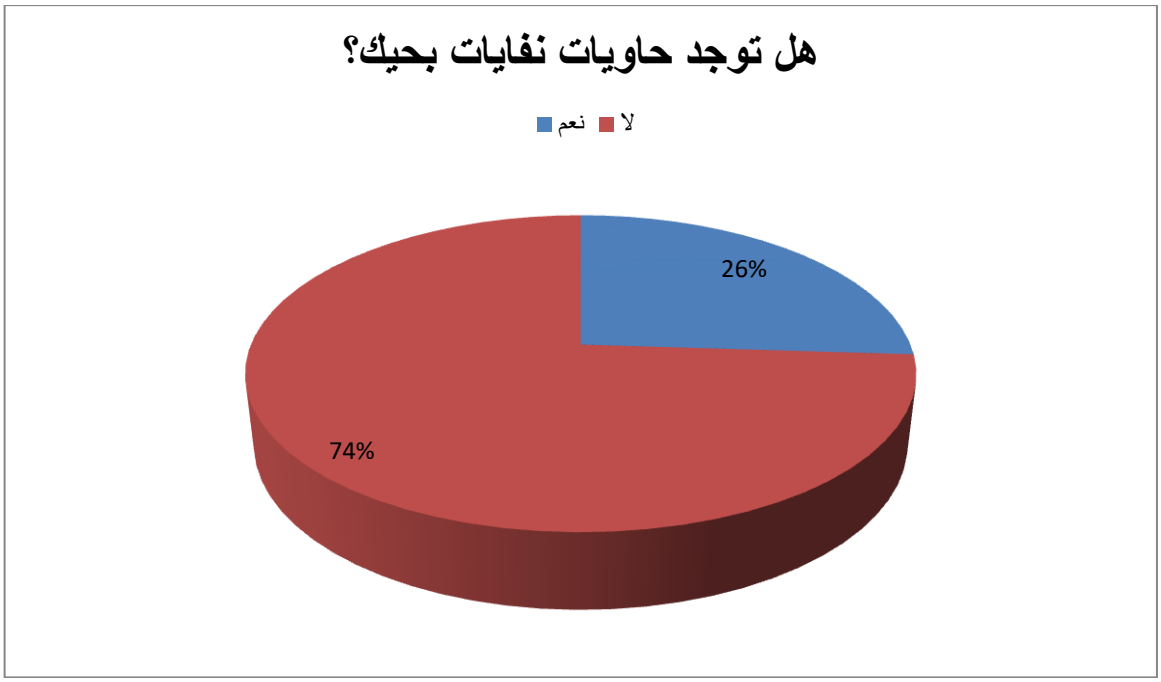

الشكل رقم (25): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 22

تشير النتائج إلى أن 74% من المشاركين صرحوا بعدم توفر حاويات نفايات كافية في أحيائهم، مقابل 26% فقط يرون العكس. هذه النسبة المرتفعة تدل على قصور واضح في التهيئة البيئية، خصوصًا في جانب توفير البنية التحتية الأساسية لإدارة النفايات.

هذا النقص قد يؤدي إلى انتشار النقاط السوداء النقاط غير الرسمية لتجميع النفايات، ما ينعكس سلبًا على المنظر الحضري، الصحة العامة، ونوعية الحياة داخل المجال الحضري.

توضح نتائج هذا السؤال أن التهيئة البيئية في المنطقة المدروسة تعاني من نقص في البنية التحتية الأساسية، مما يعكس اختلالًا في العدالة المجالية، ويضعف من فعالية السياسات الحضرية. ومن ثَم فإن

تطبيق مقاربات شمولية ومستندة إلى معايير واقعية لتوزيع الخدمات مثل الكثافة السكانية، البعد الاجتماعي، الحاجة الفعلية يعد أمرًا ضروريًا لضمان تحسين جودة الحياة داخل الأحياء.

الفقرة الثالثة والعشرين:

الجدول (27): أجابات العينة للفقرة (23)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
23. هل تلاحظ مظاهر التلوث؟	نعم	35	%70
	لا	15	%30
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

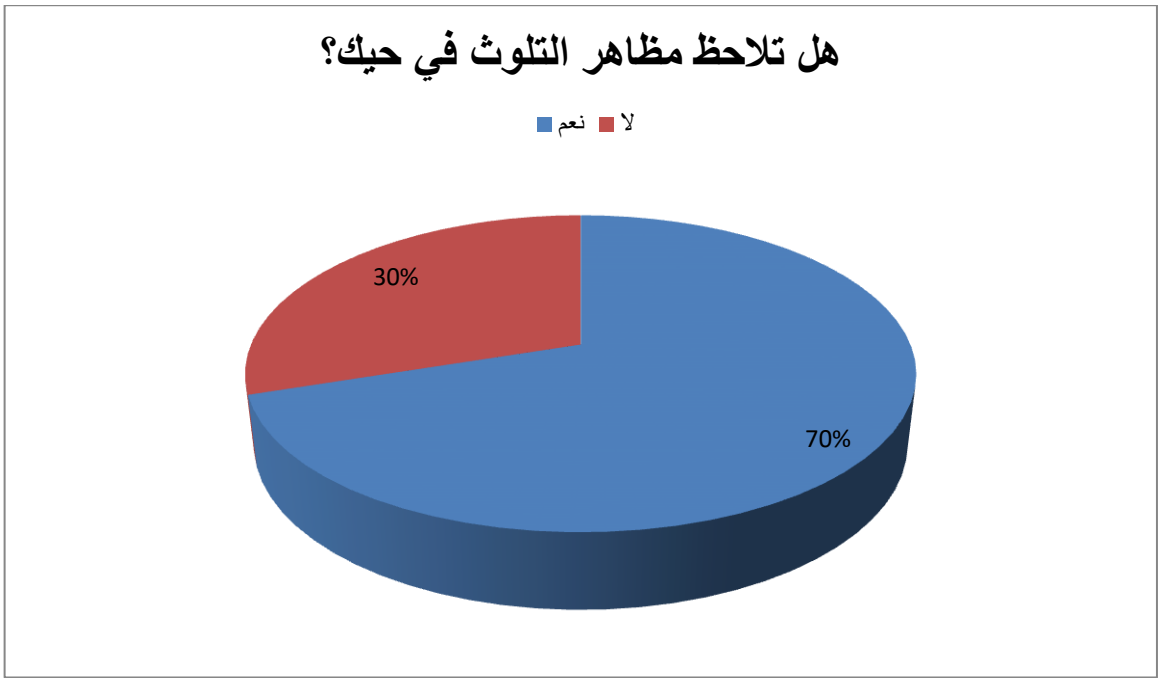

الشكل رقم (26): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 23

أفاد 70% من المستجوبين بأنهم يلاحظون مظاهر التلوث في أحيائهم، مقابل 30% فقط لا يلاحظونها.

تعكس هذه النتيجة واقعًا بيئيًا مقلقًا داخل المجال الحضري المدروس، حيث يمثل التلوث أحد أبرز المشكلات المرتبطة بسوء التهيئة العمرانية، لا سيما في المجالات المرتبطة بإدارة النفايات، الصرف الصحي والمناطق الصناعية المجاورة للمناطق السكنية.

ارتفاع نسبة التلوث يُعتبر مؤشراً خطيراً على اختلال العلاقة بين الإنسان وفضائه الحضري، كما يُبرز فشلًا في آليات التخطيط الحضري المستدام.

تكشف هذه النتائج عن إشكالية بيئية عميقة داخل الحيز الحضري المدروس، يمكن تفسيرها بمجموعة من العوامل المتداخلة التي توضحها النظريات الحضرية، من بينه: غياب العدالة في توزيع الخدمات ضعف التخطيط البيئي، والضغط المتزايد على البنية التحتية.

إن استمرار هذه الوضعية قد يؤدي إلى تدهور المشهد الحضري، وتهديد التنمية المستدامة، وزيادة مظاهر الهشاشة الاجتماعية، ما يستدعي تدخلاً استعجاليًا في إطار تهيئة عمرانية أكثر توازنًا وعدالة.

الفقرة الرابعة والعشرين:

الجدول (28): أجابات العينة للفقرة (24)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
24. كيف تقيم ادارة النفايات بحيك؟	ضعيفة	33	%66
	متوسطة	12	%24
	جيدة	05	%10
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

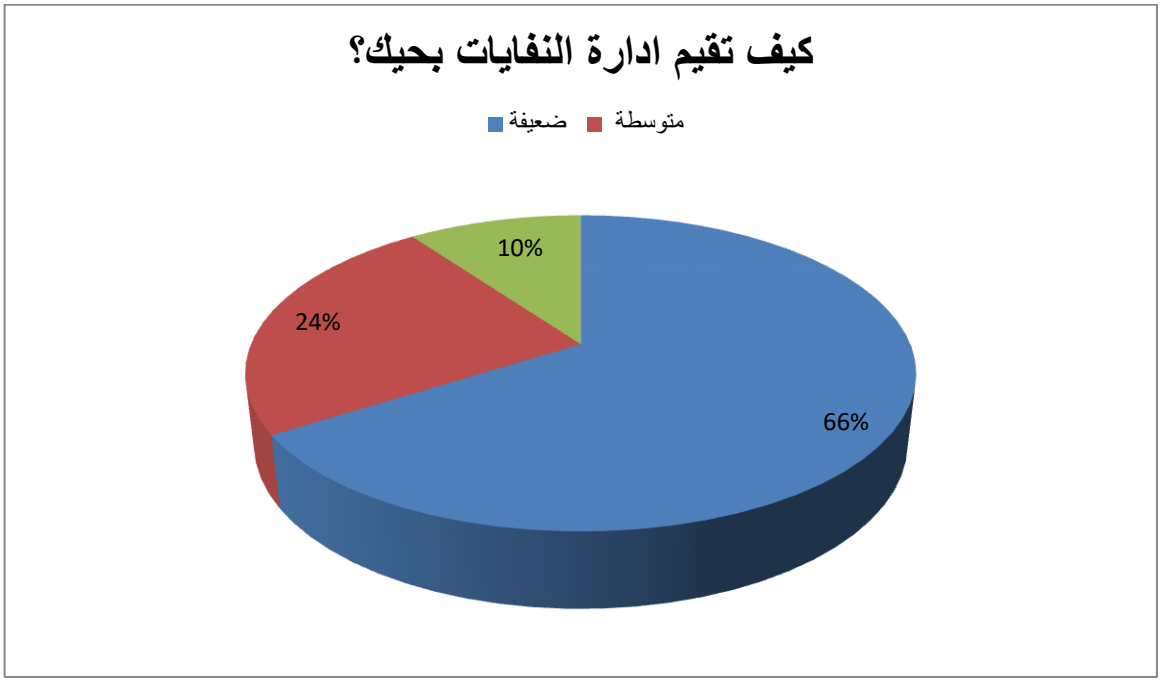

الشكل رقم (27): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 24

تشير النتائج إلى أن غالبية السكان المستجوبين (66%) يعتبرون إدارة النفايات في حيّهم ضعيفة، بينما يرى 24% أنها متوسطة، وفقط 10% يرونها جيدة.

هذا التقييم يعكس فشلًا واضحًا في السياسات المحلية الخاصة بالنظافة العمومية وتدبير النفايات، وهو مؤشر على خلل في التهيئة العمرانية، خصوصًا في ما يتعلق بالبنية التحتية، والخدمات الأساسية والتدبير البلدي اليومي.

تعكس هذه النتيجة وجود قصور كبير في الأداء الإداري والخدماتي المتعلق بإدارة النفايات داخل الأحياء الحضرية المدروسة. هذا القصور لا يمكن فصله عن إشكالية التهيئة الحضرية غير المتوازنة، والتي تؤدي إلى ضعف العدالة المجالية، وغياب الاستدامة البيئية، وانعدام المساواة في جودة العيش بين الأحياء.

تُبرز النظريات الحضرية أن غياب النظرة التشاركية في التهيئة، والتوزيع غير العادل للبنية التحتية والانحياز نحو الأحياء المركزية هي بعض أسباب هذا الخلل، مما يستدعي إعادة النظر في السياسات المحلية للتنمية الحضرية لتصبح أكثر شمولية وعدالة.

الفقرة الخامسة والعشرين:

الجدول (29): أجابات العينة للفقرة (25)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
25. ماذا تقترح لتحسين التدهور البيئي بحيك؟	تنظيم مواقيت رمي النفايات	31	%62
	حملات تحسيسية لتنظيف الحي	16	%32
	أخرى	03	%06
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

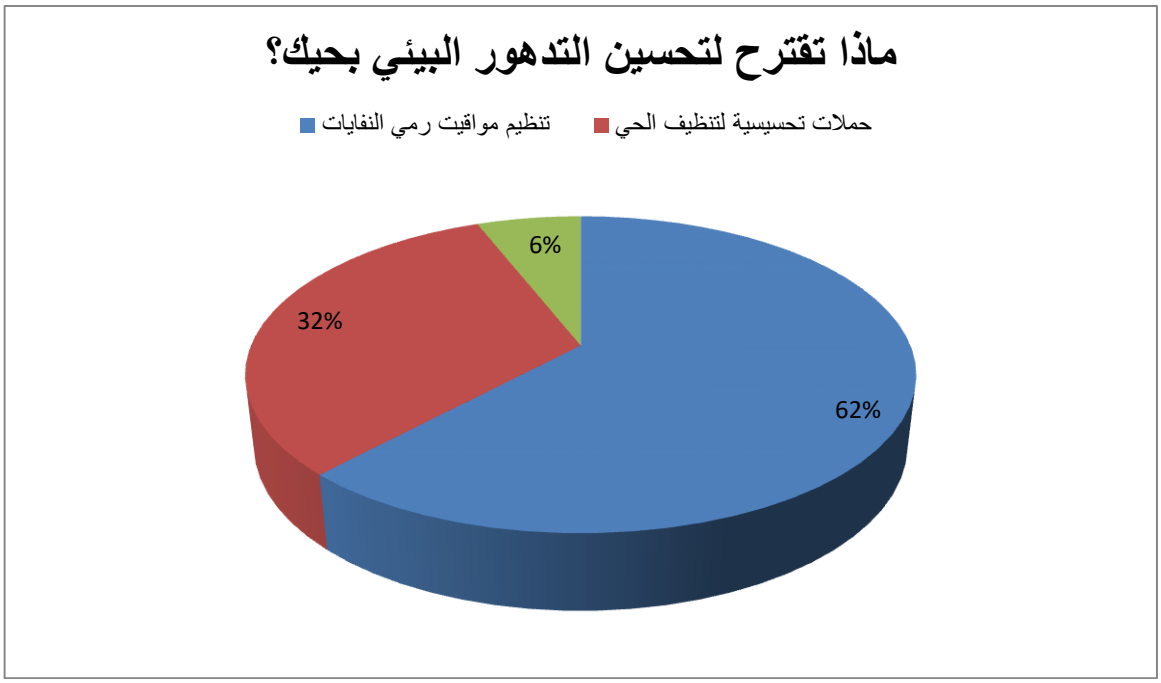

الشكل رقم (28): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 25

تشير نتائج هذا السؤال إلى أن غالبية المشاركين (62%) يقترحون تنظيم مواقيت رمي النفايات كحلّ للتدهور البيئي، بينما 32% يرون أن الحملات التحسيسية لتنظيف الحي ضرورية، في حين أن 6% طرحوا مقترحات أخرى.

هذه النسب تبرز وعيًا بيئيًا نسبيًا لدى السكان، وإدراكهم بأن التدهور البيئي ليس فقط نتيجة لغياب الخدمات، بل أيضًا لسوء التنظيم وسلوك السكان.

النتائج تشير إلى أن السكان لا يعانون فقط من ضعف خدمات إدارة النفايات، بل يملكون أيضًا استعدادًا للمشاركة في تحسين الوضع البيئي عبر التنظيم والتحسيس. وهو ما يبرز فشل التهيئة العمرانية الحالية في إشراك المواطن في تسيير بيئته، ويؤكد الحاجة إلى مقاربة تشاركية وتكاملية في التخطيط الحضري.

تؤكد مختلف النظريات الحضرية أن التخطيط الفعال لا يقتصر على البناء والهندسة، بل يشمل فهم الديناميات الاجتماعية والبيئية والسلوكية داخل المجال الحضري، وهو ما يجب أن تأخذه البلديات بعين الاعتبار لتجاوز التدهور البيئي.

أظهرت نتائج الاستبيان أن التدهور البيئي يُعد من أبرز الإشكالات التي تعاني منها المنطقة محل الدراسة، حيث عبّر غالبية السكان عن عدم كفاية حاويات النفايات (74%)، واعتبر 70% منهم وجود مظاهر تلوث واضحة في الحي، وهو ما يعكس خللاً في آليات التسيير البيئي على المستوى المحلي.

كما قيّم السكان إدارة النفايات في حيهم بأنها ضعيفة بنسبة 66%، ما يدل على وجود فجوة واضحة بين حاجات السكان والجهود المبذولة من طرف المصالح المعنية. وفيما يتعلق بالحلول المقترحة، ركز السكان على أهمية تنظيم مواقيت رمي النفايات (62%)، إلى جانب ضرورة القيام بحملات تحسيسية بيئية (32%)، وهو ما يعكس درجة من الوعي الجماعي بأهمية السلوك الفردي والمشاركة المجتمعية في حماية البيئة.

تشير هذه المعطيات إلى وجود مشكل مزدوج: من جهة ضعف التغطية الهيكلية والإدارية لخدمات النظافة، ومن جهة أخرى نقص التنسيق والتوعية بشأن الممارسات البيئية داخل الحي. هذا الواقع يستدعي وضع استراتيجية شاملة ترتكز على تحسين البنية الخدمية وتفعيل دور المواطن في الحفاظ على نظافة المحيط من خلال برامج إشراك فعالة ومستدامة.

6.1. المحور الخامس: الهجرة الداخلية وتأثيرها على التهيئة

زيادة عدد السكان قد يؤدي الى تدهور قطاعي الخدمات والسكن، هذا المحور عرف لنا اجابات افراد العينة ورأيهم حول الظهرة، تشكل من 05 أسئلة، 04 مغلقة، وسؤال مفتوح.

الفقرة السادسة والعشرين:

الجدول (30): أجابات العينة للفقرة (26)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
26. هل تلاحظ زيادة عدد السكان في الحي خلال السنوات الماضية؟	نعم	13	26%
	لا	37	74%
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

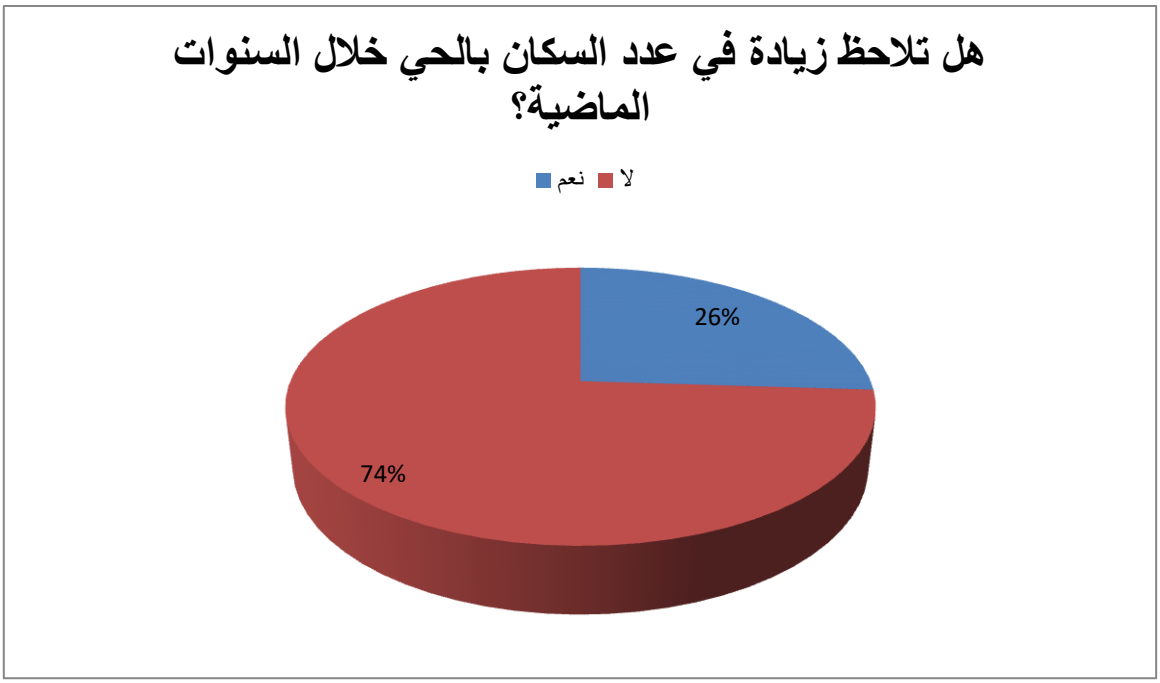

الشكل رقم (29): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 26

تشير هذه النتائج إلى أن أغلب سكان الحي (74%) لا يلاحظون زيادة كبيرة في عدد السكان خلال السنوات الماضية، مما قد يدل على:

- استقرار ديموغرافي نسبي في المنطقة، أو احتمال وجود هجرة خارجية أكثر من الهجرة الوافدة؛
- ضعف الجاذبية الحضرية للحي، أي أن المنطقة قد لا تمثل فضاءً جذابًا للاستقرار بسبب نقص الخدمات أو فرص الشغل أو سوء التهيئة؛
- عدم تسجيل توسع عمراني ملحوظ في الحي، ما يعني غياب أو بطء المشاريع السكنية الجديدة.

أما النسبة الأقل (26%) التي لاحظت زيادة في السكان، فقد تكون مرتبطة بوجود بعض المشاريع السكنية الجديدة أو نقل إداري أو وظيفي لبعض الأسر نحو الحي، لكن الزيادة تظل محدودة وفق تصور السكان.

الفقرة السابعة والعشرين:

الجدول (31): أجابات العينة للفقرة (27)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
27. هل أثرت هذه الزيادة على توفر الخدمات والسكن؟	نعم	13	%26
	لا	37	%74
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

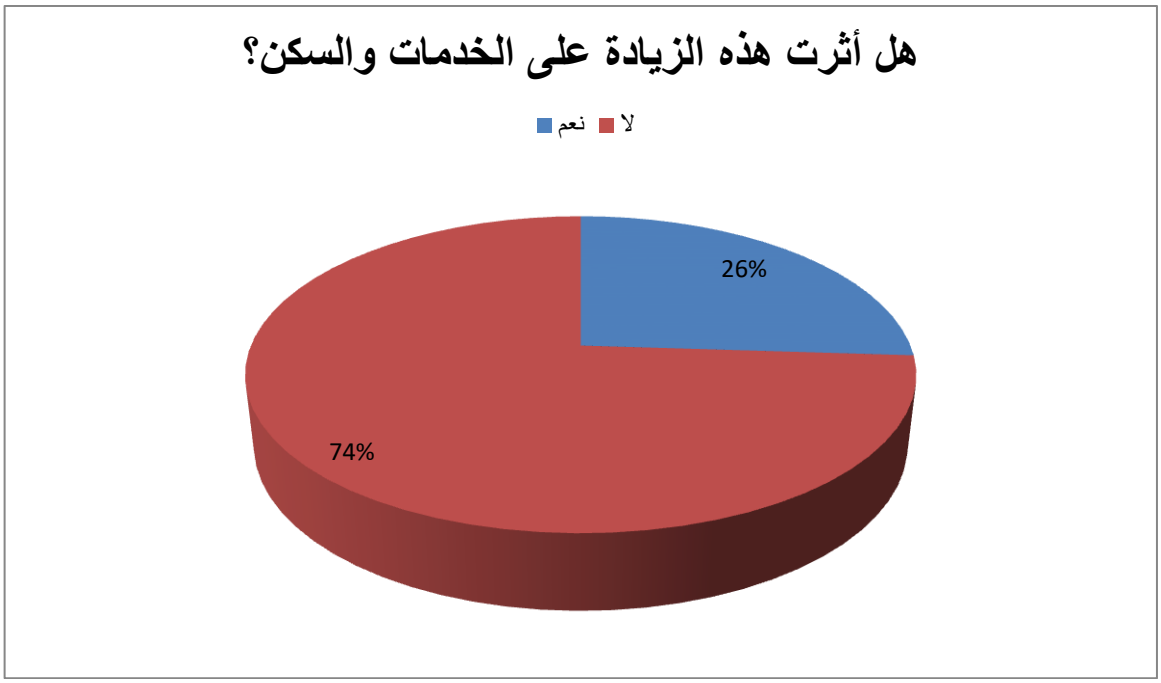

الشكل رقم (30): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 27

تشير هذه النتائج إلى أن أغلب المشاركين في الاستبيان (74%) لا يرون أن هناك تأثيرًا سلبيًا واضحًا لزيادة عدد السكان – ولو المحدودة – على الخدمات أو السكن. وهذا يتماشى منطقيًا مع نتيجة السؤال السابق، حيث إن أغلب السكان لم يلاحظوا أصلًا وجود زيادة سكانية كبيرة في الحي، وبالتالي من الطبيعي ألا يشعروا بتأثيرات مباشرة على الخدمات أو البنية التحتية.

في المقابل، فإن 26% من المشاركين لاحظوا أن هذه الزيادة وإن كانت طفيفةأثّرت على الخدمات والسكن، وهو ما يمكن تفسيره بوجود ضغط نسبي على بعض المرافق الأساسية (كالماء، الكهرباء، أو النقل) أو اكتظاظ محدود في بعض المناطق السكنية، وهو ما يستدعي المتابعة الميدانية والتهيئة المسبقة لتفادي تعميق الأزمة مع أي تطور ديموغرافي لاحق.

الفقرة الثامنة والعشرين:

الجدول (32): أجابات العينة للفقرة (28)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
28.هل تعاني المنطقة من الفقر والبطالة؟	نعم	43	%86
	لا	07	%14
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

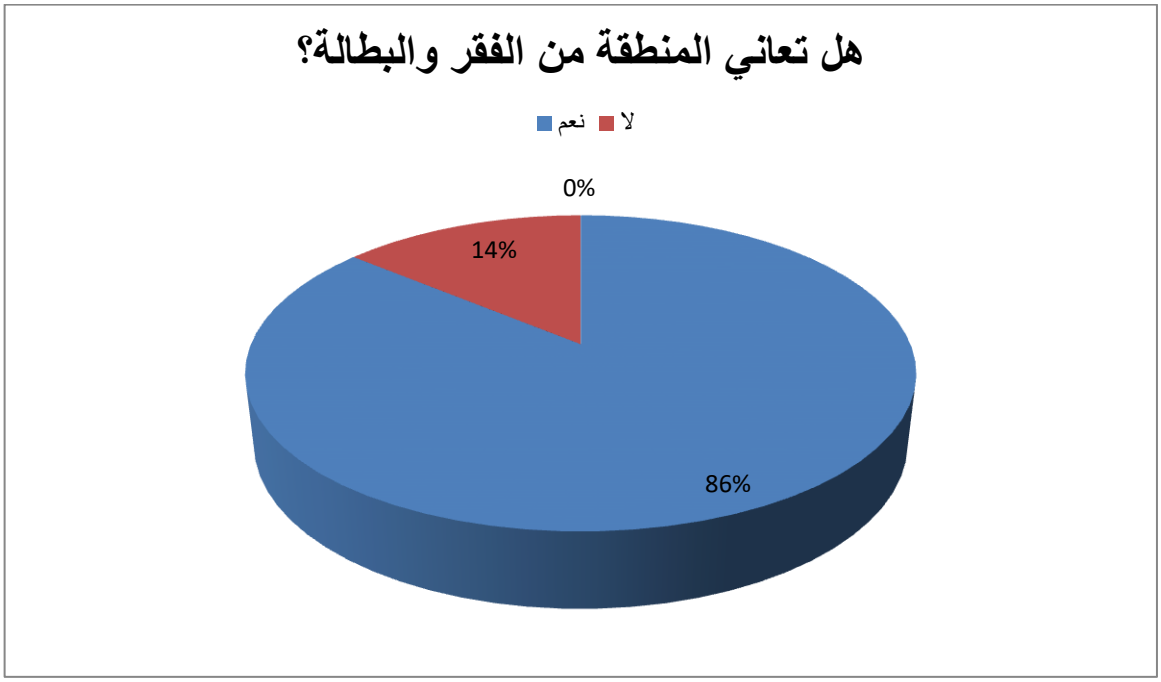

الشكل رقم (31): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 28

تكشف هذه النتائج عن واقع اجتماعي واقتصادي صعب داخل منطقة الدراسة، حيث صرّح 86% من المشاركين بأن منطقتهم تعاني من الفقر والبطالة. هذه النسبة المرتفعة تعكس هشاشة البنية الاقتصادية المحلية، وغياب فرص العمل المنتجة والمستدامة، مما ينعكس سلبًا على نوعية الحياة، ويُعمّق الإقصاء الاجتماعي، ويحدّ من قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

من جهة أخرى، فإن 14% فقط لا يرون أن الفقر أو البطالة يمثلان مشكلة، ما قد يُفسَّر بوجود تفاوتات طبقية أو تفاوت في الأحياء ضمن المنطقة المدروسة.

وجود مستويات مرتفعة من الفقر والبطالة يُعد من العوامل الهيكلية المؤثرة على نجاح أي مشروع تهيئة عمرانية، لأن السكان في مثل هذا الوضع يعانون من ضعف القدرة على المشاركة المجتمعية، وصعوبة تحمل تكاليف تحسين السكن أو البيئة، ناهيك عن تأثير ذلك على انتشار السكن العشوائي أو التوسع غير المنظم.

الفقرة التاسعة والعشرين:

الجدول (33): أجابات العينة للفقرة (29)

السؤال	الإجابة	العدد	النسبة
30. ماذا تقترح لتحسين التهيئة الحضرية بخنشلة	تحديث البنى التحتية	32	%64
	اشراك السكان في تحديد الأولويات	13	%26
	أخرى	05	%10
المجموع		50	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

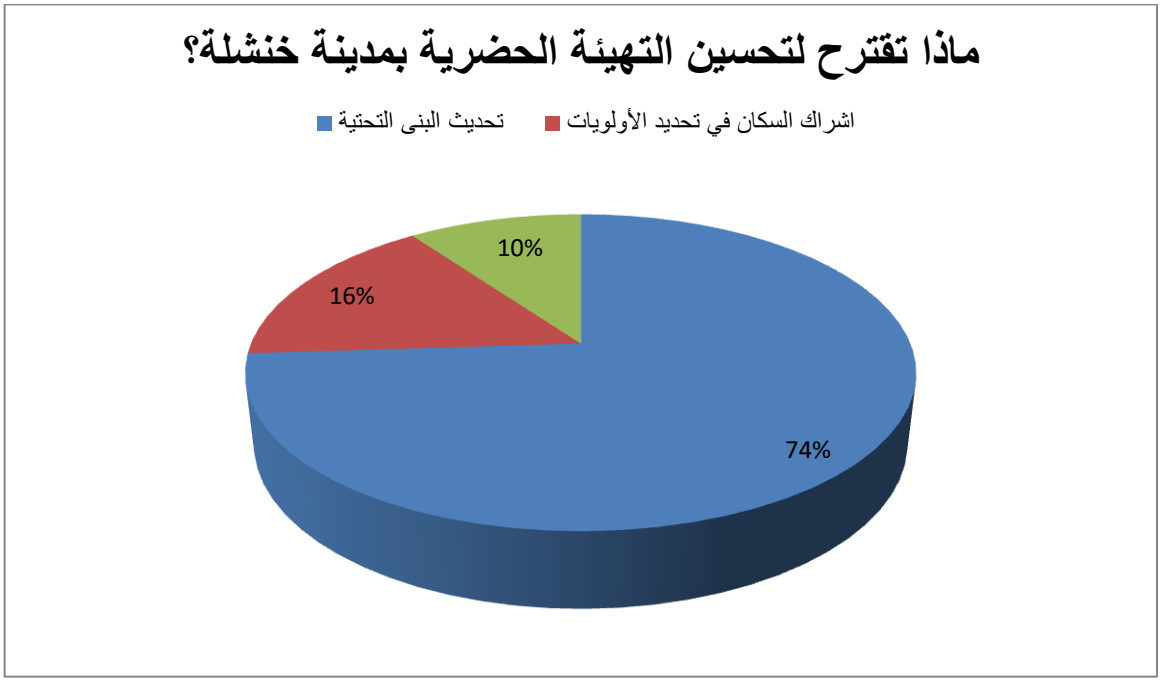

الشكل رقم (32): دائرة نسبية توضح توزيع عينة البحث حسب الفقرة 29

تُظهر نتائج هذا السؤال أن الغالبية العظمى من المشاركين (64%) ترى أن أولوية تحسين التهيئة الحضرية في مدينة خنشلة تكمن في تحديث البنى التحتية، مما يعكس إدراكًا جماعيًا لاهتراء الطرق، قنوات الصرف الصحي، شبكات الماء والكهرباء، وغيرها من المرافق الأساسية التي تُعدّ العمود الفقري لأي مشروع حضري ناجح.

من جهة أخرى، طالب 26% من المشاركين بـ إشراك السكان في تحديد أولويات التهيئة، وهو مؤشر إيجابي يعكس وجود وعي مدني ورغبة في المشاركة المجتمعية، مما يُعدّ عنصرًا مهمًا في التخطيط التشاركي.

أما النسبة المتبقية (10%) فقدّمت مقترحات أخرى قد تشمل جوانب مختلفة مثل إنشاء فضاءات خضراء أو تعزيز النقل العمومي، وهو ما يشير إلى تنوع الاحتياجات وتعدد التطلعات المحلية.

دلالات:

- سكان خنشلة يُعبّرون بوضوح عن تطلّعهم لتحسين نوعية الحياة عبر استثمارات ملموسة في البنية التحتية؛
- ارتفاع نسبة المطالبة بـ "تحديث البنى" قد يكون ناتجًا عن المعاناة اليومية مع أعطال أو نقص الخدمات الأساسية؛
- وجود نسبة معتبرة تطالب بـ"إشراك السكان" يعكس أهمية النهج التشاركي في التخطيط الحضري لضمان الاستجابة الفعلية لاحتياجات الأحياء

2. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات

انطلقت هذه الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن مدينة خنشلة، وبالأخص حي ديكا، تواجه مشكلات متعددة في مجال التهيئة الحضرية، وهو ما حاولنا التحقق منه ميدانيًا من خلال استبيان شمل خمسين فردًا من سكان الحي، إلى جانب فرضيات فرعية تتعلق بالبنية التحتية، وتوزيع الخدمات والمرافق العمومية.

الفرضية الرئيسية: تواجه مدينة خنشلة مشكلات في التهيئة الحضرية.

تُظهر النتائج التي تم جمعها ميدانيًا وجود إجماع شبه تام على سوء وضعية الطرق، حيث صرح 96% من المبحوثين بأن الطرق تعاني من الحفر والاهتراء، وهو ما يُعد مؤشرًا مباشرًا على ضعف التهيئة الحضرية الأساسية، ويُعزز صحة الفرضية العامة. هذا الواقع لا يعبّر فقط عن تدهور في الجانب التقني بل يرمز إلى إقصاء تنموي واضح للأحياء الشعبية مقارنةً بمناطق أخرى أكثر حظًا من حيث الاستثمارات.

الفرضية الفرعية الأولى: تواجه مدينة خنشلة مشكلات في البنية التحتية

تؤكد جملة من المؤشرات وجود اختلالات حادة في البنية التحتية للحي، وهو ما يدعم الفرضية الفرعية الأولى. فقد أظهرت البيانات:

- أن 88% من المشاركين عبروا عن عدم رضاهم عن شبكة الصرف الصحي، مما يبرز ضعفًا في البنية الصحية الأساسية؛
- 80% أقروا بوجود انقطاعات متكررة في الكهرباء، ما يعكس هشاشة الشبكات الطاقوية وعدم مواكبتها للنمو الديمغرافي والعمراني؛

- 44 فردًا من أصل 50 أكدوا عدم وصول المياه الصالحة للشرب بشكل منتظم، وهو مؤشر خطير على تهالك الشبكة أو سوء تصميمها الهيكلي؛
- كما بيّنت النتائج أن 70%من السكان يعانون من نقص في الإنارة العمومية، ما يطرح إشكالات أمنية وخدمية على حد سواء.

كل هذه المؤشرات تدعم وجود خلل واضح في الجوانب الأساسية للتهيئة الحضرية، وتُشير إلى أن البنية التحتية في حي ديكا لا تستجيب لاشتراطات العيش الحضري الكريم.

الفرضية الفرعية الثانية: تواجه مدينة خنشلة مشكلات في توزيع الخدمات و المرافق العمومية.

تظهر الفرضية الثانية بوضوح في نتائج محاور متفرقة:

- يرى 90% من السكان أن قطاع الصحة هو الأضعف في حي ديكا، ما يدل على غياب العدالة المجالية في توزيع المرافق الصحية؛
- 100% من المشاركين صرّحوا بغياب المساحات الخضراء والحدائق، وهو مؤشر على إقصاء بيئي واضح للحي مقارنةً بمناطق أخرى داخل المدينة؛
- نقص التناسق العمراني، والانقطاعات، والاكتظاظ المروري كلها تعكس تخطيطًا عشوائيًا وتوزيعًا غير متوازن للمرافق والخدمات.

وبالتالي، فإن هذه النتائج تدعم بقوة الفرضية الفرعية المتعلقة بتوزيع غير عادل للمرافق العمومية وتُبرز أن حي ديكا يعاني من تهميش مجالي وتنموي واضح.

الفرضية الفرعية الثالثة: تواجه مدينة خنشلة مشكلات بيئية.

أظهرت النتائج الميدانية أن حي ديكا يعاني من اختلالات بيئية واضحة ومقلقة، ما يعزز صحة الفرضية الثالثة حول وجود مشكلات بيئية عميقة تمس جودة الحياة في هذا الفضاء الحضري.

- **انتشار النفايات ونقص الحاويات**

- أكّد 84% من المشاركين أن منطقتهم لا تعاني من انتشار النفايات، وهي نسبة قد تعكس تنظيفًا شكليًا، إلا أنها تتناقض مع نتيجة السؤال التالي حيث صرّح 74% من السكان بعدم توفر حاويات كافية في حيهم.
- هذا التناقض الظاهري قد يُفسّر بأن السكان يتأقلمون مع الواقع البيئي الرديء، ولا يُدركون أهمية البنية التحتية الخاصة بإدارة النفايات كمؤشر حضري أساسي.

- **مظاهر التلوث البيئي**

- أغلب المبحوثين لاحظوا مظاهر تلوث واضحة في الحي، وهو رقم يؤكد بروز ظواهر بيئية مقلقة ترتبط بضعف الخدمات الأساسية، مثل غياب الصرف الصحي الجيد، وعدم انتظام جمع النفايات، وانعدام المساحات الخضراء.
- هذا التلوث لا يعكس فقط مشكلًا جماليا، بل يشكل خطرًا على الصحة العامة ويعبّر عن تدهور شامل في المحيط العمراني والمعيشي.

- **تدهور إدارة النفايات**

- اعتبر 66% من السكان أن إدارة النفايات ضعيفة في حي ديكا، وهي نتيجة تؤكد غياب استراتيجية واضحة ومستدامة في هذا المجال.
- بالمقابل، اقترح أغلب المشاركين (62%) تنظيم مواقيت رمي النفايات كخطوة أولى للتحسين، في حين اقترح 32% حملات تحسيسية، ما يشير إلى وعي بيئي شعبي متنامٍ رغم ضعف الأداء المؤسسي.

.4انعدام المساحات الخضراء

- سجل الاستبيان إجماعًا مطلقًا بنسبة 100% على غياب الحدائق والمساحات الخضراء، وهو ما يُعد من أبرز مؤشرات الإقصاء البيئي الحضري.
- أكدت الغالبية (60%) أن السبب يعود إلى غياب اهتمام السلطات المحلية، بينما أشار آخرون إلى ضعف الصيانة كعامل مساهم في التدهور البيئي العام.

نتيجة عامة:

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن النتائج الميدانية جاءت متوافقة بدرجة كبيرة مع الفرضيات الموضوعة سواء على المستوى العام أو الفرعي. فقد أظهرت البيانات أن حي ديكا يشهد ضعفًا هيكليًا في التهيئة الحضرية، يشمل كل من البنية التحتية الأساسية، والخدمات العمومية، والمرافق البيئية. هذا الواقع يتطلب تدخلًا عاجلًا وإعادة تخطيط عمراني قائم على العدالة المجالية والإنصاف التنموي، خصوصًا للأحياء الشعبية والمهمشة، وهذا ما يؤكد على صحة الفرضيتين الأولى والثانية.

كما أن البيئة الحضرية في حي ديكا تعاني من تدهور بنيوي ووظيفي، يتجلى في سوء إدارة النفايات، انتشار التلوث، غياب التشجير، وانعدام البنية البيئية التحتية. وبالتالي فإن الفرضية الثالثة حول وجود مشكلات بيئية في مدينة خنشلة تُعدّ فرضية مؤكدة بالدليل الميداني، وتدعو إلى اعتماد مقاربة إيكولوجية

متكاملة ضمن سياسات التهيئة الحضرية، تأخذ في الحسبان البعد البيئي كجزء لا يتجزأ من العدالة المجالية والتنمية المستدامة.

3. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

أظهرت نتائج الدراسة الحالية حول حي ديكا بمدينة خنشلة وجود اختلالات بنيوية ومجالية عميقة، تتعلق بتدهور البنية التحتية و ضعف الخدمات و غياب التناسق العمراني و تدهور الإطار البيئي والمعيشي، هذه النتائج تتقاطع بشكل واضح مع ما توصلت إليه دراسات سابقة أنجزت في السياق الحضري ذاته، نوردها فيما يلي:

توصلت هذه الدراسة إلى وجود مشكلات هيكلية وعمرانية في قلب المدينة، أبرزها سوء توزيع الفضاءات، وغياب رؤية متكاملة في التخطيط الحضري. وقد وافقت نتائجها ما توصلت إليه الدراسة الحالية، من حيث التأكيد على *فشل السياسات السابقة في التهيئة وتراكم الإهمال المجالي عبر السنوات*، سواء في مركز المدينة أو في الأحياء الشعبية كحي ديكا، مما يدل على طابع عام من التدهور في النسيج الحضري لمدينة خنشلة.

أكدت هذه الدراسة وجود فجوة واسعة بين النصوص القانونية المؤطرة للتخطيط الحضري والتطبيق الفعلي على الميدان، وهو ما يتجلى بوضوح في النتائج الحالية، حيث يعاني حي ديكا من غياب شبه كلي لمظاهر التنظيم، مثل ضعف تخطيط الطرق، انعدام الإنارة، ونقص المساحات الخضراء، ما يثبت *الطابع النظري غير المفعّل* للتهيئة في الواقع المحلي.

ركّزت الدراسة الحالية على ضعف مساهمة المجتمع المدني في عمليات التهيئة، وهو ما يُمكن إسقاطه على الوضع في حي ديكا، حيث لم تُسجَّل أي مبادرات فعلية لمجابهة التدهور البيئي والخدماتي. كما أن غياب حملات تحسيسية ومشاركة السكان يعزز ما ذهبت إليه هذه الدراسة من *تهميش المجتمع المحلي* في عمليات صنع القرار الحضري.

انطلقت هذه الدراسة من إشكالية مركزية هي *ضعف المساحات الخضراء وجودتها* في مدن الشرق الجزائري، مؤكدة على تأثيرها السلبي المباشر على نوعية الحياة. وقد طابقت نتائجها نتائج الدراسة الحالية، حيث أكد جميع المشاركين (100%) في استبيان حي ديكا على غياب تام للمساحات الخضراء، وهو ما يؤثر على الصحة النفسية والجسدية للسكان، ويؤكد *استمرارية نفس المشكل رغم مرور سنوات من التنبيه إليه*.

خلاصة :

يتضح من خلال هذه المقارنة أن نتائج الدراسة الحالية لا تشكل حالة استثنائية، بل تندرج ضمن نسق عام من الإخفاقات في التهيئة الحضرية بمدينة خنشلة، سبق وأن نبهت إليه عدة دراسات أكاديمية. غير أن ما يميز الدراسة الحالية هو تركيزها على حي شعبي مهمّش مثل حي ديكا، مما يوسع دائرة الوعي بالمشكلات و يؤسس لحاجة ملحة إلى تهيئة عادلة وشاملة، لا تقتصر فقط على مراكز المدن، بل تمتد إلى أطرافها والمناطق الضعيفة.

4. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء النظريات

- **النظرية الدائرية – إرنست بورغس (Concentric Zone Theory)**

- حي "ديكا" يعاني من ضعف في الطرق، البنية التحتية، الإنارة، الصرف الصحي، وشبكة المياه.
- هذا الوضع يتماشى مع وصف بورغس للمناطق الطرفية المهملة مقارنة بمركز المدينة.
- مشكلات مثل الافتقار للمساحات الخضراء، التلوث، الفقر تعكس "الإقصاء المكاني" الذي تحدثت عنه النظرية.

حي ديكا باعتباره حيًا هامشيًا يقع في الحزام الخارجي للدائرة العمرانية، يعاني من آثار التوسع العمراني غير المتوازن الذي ركز التنمية في المركز وأهمل الأطراف.

- **نظرية القطاع – هومر هويت (Sector Theory)**

- النقص في الربط الطرقي، النقل، التنظيم المروري في حي ديكا يُظهر أنه ليس ضمن قطاع نمو فعّال.
- غياب الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية يعكس تهميشًا لحي ديكا خارج المحاور الرئيسية للتوسع.

حي ديكا يقع خارج القطاعات الحيوية للمدينة، لذلك لم يحظَ بنمو عمراني أو خدمات موازية للتوسع القطاعي، مما تسبب في حرمان تنموي.

- **نظرية النوايا المتعددة – هاريس وألمان (Multiple Nuclei Theory)**

- حي ديكا يبدو منعزلًا عن أي نواة خدمية أو اقتصادية، مما يفسر سوء حالته.
- عدم وجود مراكز صحية، مناطق خضراء، مرافق رياضية أو تعليمية يشير إلى غياب "نواة خدمات" في الحي.

فشل التهيئة في دمج ديكا ضمن نواة خدمية فعالة جعل الحي يعاني من التهميش والتدهور، وهو ما تتوقعه النظرية في حال ضعف التنسيق بين النوى الحضرية.

- **نظرية الثقافة الحضرية – لويس وارث (Urbanism as a Way of Life)**

- نسبة الفقر، البطالة، التلوث، ضعف الخدمات تؤثر على نوعية الحياة والعلاقات داخل الحي.

- التدهور البيئي والاجتماعي يعمّق الشعور بالعزلة الاجتماعية والقلق الحضري.

حياة السكان في ديكا تعكس مظاهر "الحياة الحضرية المتأزمة" كما وصفها وارث: مشاكل بيئية، فقر توتر اجتماعي، مما يؤثر على التماسك المجتمعي.

- **النظرية النفسية الاجتماعية: ماكس فيبروجورج زيمل**

ماكس فيبر – الحياة الحضرية والمكانة الاجتماعية

- سكان حي ديكا يشعرون بالتهميش والحرمان مقارنة بباقي أحياء خنشلة.
- غياب البنية التحتية والتمييز في توزيع الخدمات يعكس تفاوتًا في الاعتبار الاجتماعي والسياسي لهذا الحي.

النظرية تُفسر أن ضعف تهيئة الحي ناتج عن غياب "المكانة السياسية" في التخطيط الحضري، وهو ما يتجسد في الإقصاء الحاصل.

جورج زيمل – الحياة العقلية في المدينة

- مشكلات الضوضاء، التلوث، الانقطاع الكهربائي، الفقر تخلق بيئة مضغوطة نفسيًا.
- هذا يؤدي إلى لامبالاة السكان أو الشعور بالغربة داخل الفضاء الحضري.

سلوك السكان وتفاعلهم مع بيئتهم يعكس محاولة للتكيف مع ضغوط حضرية شديدة وغير متوازنة، كما توقع زيمل.

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن حي "ديكا" يُجسد حالة حضرية مركّبة تُفسّر بفعالية من خلال المقاربات النظرية الكلاسيكية. من حيث التوزيع المجالي والتهميش، نجد أبعاد نظرية بورغس وهويت حاضرة بقوة. ومن حيث غياب النوى الخدمية والاندماج المجالي، تظهر أهمية نظرية النوايا المتعددة. أما على المستوى الاجتماعي والنفسي، فالنظرية الثقافية ونظرية زيمل وفيبر تقدم تفسيرًا دقيقًا لتأثير المشكلات الحضرية على سلوك السكان وهويتهم المدينية. كل هذا يُعزز الطرح العام للدراسة حول وجود مشكلات عميقة في التهيئة الحضرية والبيئية بمدينة خنشلة، وخاصة في حي ديكا.

النتائج العامة :

يمكن تلخيصها في ما يلي:

- تهالك البنية التحتية الأساسية :إذ أكدت نسبة 96% من المشاركين تدهور حالة الطرق، وانتشار الحفر، وانعدام الصيانة، وهو ما يعكس قصورًا واضحًا في التهيئة الحضرية؛
- ضعف التزود بالخدمات الحيوية :إذ بيّنت النتائج معاناة السكان من انقطاعات متكررة في التيار الكهربائي (80%)، ونقص حاد في تزويد المياه الصالحة للشرب (88%)، وشبكات صرف صحي غير ملائمة؛
- غياب الإنارة العمومية والمرافق البيئية :أكثر من 70% من المشاركين أشاروا إلى نقص الإنارة العمومية و100% أكدوا غياب المساحات الخضراء والحدائق، مما ينعكس سلبًا على الإطار المعيشي العام؛
- تدهور المحيط العمراني والتنظيم الحضري :لوحظ غياب التناسق العمراني، ضعف تخطيط الطرق نقص مواقف السيارات، وانتشار الازدحام المروري نتيجة غياب التخطيط الملائم؛
- ضعف الخدمات العمومية الأساسية :قطاع الصحة كان في أسوأ حالاته، حيث صرّح 90% من المبحوثين بعدم وجود تغطية صحية مناسبة، كما تم تسجيل نسب مرتفعة من الفقر والبطالة؛
- وجود تدهور بيئي :إذ تعاني المنطقة من مشكلات بيئية واضحة، أبرزها انتشار النفايات، نقص الحاويات، غياب الحملات التحسيسية، وضعف إدارة النفايات.

صعوبات الدراسة

واجهنا أثناء هذه الدراسة عددًا من التحديات أثناء مراحل البحث الميداني وجمع البيانات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ضعف تجاوب بعض السكان :لاحظ الباحث وجود تحفظ لدى بعض سكان حي ديكا في الإجابة على أسئلة الاستبيان، بسبب فقدان الثقة في الجهات المهتمة أو اليأس من تحسن الأوضاع.
- نقص المعطيات الرسمية الدقيقة :واجه الباحث صعوبة في الحصول على بيانات وإحصائيات محدثة من الجهات المعنية، ما فرض الاعتماد بشكل أساسي على الملاحظة المباشرة والاستبيان.
- الطابع المعقد للمشكلات الحضرية :تداخل الإشكالات (خدمات، بيئة، بطالة، سكن...) جعل من الصعب حصر كل الأبعاد بدقة في بحث أكاديمي محدود الزمن والوسائل.
- الظروف الميدانية :ضعف البنية التحتية وغياب وسائل النقل الملائمة داخل الحي تسببا في عراقيل لوجستية أثناء توزيع وجمع الاستبيانات.

التوصيات:

استنادًا إلى النتائج المحصّلة ومقارنتها بالدراسات السابقة، يمكن تقديم جملة من التوصيات التي قد تُسهم في تحسين الوضعية الحضرية لحي ديكا، وهي كالتالي:

- إعادة تهيئة البنية التحتية الأساسية من طرقات، أرصفة، شبكات صرف صحي وكهرباء، بوضع برنامج استعجالي لتدارك التدهور الحالي.
- تحسين الخدمات العمومية الأساسية مثل الصحة، التعليم، والنقل، عبر تعزيز المرافق وتوفير الموارد البشرية المؤهلة.
- إدماج حي ديكا في مخططات التهيئة الحضرية المستقبلية للمدينة، بدل استمرار تهميشه، مع إشراك السكان في كل مراحل التخطيط.
- توسيع وتطوير المساحات الخضراء والمرافق البيئية كعامل أساسي لتحسين جودة الحياة والحد من التلوث.
- تحفيز المبادرات المحلية والمجتمع المدني للانخراط في مشاريع نظافة، توعية بيئية، وصيانة جماعية للحي.
- إحداث جهاز متابعة ومراقبة حضرية على مستوى البلدية، لضمان استمرارية الصيانة وعدم تراكم المشاكل مجددًا.
- تعزيز البعد التشاركي في التسيير المحلي، من خلال آليات ديمقراطية تضمن إيصال صوت المواطن وربطه بمراكز القرار.

خاتمة

خاتمة

تمثّل التهيئة الحضرية إحدى الركائز الأساسية لأي مشروع تنموي يهدف إلى تحسين مستوى عيش السكان، وتحقيق العدالة المجالية، وضمان الاستدامة في توزيع الموارد والخدمات. ومن خلال هذه الدراسة التي تناولت حي ديكا بمدينة خنشلة كنموذج ميداني، تمكّنا من تسليط الضوء على مشكلات حضرية عميقة، تتقاطع فيها الأبعاد التقنية والاجتماعية والبيئية، لتُبرز واقعًا عمرانيًا مأزومًا يعاني من اختلالات هيكلية مزمنة وتهميش تنموي صارخ.

لقد أظهرت النتائج الميدانية أن حي ديكا يُعاني من هشاشة واضحة في البنية التحتية، تمثلت في سوء حالة الطرق، الانقطاعات المتكررة في التزود بالكهرباء والماء، ضعف شبكة الصرف الصحي، وغياب الإنارة العمومية. كما كشفت الدراسة عن غياب كلي للمساحات الخضراء، وتدنٍ في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، ما جعل السكان يعيشون في ظروف بيئية صعبة تمسّ بجودة حياتهم وكرامتهم.

وبربط هذه المعطيات بالفرضيات الثلاث، تَأكّد لنا أن مدينة خنشلة، وخصوصًا حي ديكا، تعاني فعلًا من مشكلات متعددة في التهيئة الحضرية، تتوزع على محورين أساسيين: ضعف البنية التحتية، وسوء توزيع الخدمات والمرافق. كما برز البعد البيئي كعنصر ثالث لا يقل خطورة، من خلال انتشار مظاهر التلوث وسوء إدارة النفايات، وتدهور المحيط العمراني.

ومن خلال توظيف عدد من النظريات الحضرية الكلاسيكية، تمكّنا من تفسير طبيعة هذه المشكلات في سياقها المجالي والاجتماعي. فقد قدّمت النظرية الدائرية لبورغس تفسيرًا لتموقع الأحياء المهمشة في الأطراف دون استفادة عادلة من التنمية. وأوضحت نظرية القطاع ونظرية النوايا المتعددة كيف تتوزع المرافق والخدمات وفق منطق اقتصادي مجحف يعزز الفوارق داخل المدينة. أما نظرية الثقافة الحضرية للويس وارث، فقد ساعدت في فهم العلاقة بين التهميش الحضري وتفكك الروابط الاجتماعية. كما بيّنت النظريات النفسية والاجتماعية لماكس فيبر وجورج زيمل كيف تؤثر البيئة الحضرية المختلة على الحالة النفسية والمعيشية للأفراد، من حيث شعورهم بالاغتراب، وانعدام الأمان، وغياب الانتماء إلى فضاء مدني متكامل.

إن ما توصلت إليه الدراسة لا يعكس فقط واقعًا خاصًا بحي ديكا، بل هو مرآة تعكس وضعية أحياء شعبية عديدة في المدن الجزائرية، التي تعاني من سوء التخطيط الحضري، وتهميش المناطق الطرفية وتباطؤ مشاريع إعادة التأهيل. وتُظهر نتائج الدراسة بوضوح أن التنمية العمرانية لا يمكن أن تتحقق

بدون تهيئة حضرية متوازنة تأخذ بعين الاعتبار حاجات السكان، خصوصيات الأحياء، والمطالب الاجتماعية العادلة.

وعليه، فإن التوصيات التي يمكن الخروج بها من هذا العمل تنحصر في ضرورة:

- وضع مخططات حضرية تشاركية تراعي إشراك السكان في تحديد الأولويات الحضرية؛
- إعادة الاعتبار للبنية التحتية الأساسية، خصوصًا في مجالات الطرق، الصرف الصحي الكهرباء والماء؛
- ضمان العدالة المجالية في توزيع المشاريع والمرافق والخدمات العمومية؛
- إدماج البعد البيئي ضمن رؤية متكاملة للتنمية الحضرية؛
- تقوية الرقابة والمتابعة من طرف السلطات المحلية فيما يخص تنفيذ مشاريع التهيئة؛
- وأخيرًا، تعزيز الثقافة الحضرية لدى السكان لضمان استدامة أي إصلاح عمراني.

وفي الختام، يمكن القول إن التهيئة الحضرية ليست مجرد قضية تخطيط أو عمران، بل هي قضية عدالة اجتماعية وحق في المدينة، تتطلب إرادة سياسية واضحة، ووعياً مجتمعياً متنامياً، ومقاربات علمية فعّالة تُخرج أحياء مثل ديكا من دائرة التهميش إلى فضاء حضري لائق، عادل، ومنصف.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادروالمراجع

1. **الكتب**:

عبد الرحمن بدوي، "موسوعة مصطلحات الفلسفة"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982.

سعيدي عبد الحميد ،مشكلات المدن في الجزائر، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

بن عمار عبد الحميد، "مدخل الى التهيئة الحضرية في الجزائر"، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،2006.

حنفي بن عيسى، "منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2004.

بن عيسى حنفي، "المدينة الجزائرية التحولات والمشكلات"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2011.

بوكرا سامية، "*تخطيط المدن والتحولات الحضرية في الجزائر*"، قسنطينة، دار الهدى للنشر والتوزيع 2018.

خليفي مصطفى، "*تحليل سوسيولوجي لمشكلات الأحياء الحضرية في الجزائر*، ورقلة، دار المعرفة الجامعية، 2013.

عبد الحميد بورايو، *التحولات العمرانية في الجزائر: بين التنظيم والفوضى*، ط1، دار البصائر الجزائر2011.

بوزيد بومدين، *التخطيط الحضري في الجزائر*، ط1، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر2006.

لخضر رابحي، *مشكلات التهيئة الإقليمية في الجزائر*، ط1، دار الفجر للنشر، الجزائر، 2010.

سمير حسان، *المدينة والمجتمع*، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

فريد عابد، *التهيئة الحضرية والتنمية المستدامة: دراسة ميدانية*، ط1، دار الوفاء، الجزائر، 2016.

2. الرسائل الجامعية:

سلطاني عبد الرزاق، *"التهيئة والتخطيط الحضري: دراسة حالة مدينة تبسة"* ، مذكرة ماجستير، جامعة تبسة، 2014.

قارة عبد الحميد، "السياسات الحضرية في الجزائر: من الإصلاح إلى التحديث، باتنة، نشورات جامعة باتنة 1، 2019.

كحول كمال، "*إشكاليات التهيئة الحضرية في المدن الجزائرية" ، مذكرة ماستر، جامعة* ورقلة، 2009.

بلعربي حياة، "*المجال الحضري والتغيرات المجالية في الجزائر: دراسة سوسيولوجية"* ، 2017.

شريفي نادية، "*التهيئة العمرانية وأثرها على التوازن المجالي في الجزائر"* ، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 3، 2016.

3. قائمة المعاجم والقواميس:

إبن منظور، "لسان العرب"، الجزء11، دار صادر، بيروت.

4. المصادرالأجنبية:

Burgess, E. W. (1925). *The Growth of the City: An Introduction to a Research Project*. In Park, R. E., Burgess, E. W., & McKenzie, R. D. (Eds.), *The City*. Chicago: University of Chicago Press.

Hoyt, H. (1939). *The Structure and Growth of Residential Neighborhoods in American Cities*. Washington, D.C.: Federal Housing Administration.

Harris, C. D., & Ullman, E. L. (1945). *The Nature of Cities*. *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 242, 7–17.

الملاحق

ملحق رقم1: استمارة الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

استمارة بحث حول:

مشكلات التهيئة الحضرية بمدينة خنشلة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر شعبة علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع الحضري

اعداد الطالبة:

معمرية آية

تحت اشراف :

مصيبح سلمى

السنة الجامعية:

2025/2024

ملاحظة: معلومات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم الا لأغراض علمية

البيانات الشخصية:

الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

السن:

بين 20 و 30 سنة ☐ بين 30 و 40 سنة ☐ بين 50 و60 سنة ☐

المستوى التعليمي:

ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ أمي ☐

مكان الاقامة الأصلية:

ريف ☐ ايران ☐

المحور الأول: مشكلات البنية التحتية غير الكافية

1. هل تعاني الطريق بحيك من الحفر أو نقص التهيئة؟

نعم ☐ لا ☐

2. هل تتوفر شبكة مياه صالحة للشرب بشكل منظم؟

نعم ☐ لا ☐

3. هل هناك انقاطاعات متكررة في الكهرباء؟

نعم ☐ لا ☐

4. هل شبكة الصرف الصحي مهيأة بشكل جيد؟

نعم ☐ لا ☐

5. هل توجد انارة عمومية كافية بحيك؟

نعم ☐ لا ☐

6. في رأيك ماهي أهم المشكلات الحضرية التي تعاني منها مدينة خنشلة؟

- **ضعف في اتساق البنية التحتية** ☐
- **انعدام التناسق العمراني** ☐
- **تدهور الطرقات** ☐
- **مشكلات تصريف المياه** ☐

7. ماذا تقترح لتحسين وضع البنية التحتية؟

نعم ☐ **لا** ☐

<u>المحور الثاني: الازدحام المروري</u>

8. هل تعاني منطقتك من ازدحام مروري دائم؟

نعم ☐ **لا** ☐

9. هل تلاحظ زيادة في التلوث بسبب المركبات؟

نعم ☐ **لا** ☐

10. هل يؤثر الازدحام على تنقلك اليومي او وصولك للعمل او المدرسة؟

نعم ☐ **لا** ☐

11. هل تتوفر مرافق عمومية بحيك؟

نعم ☐ **لا** ☐

12. في رأيك ماهي الخدمة الأقل توفرا بحيك.

- الصحة ☐
- التعليم ☐
- النقل ☐

المحور الرابع: انعدام المساحات والمرافق الترفيهية الثقافية

13.هل توجد مساحات خضراء او حدائق عامة قريبة منك؟

نعم ☐ لا ☐

14.هل توجد مرافق ترفيهية او ثقافية بالحي؟

نعم ☐ لا ☐

15.هل توجد حدائق عامة بحيك؟

نعم ☐ لا ☐

16.كيف تقيم حالتها؟

- غير صالحة ☐
- متوسطة ☐
- جيدة ☐

17. هل تقوم السلطات المحلية بتنظيفها بانتظام؟

نعم ☐ لا ☐

18. في اعتقادك، ماهي اسباب ضعف تهيئة المساحات الخضراء؟

- عدم اهتمام السلطات المحلية ☐
- نقص الميزانية المالية المخصصة ☐
- انعدام الوعي البيئي ☐

19. ماذا تقترح لتحسين وضع المساحات الخضراء في المدينة؟

.....

.....

20.هل تعاني منطقتك من انتشار النفايات؟

نعم ☐ لا ☐

21.<u>هل توجد حاويات نفايات كافية بالحي؟</u>

نعم ☐ لا ☐

22.هل تلاحظ مظاهر التلوث؟

نعم ☐ لا ☐

23.كيف تقيم ادارة النفايات في حيك؟

نعم ☐ لا ☐

24.ماذا تقترح لتحسين التدهور البيئي في حيك؟

نعم ☐ لا ☐

<u>المحور الخامس: الهجرة الداخلية وتأثيرها على التهيئة</u>

25.هل تلاحظ زيادة في عدد السكان بالسنوات الأخيرة؟

نعم ☐ لا ☐

26.هل اثرت هذه الزيادة على توفر الخدمات والسكن؟

نعم ☐ لا ☐

27.هل تعاني المنطقة من الفقر والبطالة؟

نعم ☐ لا ☐

28.في اعتقادك، هل ادت الهجرة الداخلية الى التوسع العشوائي؟

نعم ☐ لا ☐

29.ماذا تقترح لتحسين التهيئة الحضرية بمدينة خنشلة؟

.....

.....

2. تسهيل مهمة:

People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Abbas Laghrour University of khenchela
Social and Human sciences faculty

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

جامعة عباس لغرور خنشلة
ABBES LAGHROUR UNIVERSITY KHENCHELA

قسم العلوم الاجتماعية

السنة الجامعية: 2025/2024

المرجع: 469/ك ع اج إن/ق ع اج /2025

خنشلة في : 20 ماي 2025

الي السيد: مديرية الصحة ولاية خنشلة

الموضوع :تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد :

يطيب لنا ان نتقدم الي سيادتكم بهذا الطلب والمتمثل في تقديم التسهيلات الممكنة للطلبة الاتية اسماؤهم:

الرقم	الاسم واللقب	التخصص	رقم بطاقة الطالب
01	[illegible]	علم الاجتماع الحضري	202034049312
02			
03			
04			

بغرض جمع المعلومات الضرورية في انجاز بحث (ها)المـــــوسوم بـ:.....

مشكلات التعمير الحضري بمدينة خنشلة

.....

واجراء تربص ميداني بمؤسستكم من اجل تكملة اعداد بحث ميداني

تقبلوا منا فائق التحية والاحترام

رئيس القسم

رامي سيدي محمد
مساعد رئيس قسم مكلف بالدراسات والمسائل المرتبطة بالتكوين
قسم العلوم الاجتماعية

Scanné avec CamScanner